المركز الجامعي الونشريسي-تيسمسيلت-
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
قسم علوم الاقتصادية

الموضـــوع:

دور سياسات التشغيل في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2019-2010)

مذكرة تخرج تندرج ضمن متطلبات شهادة الماستر

تخصص التحليل الاقتصادي والاستشراف

إعـــداد الطالباتان:

- **باقـل فتيحـة**
- **واجـر خيرة**

إشـراف الأستـاذ:

معزوز فتح الله

لجنة المناقشة

- ✓ **حمر العين مسعود.....رئيس اللجنة**
- ✓ **معزوز فتح الله.....المشرف**
- ✓ **عادل رضوان.....أستاذ مناقش**

السنة الجامعية: 2019/2018

شكر وتقدير

" بسم الله الرحمان الرحيم"

" وعلمك ما لم تكن تعلم"

الحمد لله كثيرا طيبا الذي هدانا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ،نحمده ونشكره ونستعين به وصلى الله على حبيبنا محمد وسلم...

الشكر البالغ لمن لا تسعه الكلمات ...

الشكر كل الشكر إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله...

وإلى كل من ساندنا في هذا العمل ....

وإلى كل من سخروا أنفسهم لطلب العلم وشعارهم قوله صلى الله عليه وسلم "**من أراد منكم الحياة فعليه بالعلم، ومن أراد منكم الآخرة فعليه بالعلم، ومن أرادهما معا فعليه بالعلم**".

"

الملخص:

تعتبر سياسة التشغيل من أهم السياسات العامة التي تعنى بالتحديات التنموية لكافة الدول المتقدمة منها والنامية على حد سواء، حيث لا يؤدي تحول الدولة من التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق كما هو الحال في الجزائر إلى الاقلال من أهمية هذه السياسة ،وذلك للارتباط الكبير بين مستوى التشغيل ومعدل النمو الاقتصادي كما ،أن الهدف الأساسي عند كل الاقتصاديين أو واضعي السياسات العامة في أي دولة هو بلوغ مستوى التشغيل الكامل الذي يضمن عدم وجود أي عنصر معطل من عناصر الانتاج وعلى رأسها عنصر العمل.

ومن هنا جاءت فكرة البحث بهدف دراسة أثر سياسة التشغيل على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2019 من خلال دراسة وضعية التشغيل وترتيبات مكافحة البطالة بها ،مع تبيان آثرها على واقع النمو الاقتصادي وهذا بالتعرف على مختلف البرامج والاليات التي تبنتها سياسة التشغيل في الجزائر منتهجة ومدى ملائمته لمتطلبات الاستدامة من جهة أخرى.

وكل ذلك نتيجة لعدم وجود مناخ استثماري يعمل على خلق فرص العمل ومناصب الشغل وخلق القيمة المضافة.

Summary:

The policy of employment is one of the most important public policies dealing with the developmental challenges of all developed and developing countries alike. The transformation of the country from central planning to a market economy, as in Algeria, does not diminish the importance of this policy Economic growth The primary objective of all economists or policymakers in any country is to achieve a full operational level, which ensures that there is no idle element of production, especially the labor component.

examine the impact of the employment policy on the economic growth in Algeria during the period 2010-2019 through studying the status of employment and the arrangements to combat unemployment, and indicating its impact on the reality of economic growth, by identifying the various programs and mechanisms adopted by the employment policy in Algeria, And its relevance to sustainability requirements.

الفهرس

المحتوى	الصفحة
مقدمة	ا-و
الفصل الاول : الاطار النظري والمفاهيمي للنمو الاقتصادي.....	2
مقدمة الفصل الاول.....	2
1:ماهية النمو الاقتصادي.....	2
1-1: تعريف النمو الاقتصادي.....	6
1-2 :مقاييس النمو لاقتصادي.....	6
1-3:شروط تحقيق النمو الاقتصادي وخصائصه في المجتمعات المتقدمة.....	7
2 :نظريات النمو الاقتصادي.....	10
:2-1:النظرية الكلاسيكية.....	10
2-1-1: نظرية "Adam Smith"	11
2-1-2- نظرية "David Ricardo".....	11
2-1-3- نظرية "Robert Malthus".....	13
2-1-4-نظرية "Karl Marx".....	13
2-2-النظرية الكلاسيكية الجديدة.....	14
2-3-النموذج الكينزي للنمو.....	16
3-نماذج النمو الاقتصادي.....	18
3-1: نموذج هارود – دومار.....	18
3-2-: نموذج سولو.....	24
خاتمة الفصل الاول.....	32
الفصل الثاني :ماهية سياسة التشغيل وسوق العمل والبطالة.....	
1: ماهية التشغيل.....	34
1-1: مفهوم التشغيل وأنواعه.....	34
1-2: التشغيل حسب بعض المدارس الاقتصادية:.....	36
1-2-1التشغيل عند اتباع المدرسة الكلاسيكية:.....	36
1-2-2:التشغيل عند الفكر الماركسي:.....	38

1-2-3:التشغيل عند المدارس الادارية:.....	39
2: مقومات سياسة التشغيل:.....	41
2-1: عوامل ومحددات سياسة التشغيل:.....	41
2-1-1: العوامل المؤثرة في سياسة التشغيل:.....	41
2-1-2: محددات سياسة التشغيل :.....	44
2-2: أبعاد وأسس سياسة التشغيل:.....	45
2-2-2: أسس سياسة التشغيل:.....	47
2-3: أهداف وأهمية سياسة التشغيل:.....	49
2-3-1:أهدف سياسة التشغيل:.....	49
2-3-2:أهمية سياسة التشغيل:.....	50
2-3-3: العلاقة بين أنواع سياسات التشغيل:.....	51
3: سوق العمل والبطالة وعلاقتها بالتشغيل:.....	52
3-1: سوق العمل:.....	52
3-1-1 –مفهوم سوق العمل:.....	52
3-1-2–العوامل المؤثرة في سوق العمل.....	55
3-1-3– مؤشرات سوق العمل:.....	56
3-2: البطالة.....	57
3-2-1– مفهوم البطالة وأنواعها:.....	57
3-2-2–قياس البطالة:.....	59
3-2-3–آثارالبطالة:.....	60
4: العلاقة بين سوق العمل والبطالة والتشغيل:.....	61
خاتمة الفصل.....	64
الفصل الثالث: دور سياسات التشغيل في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر.....	

مقدمة الفصل.....	65
1: الآليات والأجهزة المعتمدة في سياسة التشغيل في الجزائر.....	66
1-1- وكالةالتنمية الإجتماعية(ADS):.....	66
1-1-1:برامج الدعم والمساعدة الإجتماعية:.....	66
1-1-2-برامج التهميش والإدماج:.....	67
1-2- الصندوق الوطني لتأمين على البطالة CNAC:.....	68
1-3- الوكالةالوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:.....	68
1-4- الوكالةالوطنية لتسيير القرض المصغر ANGM:.....	69
2- سياسات التشغيل و النمو الاقتصادي في الجزائر:.....	70
2-1: تقييم برنامج التنمية الخماسي(2010-2014).....	70
2-1-1: أثر برنامج التنمية الخماسي على المؤشرات الاقتصادية.....	70
2-1-2: انعكاس البرنامج الخماسي(2010-2014) على مستوى التشغيل والبطالة	77
3: نتائج البرنامج الخماسي(2010-2014).....	81
4-برنامج الحكومة المطبق خلال الفترة(2015 -2019) والبرامج المقترحة.....	83
خاتمة الفصل.....	86
خاتمة عامة.....	87
قائمة المراجع.....	
الفهرس.....	

المقدمة:

تعتبر سياسات التشغيل من أهم السياسات العامة التي تعتٌ بالتحديات التنموية لكافة الدول، المتقدمة منها والنامية على حد إتباعها لأسلوب التنظيم الإداري الذي يحقق جميع مصالحها وشؤونها، والذي يتناسب مع ظروفها السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية سواء ، خاصة هاته الأخيرة التي تعاني معدلات بطالة بنسب أعلى على المستوى العادي،حيث تختلف جميع دول العالم في ، وبصورة عامة نجد هناك أسلوبين أساسيين موجودين في معظم الدول وهما الأسلوب المركزي والأسلوب اللامركزي، إن الإعتماد على الأسلوب المركزي أو السلطة المركزية أمر ضروري بالنسبة للدولة أو الأنظمة حديثة النشأة، لما تسمح لها من التركيز على مجموع السلطات الإدارية بأيدي الحكومة من أجل ضمان وحدة الدولة.

وبالحديث عن الجزائر فقد عرفت نظام اللامركزية الإدارية وخصوصًا اللامركزية الإقليمية أثناء فترة الإحتلال الفرنسى، وورثت بعد الإستقلال 1578 بلدية و15 ولاية، كما أبقى دستورها لسنة 1963 مبدأ اللامركزية الإدارية حيث تعتبر الجماعات المحلية أهم وسيلة لتحقيق التنمية المحلية وذلك من خلال الصلاحيات التي أوكلت لها عبر الإصلاحات القانونية في جميع المجالات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية، التي تصب معظمها في منهج الجماعات الإقليمية ذات الإستقلالية المالية والوجود القانوني.

وكذلك حظيت مسألة النمو الاقتصادي بمكانة كبيرة في العالم ، حيث لقيت قسط كبير من الاهتمام لدى الاقتصاديين من خلال مختلف النظريات والدراسات الاقتصادية ،إذ تسعى جل دول العالم الى رفع معدلات النمو الاقتصادي نظرا لكونه أحد مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الذي تتخذه الدولة كوسيلة لتحقيق التوازن الاقتصادي من خلال رفع مستوى التشغيل و التقليص من حدة البطالة التي أصبحت من أهم القضايا الكبرى التي تشغل الحكومات المتعاقبة في الجزائر، وأمام كل هذه التحديات و المعيقات التي وقفت حاجزا أمام تطور الاقتصاد الوطني الجزائري وأعاقت نجاح سياسات التشغيل السابقة ،تكاتفت جهود الدولة الجزائرية من أجل بعث برامج تنموية إنعاشية في إطار تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، برنامج دعم النمو الاقتصادي ، برنامج التنمية الخماسي ، و تحليل أثرها على النمو الاقتصادي وسياسة التشغيل خلال

الفترة(2010 -2019) في ظل تقييم نتائجها من أجل اكتشاف مدى نجاعة الدولة الجزائرية في إرساء سياسة اقتصادية فعالة و من هنا دفعنا فضولنا كاقتصاديين وهكذا يمكن صياغة الإشكال التالي:

ما هو أثر سياسات التشغيل في معدلات النمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري؟

من خلال الإشكالية يمكن صياغة الأسئلة الفرعية الأتية :

- ماهي برامج دعم النمو الاقتصادي المنتهجة في الجزائر خلال الفترة(2010-2019) ؟
- ماهي الأهداف المحققة في ظل تطبيق البرامج التنموية ؟
- ما هو التأثير الذي ولدته البرامج التنموية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي ؟

- الفرضيات:

- النظرية الكينزية التي أعدت وفقها سياسة الإنعاش الاقتصادي تناسب الاقتصاد الجزائري.
- إن برامج دعم النمو الاقتصادي المطبقة في الجزائر خلال الفترة(2010-2019) ساهمت في عودة الإنعاش الاقتصادي ولكن بشكل محدود مقارنة بضخامة المخصصات المالية التي تم اعتمادها وان النمو الاقتصادي اقتصر فقط على بعض القطاعات دون الأخرى في ظل دراسة مضمون البرامج التنموية(2010 -2019).
- تكاتف جهود الدولة الجزائرية و السعي الحثيث لها في إطار رفع معدلات النمو الاقتصادي و امتصاص البطالة عن طريق النهوض بالقطاعات المساهمة في تطوير التشغيل و ازدهار الاقتصاد في ظل تحقيق الإنعاش الاقتصادي .

- أسباب الدراسة :

من خلال اختيارنا للموضوع تم الارتكاز على الدوافع الموضوعية:

- يعتبر موضوع التشغيل من أهم المواضيع التي تشغل تفكير ا تمع الجزائري باعتباره مجتمع شاب نتيجة ارتفاع نسب البطالة في أوساطه خاصة فيما يتعلق بخريجي الجامعات ومعاهد التكوين المهني.

- يعتبر النمو الاقتصادي و سياسة التشغيل من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس حقيقة الوضع الاقتصادي وما مدى نجاح السياسة الاقتصادية في تحقيق أهدافها المرسومة ،لذا نجد جل اقتصاديات الدول تبحث عن الآليات الفعالة التي تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي ،معدلات التشغيل من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني.

- عودة تدخل الحكومة في تسيير النشاط الاقتصادي عن طريق برامج دعم النمو الاقتصادي بعد الأزمة المالية، الأمر الذي يقودنا إلى معرفة انعكاسات البرامج التنموية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي التي تعرف بمعدل النمو الاقتصادي، معدل التشغيل، معدل البطالة.

- أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذا الموضوع في الاعتبارات التالية:

- أهمية النمو الاقتصادي و سياسة التشغيل و المكانة الاستراتيجية التي تشغلها على مستوى هرم الاقتصاد الوطني.

- تعتبر مسألة تحقيق النمو الاقتصادي و الرفع من معدلات التشغيل المهمة الأساسية للسلطات العمومية التي تدفعها باستمرار إلى البحث عن سبل و آليات فعالة لتحقيق ذلك.

- إن انتهاج سياسة مالية توسعية ذات التوجه الكينزي يدعم غاية الدولة الجزائرية و جهودها في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال برامج دعم الإنعاش الاقتصادي بصفة عامة و دعم إنعاش الاقتصاد الوطني بصفة خاصة في مجال التشغيل.

- إن هدف السياسة الاقتصادية من دراسة انعكاسات البرامج التنموية بغية الوقوف على أهم النتائج التي حققتها.
- إن معرفة حصيلة برامج دعم النمو الاقتصادي توحي بمدى فعالية الجهود التي قامت بها الدولة الجزائرية في إطار بعث التنمية من خلال رفع وتيرة مؤشرات الاستقرار الاقتصادي التي تساهم في إنعاش الاقتصاد الوطني الجزائري.

- أهداف الموضوع:

يهدف هذا البحث إلى الإجابة على التساؤلات التي طرحت في الإشكالية و التأكد من الفرضيات المقدمة بالإضافة إلى:

- إبراز الإطار النظري لسياسة التشغيل و النمو الاقتصادي.
- إبراز دور سياسات التشغيل في دعم النمو الاقتصادي و بيان أثرها على في الجزائر.

- حدود الدراسة

تتحدد دراستنا في هذا الموضوع من جانبين مكاني و زماني:

- **الجانب المكاني**: يؤدي بنا للاهتمام بدراسة برامج دعم النمو الاقتصادي و أثرها على سياسة التشغيل في الجزائر مع تقييم حصيلة نتائجها.
- **الجانب الزمني**: و هو محدد بالفترة(2010-2019) و هي فترة ما بعد الإصلاحات الاقتصادية و هذا راجع إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي و امتصاص البطالة نتيجة الآثار التي خلفتها الأزمة الاقتصادية مع بداية انطلاق الإصلاحات الاقتصادية.

- **المنهج المستخدم:**

تستدعي طبيعة البحث الاعتماد على المنهج الوصفي و المنهج التحليلي:

- **المنهج الوصفي** :يظهر من خلال التطرق إلى المفاهيم العامة حول كل من النمو الاقتصادي و سياسة التشغيل.
- **المنهج التحليلي**: سنستخدمه أثناء تقييم برامج دعم النمو الاقتصادي ودوره على سياسة التشغيل في الجزائر.

- **صعوبات الدراسة:**

أثناء قيامنا بدراسة الموضوع وجدنا العديد من الصعوبات خلال البحث و التنقيب عن المعلومات المراد الإلمام ا من أجل الوصول إلى المحتوى المطلوب من بينها:

- التشكيك في مصداقية بعض الإحصائيات.
- عدم تجانس الإحصائيات المتحصل عليها و تباين بين المصادر لنفس الظاهرة.

قلة المراجع خاصة الكتب التي تتناول الموضوع المطروح.

- **هيكل الدراسة:**

لقد شملت دراستنا على ثلاثة فصول نرتبها كما يلي:

الفصل الأول: حاولنا من خلاله التطرق إلى الجانب النظري المتعلق بالمفاهيم العامة التي تدور حول النمو الاقتصادي حيث نتناول أولا الإطار النظري للنمو الاقتصادي و ثانيا نظريات النمو الاقتصادي ونماذجه.

الفصل الثاني: و يندرج ضمن مقومات سياسة التشغيل الذي ينطوي تحته عوامل و محددات التشغيل، أبعاد و أسس التشغيل ،أهداف و أهمية سياسة التشغيل، حاولنا من خلاله التطرق إلى التعريف بسوق العمل وكذا البطالة مع توضيح العلاقة بين سوق العمل والبطالة والتشغيل.

الفصل الثالث: قدمنا فيه جملة من الإحصائيات و النتائج المتعلقة بالبرامج التنموية خلال الفترة (2010-2019) بدءا بمعدلات النمو الاقتصادي و التشغيل و البطالة مع ذكر النتائج و الآثار المترتبة عن برامج دعم النمو الاقتصادي أثناء فترة الدراسة.

- **الدراسات السابقة و الجديدة:**

شلالي فارس: دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة(2001 - 2009) مع محاولة اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل للفترة(2005-2009) مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر ،الدفعة 2005،تبرز إشكالية هذه المذكرة على مدى مساهمة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في التخفيض من معدلات البطالة كبرنامج أولي في سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(2001 -2004)

- **مسعودي زكرياء:** سياسة التشغيل و فعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 2001،أبحاث المؤتمر الدولي "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاسا ا على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة سطيف ،أما دراستنا تختلف في أننا قمنا بتقييم برامج دعم النمو الاقتصادي مع تحليل أثرها على سياسة التشغيل و ذكر برنامج الحكومة المسطر خلال الفترة(2015 -2019)مع اقتراح النموذج الاقتصادي الجديد الذي سيطبق خلال الفترة(2016-2030).

مقدمة الفصل:

شهدت معظم دول العالم خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي، نموا اقتصاديا كبيرا، يتجلى في حدوث زيادة مستمرة في الدخل الإجمالي الحقيقي، الإنتاج و الاستهلاك من السلع و الخدمات، ليس فقط على المستوى الكلي، وإنما كذلك على المستوى الفردي.

إن الاقتصاديين الكلاسيك، قدموا الأفكار والعناصر الأساسية التي تظهر الآن في النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي ،وشهدت أبحاث ودراسات النمو الاقتصادي ازدهارا كبيرا، بدءا من عمل Lucas و Romer1988 ولقد كان لهذه المساهمات الفضل في التخلص من قيود النموذج النيوكلاسيكي، حيث أصبح معدل النمو الطويل الأجل يحدد ضمن النموذج، أي، غياب التقدم التقني الخارجي، ولهذا يطلق عليها اسم نماذج النمو الداخلي.

وبحكم تطور الوقائع الاقتصادية فإن ذلك ساهم في انقلاب عديد المفاهيم والأطر التي استندت عليها بعض النظريات من قبل في تفسير عملية النمو الاقتصادي.

وعلى هذا الاساس سيتم التطرق في هذا الفصل، إلى المفاهيم و النظريات الأساسية الخاصة بالنمو الاقتصادي، وذلك من خلال المبحثين الأول يتمثل في مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي ماهيته تطوراته ومقاييسه والمبحث الثاني نتطرق الى نظريات النمو الاقتصادي بدءا بنظريات ونماذج الفكر الكلاسيكي والنيوكلاسيكي ثم الفكر الكينزي وصولا الى نظريات ونماذج الفكر المعاصر.

1-ماهية النمو الإقتصادي

اهتم عدد كبير من الاقتصاديين في دراسات للاقتصاد الكلي بالنمو الاقتصادي عبر حقبات زمنية متلاحقة، ومدى فعالية العوامل المكونة لهدف دراسة الاستقرار على المدى البعيد، اذ يتطلب ذاك مستويات معينة لمعدلات النمو الاقتصادي والتي من شأنها أن تمكن أي دولة من الانتعاش، حيث يزخر الأدب الاقتصادي عبر تاريخه بالعديد من النظريات الاقتصادية المتداخلة للنمو والتنمية الاقتصاديين، والتي كثيرا ما يتم دمجهما معا، خصوصا إذا كان الهدف منها هو تحسين حياة الأفراد ،وبالأخص إذا كان النمو الاقتصادي مجرد وسيلة للوصول إلى طريق التنمية الطويل، الذي يحتاج إلى مجموعة إضافية من العوامل والشروط التي لا يهتم بها النمو. ولهذا فالتنظير في مجاليهما المختلفين جوهريا وإيديولوجيا يعكس تخصص كل منهما بنوعية الدول في مجال التقدم الاقتصادي، حيث نجد نظريات النمو وهي الأولى في مجال الفكر التنموي تهتم بالمجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء، بينما نظريات التنمية وهي عموما نظريات معاصرة انبثقت من صلب نظريات النمو لظروف معينة، فهي تهم أكثر الدول النامية، لاعتبار أن الدول المتقدمة حققت التنمية الاقتصادية وهي تبحث في استدامتها فقط ومعالجة بعض القضايا الجديدة، كالحوكمة والتلوث البيئي وغيرها.

1-1- تعريف النمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي مصطلحا جديدا نسبيا في التاريخ البشري، اقترن بظهور الرأسمالية وقدرتها الآلية وإنتاجها الصناعي، وما صاحبها من تغيرات تقنية مستمرة وتراكم لرأس المال التي أدت إلى تحولات جوهرية للمجتمعات، كانت قبل هذا النظام مجتمعات بدائية تسعى للحصول على وسائل العيش والبقاء، ولم تهتم بمقدار أو وتيرة الزيادة فيها[1].

تزامن هذا المصطلح مع ظهور التحليل الاقتصادي المنتظم ابتداء من النظرية الكلاسيكية، واستمرلفترة زمنية طويلة دون مراعاة نوعية الدولة متقدمة كانت أو غير ذلك. فكل مجتمع يهتم ويبحث في السبلوالأسباب التي تمكنه من رفع كمية السلع والخدمات، التي يتم إنتاجها من طرف الوحدات

[1] روب موريس، "**النمو الاقتصادي والبلدان المتخلفة** "ترجمة هشام متولي، الطبعة الثانية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت 1979،ص9.

والمنشآت الاقتصادية، التي تكون هي الأخرى ملزمة بزيادة منتجاتها وتحقيق أقصى معدلات الأرباح، التي تمكنها من تراكم رؤوس الأموال، حيث أنه وبالرغم من تعدد وجهات النظر، اتفقت معظم الآراء على أن" النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي "Gross (GDP) Domestic Product"، أو الدخل الوطني الإجمالي "Gross National Income"، والذي يؤدي إلى زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي"[2].

يتضمن هذا المفهوم ثلاث شروط أساسية:

أولا: أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي يجب أن يترتب عليها زيادة في نصيب الفرد منه، بمعنى أن معدل نمو الدخل الوطني أو الناتج المحلي الإجماليين يجب أن يفوق معدل النمو السكاني، حيث غالبا ما يعوق هذا الأخير النمو الاقتصادي، لذلك يتعين على الدول التي تسعى إلى تحسين أوضاعها الاهتمام بمعالجة تزايد السكان، وإلا فإن مجهوداتها لن تسفر عن تقدم يذكر، وعليه:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الوطني – معدل النمو السكاني

من ناحية أخرى يركز بعض الاقتصاديين على أهمية السكان وتركيبتهم في النمو الاقتصادي ،باعتباره أحد عوامل الإنتاج المهمة. فالمشكلة ليست في حجمه بقدر ما هي في المؤهلات التي يمتلكها ،فبعض الدول تتميز باستقطابها للهجرة وهو ما يرفع من عدد الأفراد المقيمين فيها، إلا أنها استطاعت تحقيق النمو الاقتصادي على غرار دول شمال أمريكا واستراليا ونيوزيلندا، كما يؤكد الصين على مفارقات هذا الشرط بما حققه من نهضة اقتصادية بالرغم من ارتفاع تعداد سكانه إلى حوالي 71,5% من مجموع سكان العالم.

ثانيا: يجب أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية وليست نقدية فقط، بمعنى أن تفوق الزيادة النقدية في الدخل الفردي الزيادة في المؤشر العام للأسعار)التضخم(، فكثيرٌ من الدول فشلت في احتواء ارتفاع الأسعار نتيجة تحرير اقتصادياتها، ما أدى إلى ارتفاع المداخيل كالمرتبات والأجور والمعاشات وغيرها من المداخيل بصفة آلية كنتيجة لارتفاع الأسعار، إلا أن هذه الزيادة في الدخل الفردي اسمية لم تؤدي إلى حصول الأفراد على كميات إضافية من السلع والخدمات. وعليه فإن؛

معدل النمو الاقتصادي = معدل الزيادة في الدخل النقدي الفردي – معدل التضخم

[2] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف،" **التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية**"، جامعة الإسكندرية)2000(، ص51.

ثالثا: يجب أن تكون الزيادة المحققة في الدخل الحقيقي الفردي أو في متوسط نصيب الفرد من الدخلالوطني الإجمالي مستمرة إلى المدى الطويل وليست آنية أو مؤقتة تزول بزوال أسبابها، بمعنى يجب مراعاة ماإذا كان النمو المحقق عابرا، كتلك الدول التي تستفيد من أوقات الأزمات مثل الأزمة النفطية في سبعينيات القرن الماضي حيث حققت بعض دول الأوبك زيادة كبيرة في الناتج القومي الإجمالي نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، زاد معها نصيب الفرد منه، أو في مثل الأزمة السياسية الكورية التي تحولت إلى حرب، ما أدى إلى إقبال الدول على شراء المنتجات الزراعية والمعدنية وتخزينها خوفا من تحولها إلى حرب عالمية ثالثة، نتج عنها ارتفاع كبير في الأسعار زاد معها دخل الدول المعنية بتصدير تلك المنتجات ،فارتفعت مداخيل الأفراد، ولكن سرعان ما عادت المداخيل إلى ما كانت عليه.

من ناحية ثانية فإن النمو الاقتصادي يعمل على تحقيق معدل مرتفع في التغيرات الكلية كالدخل الوطني بما يحقق معدلا مرتفعا في الإشباع والرفاهية لأفراد المجتمع، وبهذا يمكن أن يكون للنمو الاقتصادي آثار عكسية على التنمية عندما يزيد عدد السكان أكثر من حجم الموارد وزيادة الاستهلاك أكثر من الادخار ويزيد الاستيراد أكثر من التصدير[3]، أو بمعنى آخر فالنمو الاقتصادي يعمل على الإسراع بمعدلات النمو للوصول إلى مستويات معيشة أعلى من خلال إنتاج المزيد من السلع والخدمات وتحسين جودتها[4].

غير أن مفتاح النمو الاقتصادي لأية دولة يتمثل في التقدم الفني والتكنولوجي، والتركيز على معدل النمو السكاني والادخار والمخزون من رأس المال (الاستثمار)، الذي يمكن من خلاله جلب المزيد من التكنولوجيا ،حيث أن المهم ليس هو ت وفر الموارد الطبيعية بصفة كبيرة، ولكن الأهم هو طحسن استخدام المتاح منها والاستفادة من وفورات الحجم الكبير[5].

1-2-مقاييس النمو

انطلاقا من التعاريف السابقة، وبما أن مصطلح التنمية قد يعني أشياء متعددة بالنسبة للأفراد المختلفين، وكونه يختلف عن النمو، الذي يعتبر شرطا ضروريا لإحداث التنمية، غير أنه ليس بالشرط

[3] إبراهيم الأخرس "**التجربة الصينية الحديثة في النمو، هل يمكن الاقتداء بها**"، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى،2005، ص59.

[4] محمد سمير طوبار، **مبادئ الاقتصاد**"، **الزقازيق، بدون ناشر** ،1996، ص 26، نقلا عن: ابراهيم الأخرس، المرجع السابق، ص60.

[5] فاطمة أحمد الشربيني وآخرون "**اقتصاديات الميكنة**"، المكتبة العلمية، الزقازيق،1998، ص ص28-33، نقلا عن ابراهيم الأخرس، مرجع سبق ذكره، ص61.

الوحيد أو الكافي، فإن قياسهما باستخدام بعض المعايير يسمح بمعرفة ما هي الدولة التي تكون نامية وما هي التي لا تعتبر نامية، وأهم تلك المعايير؛ معيار الدخل، المعايير الاجتماعية، والمعايير الهيكلية، حيث يمثل الأول منها وسائل قياس النمو، بينما يخص الآخران منها وسائل قياس التنمية.

و قبل أن يتم التفريق بين النمو والتنمية من قبل الاقتصاديين نظرا لعدم شمول النمو لمشاكل التنمية، فقد استخدمت معايير الدخل كوسيلة لقياسهما، غير أن الحقائق العملية أثبتت صعوبة تحديد مفهوم الدخل الحقيقي في البلدان النامية ،لعدم ثبات أسعار الصرف الخارجية والوطنية ،واختلاف الأسعار الرسمية عن الحقيقية، وهي من الأمور التي يتعين أخذها بالاعتبار عند تقدير هذا المؤشر أو تلك المرتبطة به، ومنها[6]:

أولا– الدخل الوطني الكلي: حيث اقترح "Mead" استخدام هذا المعيار بدل متوسط نصيب الفرد من الدخل، إلا أنه لم يقبل في الأوساط الاقتصادية لأن زيادته أو نقصانه قد تؤدي إلى نتائج إيجابية أو سلبية، فزيادته لا تعني شيئا إذا كانت أقل من معدل نمو السكان، كما أن نقصانه بمعدل صغير لا يعنيبالضرورة تخلفا اقتصاديا، إضافة أنه معيار محدود القيمة إذا انتشرت الهجرة من وإلى الخارج.

ثانيا– الدخل الوطني الكلي المتوقع: وحيث أن البعض من الاقتصاديين اقترح قياس النمو على أساسالدخل المتوقع وليس الفعلي، خصوصا لدى الدول التي تمتلك موارد غنية كامنة معطلة.

ثالثا– متوسط نصيب الفرد: وهو أكثر المعايير استخداما وصدقا بحسب الكثير من الاقتصاديين، غير أن قياسه وإحصاءه يعرف بعض المشاكل والصعاب لدى البلدان النامية، مما يجعل مقارنة المجتمعات به غير دقيقة لاختلاف أسس وطرق القياس والتقدير، كتلك القائمة على حسابه انطلاقا من إجمالي السكان، أو تلك المعتمدة على السكان العاملين فقط. فحساب الدخل لجميع السكان مفيد من نواحي الاستهلاك ،

وحسابه لقوة العمل مفيد من نواحي الإنتاج، وفي هذا الشأن اعتقد "Charles Kindleberger" أن اهتمام التنمية يجب أن يوجه إلى الإنتاجية وليس إلى مستوى المعيشة، وأما جمهور الاقتصاديين فيتمسكون بمعيار متوسط نصيب الفرد من الدخل لكون الهدف النهائي للتنمية هو رفع مستويات المعيشة والرفاهية، وحيث:

[6] محمد عبد العزيز عجمية، مرجع سبق ذكره، ص65.

معدل النمو= الدخل الحقيقي للفرد للفترةt - الدخل الحقيقي للفردt -1

الدخل الحقيقي للفرد للفترةt -1

يستخدم هذا المعيار لقياس النمو في الدخل في فترتين متتاليتين، وهو لا يصلح لقياس معدل النمو المركب إذا كانت فترات المقارنة طويلة حيث تستخدم مؤشرات أخرى:

رابعا– معادلة "Singer": حيث في سنة 1952 وضع "Singer" معادلة النمو الاقتصادي التالية:

$$D = SP - R$$

حيث أن(D)هي معدل النمو السنوي لدخل الفرد، بينما تمثل (S) معدل الادخار الصافي، وأما P فهي إنتاجية رأس المال(إنتاجية الاستثمارات الجديدة،)في حين تمثل R معدل نمو السكان، حيث قام "Singer" بافتراض أن S=6% من الدخل الوطني، وP=0,2% وR=1,25% فإن معدل النمو السنوي لدخل الف رد هو (D= -0,5)، وهو ما يوضح أن دخل الفرد في البلدان النامية لا يتحسن بل يتدهور، رغم أن افتراضات "Singer" كانت صادقة في عهده، وهي غير كذلك في الوقت الحالي لكون أن زيادة المتغيرات التفسيرية لبعض من هذه البلدان أكبر مما تم وضعه سيحقق لها معدلات نمو موجبة. فمثلا بإمكان بعض الدول ادخار نسبة أكبر من 6% وأن إنتاجية رأس المال يمكن أن تكون أكبر من 0,2%، وأن معدل النمو السكاني لبعض الدول يفوق 1,52%.

1–3–شروط تحقيق النمو الاقتصادي وخصائصه في المجتمعات المتقدمة:

يتعين على صانعي السياسة في البلدان النامية قبل مراعاة الوصول إلى التنمية تحقيق النمو الاقتصادي أولا في المجتمع والذي يشترط توافر ثلاثة مكونات أساسية وهي:

- **تراكم رأس المال**: مشتملا على كل من الاستثمارات الجديدة في الأراضي والمعدات المادية من جهة ،حيث يسمح بإضافة موارد جديدة سواء عن طريق استصلاح أراضي غير مستغلة أو الارتقاء بنوعية الموارد الموجودة فعلا، وهذا بواسطة إحداث التوازن بين الاستهلاك الحالي والمستقبلي)زيادة الادخار والاستثمار(، أو الموارد البشرية من جهة أخرى، حيث تحسين نوعية رأس المال البشري تؤثر بشكل كبير حول الطاقة الإنتاجية وهذا عن طريق كل أشكال التعليم والتدريب والتأهيل.

- **النمو السكاني**، وبالتالي النمو الفعلي في قوى العمل، حيث تؤدي زيادة عدد السكان إلى زيادة الطاقة الشرائية للمجتمع، والتي تكوّن بدورها طبقات جديدة من قوى العمل يتم استغلالها في مختلف القطاعات عن طريق سياسة التوظيف الملائمة لامتصاص البطالين.

التقدم التكنولوجي: الذي يعتبر أهم عنصر للنمو الاقتصادي الناتج عن زيادة الاستثمار في رأس المال البشري، حيث يمكن أن يؤدي إما إلى خلق تكنولوجيا موفرة للعمل، أو لرأس المال مع الحفاظ على بالاعتماد على التعريف الذي وضعه "Kuznets" الخاص بالنمو الاقتصادي والذي مؤداه أنه قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، والتي تحدث زيادة متنامية في القدرة الإنتاجية، تكون مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي يتطلبها هذا الأمر ،فإن للنمو الاقتصادي ستة خصائص تتميز بها المجتمعات المتقدمة وهي[7]:

- **مدخلاتها من العناصر الأخرى ولكن بمخرجات مرتفعة للناتج الكلي.**

أولا– المعدلات المرتفعة لنصيب الفرد من الناتج: حيث أن البلدان المتقدمة حاليا وعبر تاريخها الاقتصادي الممتد من سنة 1770 إلى وقتنا الحالي حققت معدلات مرتفعة من النمو السكاني ونصيب الفرد من الناتج، فقد بلغ متوسط معدلات النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج لهذه الدول نحو 2%، و1% للنمو السكاني، أو 3% لنمو الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي، وهذا مقارنة بفترة ما قبل الثورة الصناعية.

ثانيا– المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج: حيث أكدت الدراسات التي أعدها البنك الدولي أن إجمالي الإنتاجية لعناصر الإنتاج هي المحدد الأساسي لنمو الدول النامية، ذلك لأنها توضح كفاءة استخدام كل مدخلات دالة الإنتاج بغض النظر عن نمو هذه المدخلات، بما يؤدي إلى زيادة المخرجات دون الزيادة في مدخلات العمل ورأس المال. كما لوحظ خلال فترة النمو الحديث زيادة كبيرة في الإنتاجية، تراوحت بين 05% و57% للنمو التاريخي بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج.

ثالثا– المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي الاقتصادي: تتميز البلدان المتقدمة الحديثة بالمعدل المرتفع للتغيير القطاعي والهيكلي الملازم لعملية النمو، ما نتج عنه التحول التدريجي من الأنشطة الزراعية إلى الأنشطة الصناعية، ثم التحول من الصناعة إلى الخدمات، مما أنتج تطور الشركات الأسرية والشخصية

[7] م. تودارو، مرجع سبق ذكره، ص ص174-179 بتصرف.

إلى المنظمات غير الشخصية الوطنية ومتعددة الجنسيات، ثم أعقب ذلك تحول القوى المهنية من الأنشطة التقليدية إلى الحضرية ولم تعد متمركزة فيها. فمثلا كان إجمالي قوة العمل الملتحقة بالقطاع الزراعي في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1846 حوالي 53,5% وانخفضت بحلول عام 1960 إلى 7% فقط.

رابعا– المعدلات المرتفعة للتحول الاجتماعي والسياسي والإيديولوجي: عادة ما يصاحب التغيير الهيكلي للاقتصاد تغيرات في الإيديولوجيات والمؤسسات الاجتماعية، والتي يطلق عليها التحول الحضري أو الحداثة، حيث أوضح "Myrdal" أنها تمس الجوانب التالية:

* أ***الرشاد**: حيث لا بد أن يؤدي التحول الاقتصادي إلى مزيد من تحديث طريقة التفكير والعمل والإنتاج والاستهلاك لكافة الأنشطة بما في ذلك التقليدية منها، فلا يمكن الحصول على مواد جديدة بوجود عقلية قديمة جامدة، فالمجتمع الحديث الذي يطبق الأساليب العلمية والتكنولوجية الحديثة في شتى مجالات الحياة لا يحتاج فقط إلى امتلاك الأدوات الخاصة بذلك، وإنما أيضا إلى تفكير حديث.

*ب ***التخطيط الاقتصادي**: حيث لا بد للوصول إلى المراحل المتقدمة للنمو الاقتصادي وتحقيق التنمية من وجود تخطيط اقتصادي سليم،والذي يشترط فيه تحديد الأهداف السياسية الحكومية المرتبطة بالتنمية المستقبلية للبلد، وتحديد الإستراتيجية التنموية التي تجسد الأهداف وتحولها إلى واقع يومي ملموس)باستخدام واستغلال الوسائل الضرورية التي تنفذها(وتشمل الاقتصاد بأكمله دون تهميش أو استصغار قطاع معين، باستخدام نموذج من نماذج الاقتصاد الكلي وتحديد المدة الزمنية المستهدفة مع مراعاة وضع خطط تكميلية يتم الاستنجاد بها في حال تعثر البرنامج التنموي لسبب أو لآخر.

*ج ***التوازن الاجتماعي والاقتصادي والمساواة**: حيث لا بد أن تتحقق عدالة توزيعية بين الطبقات الاجتماعية وتقلّ الفوارق في توزيع الثروة والدخل، وترتفع مستويات المعيشة وتتكافأ الفرص بين شرائح المجتمع.

*د ***تحسين المؤسسات والاتجاهات**: إذ من الضروري أن تتحسن كفاءة المؤسسات لزيادة كفاءة وفعالية العمال وتشجيع المنافسة ليتحقق الحراك الاجتماعي وتتشجع المشروعات الفردية، مما يساعد على رفع الإنتاجية بأقصى صورة ممكنة. كما أن تحسين الاتجاهات الذي يفرضه التحديث يعمل على غرس المثل العليا والكفاءة والذكاء والحفاظ على الوقت، والالتزام والأمانة، والقيادة والتعاون، والاعتماد على الذات، والاستقامة والنزاهة وبعد النظر.

خامسا– الهيمنة الدولية: عرفت المجتمعات المتقدمة بميلها التاريخي للسيطرة على المنتجات الأولية والمواد الخام والعمالة الرخيصة وفتح الأسواق المربحة أمام منتجاتها الصناعية في المستعمرات السابقة —وهي في أغلبها بلدان نامية– مما أدى بتجدد الاستعمار من خلال القوى التكنولوجية الحديثة المحتكرة لديها،خاصة المواصلات والاتصالات، مما فتح المجال للسيطرة الاقتصادية والسياسية مجددا على البلدان النامية والضعيفة.

سادسا– الانتشار المحدود للنمو الاقتصادي العالمي: حيث أنه بالرغم من المكاسب التي حققها الناتج العالمي منذ قرنين من الزمن، فإن ذلك لم يشمل كل سكان العالم، فالتوسع في النمو الاقتصادي العالمي الحديث حققه أقل من ربع سكان العالم بما يعادل 08% من الناتج العالمي، وأن علاقات القوة بين الدول المتقدمة والنامية غير المتكافئة تزيد من تعميق الفجوة بينهما عبر الزمن، وأصبحت احتمالات اللحاق شبه مستحيلة، لأن البلدان المتقدمة تتحول من الصناعات الآلية إلى الهندسية والدقيقة، وهي تحتكرها حتى فيما بينها.

2: نظريات النمو الاقتصادي

ثمة الكثير من المدارس الفكرية التي تعرضت للنمو الاقتصادي وحاولت تقديم إطار نظري شامل تستطيع كافة الدول إتباعه للوصول إلى مستويات مقبولة من الأداء الاقتصادي، والخروج من دائرة التخلف والركود الذي ميز الكثير منها، حيث كل نقائص نظرية كانت نقطة انطلاق نظرية أخرى.

2–1– النظرية الكلاسيكية

بالرغم من اختلاف وجهات نظر الكلاسيكيين المتعلقة بتحليل التقدم الاقتصادي ، وتباين طرق التحليل تبعا للمدة الزمنية التي ظهروا فيها والأوضاع التي ميزتها، إلا أن آراءهم تقاربت فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي وطريقة تحقيقه، حيث أن نظرية التوزيع استحوذت على الجزء الأكبر من تحليلاتهم وعلاقتها بالنمو، مما جعلهم يبحثون عن أسباب النمو طويل الأجل في الدخل الوطني، معتمدين على التحليل الاقتصادي الجزئي. وقد تركزت نظريتهم في الأفكار التالية:

- الإنتاج دالة لعدد من العوامل وهي الأرض، العمل، رأس المال والتقدم التكنولوجي، وكل تغير في الإنتاج يحدث بتغير أحد العوامل أو كلها، وأن الأراضي الزراعية العنصر الوحيد الثابت في النموذج الذي يحكمه قانون تناقص الغلة المرهون بثبات الفن الإنتاجي ورأس المال المستخدم.

- إن القوى الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل في الفن الإنتاجي وعلى الأرباح التي تعتبر مصدر عملية تكوين رأس المال الذي يؤدي إلى التقدم التكنولوجي، كما أن التراكم الرأسمالي يؤدي إلى تزايد حجم السكان.

إن العلاقة السببية بين التراكم الرأسمالي وحجم السكان تؤدي إلى تناقص الغلة في الزراعة)ارتفاع تكلفة ذلك إلى تباطؤ تكوين رأس المال، مما يدفع بالرأسماليين بتجميد الأجور عند حد الكفاف، وهذه يتم معالجتها في الفصل الموالي ضمن نظريات توزيع الدخل.

- ثبات الفن الإنتاجي والمعرفة الفنية عبر الزمن، مما يجعله متغيرا لا يؤثر في عملية النمو، وهو بخلاف النظرات المعاصرة التي جعلته عاملا مؤثرا.

- الحاجة إلى العوامل الاجتماعية والمؤسسية المواتية للنمو، وهي تشمل تنظيم اجتماعي إداري وحكومة مستقرة، ومؤسسات تمويلية منظمة، ونظام شرعي قانوني، وأوضاع اجتماعية مناسبة، وضرورة توسيع حجم السوق مع عدم تدخل الدولة في نشاطاته.

2-2-1 - نظرية"Adam Smith"

حسب "A. Smith" يعتبر العمل وتقسِيمه سببا لارتفاع الإنتاجية الذي هو مصدر ثروة الأمم ،وهذا لِما يخلِّفه التقسيم من مزايا، فهو يولد وَفرات خارجية وتحسُّنا في مستوى التكنولوجيا الناتجة عن زيادة الابتكارات، التي تؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج ووقت العمل اللازم لإتمام العمليات الإنتاجية، وكل هذا يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية وما يترتب عليها من زيادة الأرباح وادخارها ثم إعادة استثمارها ليتراكم رأس المال الذي يعتبر المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، عن طريق رفع مستوى الإنتاج فيرتفع معه مستوى الطلب الذي يقود إلى رفع مستويات المعيشة، وتوسع الأسواق واستخدام المعدات والآلات، التي ينتشر استغلالها بكثرة في النشاطات الصناعية، لتميزها بارتفاع العوائد وتزايدها، على خلاف الزراعة والمناجم ذات العوائد الثابتة أو المنخفض.

2-1-2-نظرية"David Ricardo"

اعتبر "Ricardo" الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية لمساهمتها في توفير الغذاء للسكان، وهي تتميز بتناقص الغلة، ما يعني تناقص العوائد الذي يعتبر سببا لحالة الركود والثبات. كما يعتبر توزيع الدخل بين الطبقات الثلاث للمجتمع العامل الحاسم والمحدد لطبيعة النمو الاقتصادي، حيث للرأسماليين دور

مركزي في عملية النمو بتوفيرهم لرأس المال ومستلزمات العمل ودفعهم لأجور العمال، وهم باندفاعهم لتحقيق أقصى الأرباح فإنهم يعملون على تكوين رأس المال والتوسع فيه، وهو ما يضمن تحقيق النمو. أما العمال فيعتمد عددهم على مستوى الأجور، حيث يزيد عدد السكان بارتفاع الأجور، فيؤدي ذلك إلى زيادة عرض العمل مما يخفض الأجور إلى حد الكفاف. وأما ملاك الأراضي فتنمو مداخيلهم كلما حدثت ندرة للأراضي الخصبة التي يطلب مقابلها ثمنا أكبر مما لو كانت متوفرة بكثرة.

إن نظرية التوزيع الوظيفي حسبه توضح أن حصتي الأجور والريع ترتفعان مقارنة بالأرباح كلماحدث توسع في الإنتاج للأسباب السابقة جراء التقدم الاقتصادي، وهو ما يعيق ارتفاع حصة الأرباح ،فينخفض معدل نموها التي من المفروض يعاد استثمارها، فينخفض التراكم الرأسمالي لاعتباره المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي للمشروع وللاقتصاد الوطني ككل.

بالنسبة لـ"Adam Smith"و"David Ricardo" يتولد عرض العمل داخل نظام اقتصادي-اجتماعي (ينمو داخليا)، والذي يحكمه هو معدل تراكم رأس المال، الذي يتسارع كلما كانت الأجور الحقيقية عالية، أو بمعنى أدق تعتبر قوة العمل سلعة تنمو بنمو تراكمات رأس المال[8].

2-1-3-نظرية"Robert Malthus"

ركز"Malthus" على أهمية السكان في تحديد الطلب بالنسبة للتنمية، حيث يجب أن ينمو الطلب بالتناسب مع إمكانيات الإنتاج للحفاظ على مستوى الأرباح، وأن ادخار ملاك الأراضي يحدد الاستثمار المخطط له من طرف الرأسماليين، وأن أي اختلال بينهما يقلل الطلب على السلع، فينخفض العرض ،ويتراجع الربح الذي يتراجع معه النمو. وأما نظريته في السكان فتتلخص في أن نموه يكون بمتتالية هندسية ،على عكس الغذاء الذي ينمو بمتتالية عددية، بسبب أهمية ودور التقدم التكنولوجي في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث المجاعات لتناقص عوائد الزراعة، فينخفض دخل الفرد إلى حد الكفاف، وبالتالي فإن أي زيادة في الموارد تؤدي إلى زيادة عدد السكان ولا تساهم في تراكم رأس المال مما يعيق النمو الاقتصادي.

[8]محمد صالح تركي القريشي ،"**علم اقتصاد التنمية**"،**إثراء للنشر والتوزيع**، الأردن، الطبعة الأولى 2010، ص ص79-81

إن تحليلات "Malthus" لم تصدق على كافة دول العالم باستثناء بعض الدول الأفريقية والآسيوية، حيث غالبا ما أدى تحسين التكنولوجيا المستخدمة في عملية الإنتاج إلى زيادته بمعدلات أكبر من معدل نمو السكان[9].

2-1-4-نظرية"Karl Marx"

اختلف الاقتصاديون الكلاسيك حول أسباب انخفاض معدل الربح على رأس المال مع نمو الاقتصاد، فبينما اعتقد "Smith" أن السبب يرجع إلى التنافس بين الرأسماليين، اعتقد "Ricardo"أن السبب هو تناقص العوائد على الأرض وارتفاع حصتي الأجور والريع، وبالنسبة لـ "Marx" فإن الأزمات الدورية التي ترافق حالة فائض الإنتاج والاضطراب الاجتماعي هي التي تجعل النمو لا يستمر للأبد. حسب "Marx" تتحدد الأجور بالحد الأدنى لمستوى الكفاف، ومع زيادة الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج فإن حصة رأس المال الثابت ترتفع وتنخَفّض معها معدل الربح بم وجب قانون فائض القيمة) الفرق بين كمية إنتاج العامل والحد الأدنى لأجر العمل(، كما أن فائض العمل يدفع الأجور للانخفاض، وأن أي تراكم رأسمالي يقود الجيش الاحتياطي للعمال إلى الاختفاء، مما يدفع الأجور إلى الأعلى والأرباح إلى الأسفل، وكل محاولة من قبل الرأسماليين لعكس العملية يجب أن تتحِل رأس المال محل العمل، مما يؤدي إلى انتشار البطالة، ويعجز العمال عن استهلاك كل المنتجات، فيعجز الرأسماليون عن تصريفها، فتنشأ الاضطرابات الاجتماعية وتتحول معها السلطة ووسائل الإنتاج إلى العمال، فتنهار الرأسمالية.

إن تحليلات "Marx" بخصوص أداء الرأسمالية كانت محاولة جيدة لفهم الميكانيزمات التي تعتمد عليها في تحقيق النمو الاقتصادي، إلا أن تنبؤاته بخصوص انهيار ذلك النظام لم تكن صحيحة، حيث زيادة الأجور النقدية لا تؤدي حتما إلى زيادة الأجور الحقيقية، بل يمكن أن يعوض الرأسماليون ارتفاعها ب رفع إنتاجية العامل ،مما يمكن تحقيقهما معا باستخدام التقدم التكنولوجي الذي أهمله "Marx".

2-2-النظرية الكلاسيكية الجديدة:

بينما اعتمدت المدرسة الكلاسيكية على قانون "Say" لتحليل النمو الاقتصادي، فإن العديد من الاقتصاديين المكونين للمدرسة الجديدة أمثال "Jevons" و"Menger" و"Walras" و" Alfred

[9]، مرجع سبق ذكره، ص 59-60.

Marshall" اهتموا عوضا عن ذلك بالمنفعة الحدية في تحديد أثمان عوامل الإنتاج، حيث تتم عملية تكوين رأس المال من خلال إحلاله محل العمل وبمعزل عن نظرية السكان، اعتمادا على الادخار، الذي يعتمد بدوره على سعر الفائدة ومستوى الدخل، في حين يتحدد الاستثمار بسعر الفائدة بعلاقة عكسية وبالإنتاجية الحدية لرأس المال، كما يلعب السكان والتكنولوجيا والتجارة الدولية دورا مشجعا في توسع الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي والذي يتضمن ثلاث أفكار:

- يتحدد معدل نمو الإنتاج في المدى الطويل بمعدل نمو قوة العمل وإنتاجيته والمحددة خارج النموذج، كما أن معدل النمو مستقل عن معدل الادخار والاستثمار، فكل ارتفاع في هذا الأخير سيتم تعويضه إما بالمعدل الأعلى لنسبة رأس المال إلى الناتج $\frac{K}{Y}$ ، أو بالمعدل المنخفض)الأدنى(لإنتاجية رأس المال $\frac{V}{K}$، بفرضية تناقص عوائد رأس المال.
- معدل نمو دخل الفرد يتغير إيجابا مع معدل الاستثمار والادخار وسلبا مع معدل نمو السكان.
- هناك علاقة سالبة لدى بلدان العالم بين $\frac{V}{K}$ و $\frac{K}{Y}$ بسبب تفضيلات الادخار)دالة الاستهلاك(والتكنولوجيا)دالة الإنتاج(، بحيث أن البلدان الفقيرة التي تملك كميات قليلة من رأس المال تنمو أسرع من البلدان الغنية التي تملك كميات كبيرة منه، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تقارب معدلات دخل الفرد ومستويات المعيشة فيما بين بلدان العالم المختلفة.

من ناحية ثانية طتجمع النظرية النيوكلاسيكية)A.Marshall, J.Clarck, K.Wicksell(أنه يمكن حدوث استمرارية النمو بدون حدوث ركود وذلك لأن النمو الاقتصادي:

- عملية مترابطة ومتكاملة ومتوافقة ذات تأثير إيجابي متبادل، يؤدي فيها نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو)الوفرات الخارجية(، ويؤدي نمو الناتج الوطني إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح.
- يعتمد على القدر المتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع، فبينما يرتبط حجم القوى العاملة بالتغيرات السكانية وبحجم الموارد، فإن سعر الفائدة يلعب دور الموجه لرؤوس الأموال من خلال استقطاب مدخرات السكان وتوجيهها نحو الاستثمار مما يجعل النمو محصلة التفاعل بين التراكم الرأسمالي والنمو السكاني، في الوقت الذي يقوم فيه المنظم باستغلال التطور التكنولوجي بكيفية لا تسمح بحدوث الجمود في العملية التطويرية وذلك بالتجديد والابتكار.

- النمو الاقتصادي كالنمو العضوي لا يتحقق فجأة وإنما تدريجيا، فيحدث أولا على المستوى الجزئي وبتأثير متبادل مع المشاريع الأخرى، الأمر الذي يتطلب التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة ،وذلك في سبيل تحسين معدل التبادل الدولي في صالح البلد.

يعتبر "Schumpeter" من أبرز الكلاسيكيين الجدد الذين اهتموا بحقل النمو الاقتصادي، حيث اعتبر اتجاه النمو غير مستمر، وإنما يصل بسرعة إلى حدوده بسبب وجود بيئة غير مناسبة للاستثمار الابتكاري، كما أن للعوامل التنظيمية والفنية دورا مهما في عملية النمو، حيث يؤدي خلق منتج جديد وإجراء التحسينات المستمرة عليه إلى التنمية، وبالتالي فالنمو الاقتصادي هو عملية تحدث مرة واحدة تبعا لظهور اختراعات وابتكارات جديدة تدخل في الميدان التجاري على شكل استثمارات جديدة تؤدي فجأة إلى زيادة ملموسة في الدخل الوطني[10].

تتضمن نظرية النمو حسب "Schumpeter" ثلاثة عناصر وهي؛ الابتكار والمنظم والائتمان المصرفي، وذلك لأن الاستثمار في الابتكار طيموّل عن طريق الجهاز المصرفي وليس من الادخار، ما يؤدي إلى زيادة عدد المنظمين، مما يرفع حصة الأرباح عن الأجور في الدخل، بسبب التغيرات الديناميكية الناتجة عن الابتكار الذي يولد الرغبة لدى المنظم ليحصل على أعلى الأرباح بتجديده المنتج والابتكارات، فيساهم في عملية النمو التي تحدث بسبب وجود نوعان من الاستثمارات، أحدهما محفز وتابع لحجم النشاط الاقتصادي ويتحدد بالربح والفائدة وحجم رأس المال القائم، وبالتالي فهو يتحدد على أساس الموازنة بين الإيراد الحدي لإنتاجية رأس المال والفائدة المفروضة للحصول عليه، وأما الآخر يحدث تلقائيا وهو المحدد الأساسي لعملية النمو في الأجل الطويل ولا يرتبط بالتغيرات في النشاط الاقتصادي وإنما يحدده الابتكار والتجديد.

انتقدت نظرية النمو لـ"Schumpeter" لكونها يجب تستند على مجموع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية وليس فقط على الابتكارات، التي اعتبرها من مهام المبتكر وحده، في حين هي في الوقت الحالي من مهام المؤسسات ذاتها التي أصبحت تنفق على البحث والتطوير، وأن الائتمان المصرفي لا يكفي وحده لتمويل الاستثمارات، بل يمكن تمويلها بالعجز إذا لم تكفي الادخارات والاستثمارات الحقيقية، أو بواسطة أدوات السوق المالي من أسهم وسندات وغيرها، كما أنه لا تتوفر الكثير من البلدان النامية على المنظمين الذين تعتمد عليهم نظريته في النمو ،إضافة إلى أن الابتكارات وحدها لا

[10] صلاح الدين نامق ،" **قادة الفكر الاقتصادي** "، دار المعارف ، القاهرة ، 1986، ص 52.

تقود في الأجل الطويل إلى التنمية بل تحتاج إلى توليفة متنوعة من العوامل مثل الهياكل التنظيمية والإدارية والعمل الماهر والدوافع والمحفزات[11].

2-3- النموذج الكينزي للنمو:

في الوقت الذي أقر فيه "Schumpeter" أن هناك موجات مد وجزر في النمو الاقتصادي(حيث كل موجة تكون مصحوبة بالرواج، وعندما تنتهي يعود الاقتصاد إلى حالة السكون، حيث يبدأفيها المنظمون في البحث عن الابتكارات الجديدة مما يؤدي إلى زيادة المنافسة التي تؤدي إلى التطور والازدهار مرة أخرى)جاءت الأزمة الاقتصادية العالمية لتثبت قصور النظريات السابقة، فظهر التحليل الكينزي مخالفا للكثير من الآراء والتحاليل التي سبقته، خصوصا ما تعلق منها بحالة التوازن والاستقرار الاقتصادي.

يوضح النموذج الكينزي احتمال حدوث التوازن الاقتصادي عند مستوى أقل من مستوى الاستخدام الكامل، والذي يتحدد من خلال الطلب الكلي، كما أن المشكلات التي تتخلل النظام الرأسمالي لا تكمن في جانب العرض بل هي بسبب عدم كفاية الطلب الفعال، وحيث أن الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة، وأن الادخار هو دالة للدخل، فإن التوازن في الإنتاج والدخل يحدث عندما يتساوى الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط، وحيث أن أساس تكون الدخل الوطني في المدى القصير هو اتحاد الاستثمارات الإنتاجية وغير الإنتاجية الخاصة والحكومية، وهي العامل الرئيسي المضاد للأزمات ،والمؤشر ال رئيسي في توسيع الطاقة الإنتاجية، ورفع معدلات النمو في المدى الطويل.

وإذا كان الدخل عبارة عن قيمة الناتج الكلي، فإن أي زيادة مستهدفة فيه لا تتحقق إلا بزيادة قيمة الإنتاج الذي لا يتحقق إلا بزيادة الاستثمار العيني، وزيادة الطاقة الإنتاجية اللازمة لتحقيق توسع في قيمة وكمية الإنتاج الكلي، ولهذا وضع "Keynes" التسلسل المنطقي التالي لعملية النمو الاقتصادي للبلدان المتقدمة:

- يقوم المصنع بإنتاج كمية من الإنتاج تعادل قيمة معينة من الوحدات النقدية، وعند بيعها يدفع المصنع تكاليف الإنتاج في شكل أجور وريع وفائدة، والتي تمثل إيرادات للأفراد مثلما يمثل الربح دخلا لملاك المصنع، فإنه لابد أن تتساوى قيمة الإنتاج مع قيمة الدخول المتولدة من هذه العملية؛

[11] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص71-73.

- لهذا، فإنه حتى تبيع جميع المصانع كل ما أنتج يجب أن ينفق الأفراد كل ما حصلوا عليه من دخول لتحافظ الأرباح على مستوياتها العالية، مما يولد لدى المصانع الرغبة في إنتاج نفس الكمية أو أكثر في الفترة التالية، وحيث أن النقود التي تتدفق من رجال الأعمال إلى أفراد المجتمع في شكل أجور وريع وفائدة وأرباح، تعود لتتدفق في تيار عكسي مرة أخرى إلى رجال الأعمال عندما يشتري الأفراد السلع والخدمات منهم، مما يضمن تتابع واستمرار المراحل.

- غير أن ذلك لا يحدث بشكل آلي، فالأفراد قد لا ينفقون كل دخلهم بل يدخرون نسبة منه) عادة في البنوك (ولذلك يحدث تراجع في تيار الإنفاق، أو يتم إنفاق جزء منه على السلع الأجنبية) الواردات (وليس على السلع المحلية، كما يدفع بعض الأفراد جزءا من دخلهم إلى الحكومة في شكل ضرائب، وكلاهما أيضا يشكل تراجعا في تيار الإنفاق؛

- إن هذه التسريبا الادخار– الواردات –الضرائب (يمكن أن يقابلها ثلاثة تيارات عكسية تمثل حقنا لتيار الإنفاق، مثل الصادرات التي يطلبها الأجانب على السلع الوطنية، والإنفاق الحكومي الممولة من الضرائب المحصلة سابقا، والاقتراض من البنوك لزيادة رأس مال المنشآت لتمويل الاستثمار في سلع رأس المال، وبالتالي فإن تساوي التيارات الثلاثة للتسرب والحقن يكون عندها الإنفاق يساوي قيمة الإنتاج، ومع افتراض أن التركيب الهيكلي لكل الأسعار النسبية يوزع الطلب على الصناعات المختلفة لدرجة أن الطلب والعرض في كل صناعة متساوية فإن ذلك يعني أن كل ما ينتج يب اع ومن ثم يسود الرخاء في المجتمع، وفي هذه الحالة وبتوفر السلع والخدمات فإن تخلف الطلب الكلي هو السبب في حدوث الأزمة، مما يدفع بالمنظمين ورجال الأعمال إلى الإحجام عن التوسع في حجم النشاط إلا بتزايد الطلب لزيادة تشغيل الموارد العاطلة؛

- وأخيرا، يتم توازن الاقتصاد الوطني بتوازن الطلب الكلي مع العرض الكلي بغض النظر عن حجم الموارد المشغلة مع وجود البطالة، أي عند مستوى التشغيل الناقص وليس الكامل، مما يحقق النموالاقتصادي إحدى مراحله في الدول الرأسمالية.

إن ظهور النموذج الكينزي في النمو الاقتصادي كان يخص المجتمعات الرأسمالية، غير أن الاقتصاديات المتخلفة تستلزم تحليلا خاصا نظرا لبعض الخصائص والمشاكل التي تميزها والتي تختلف تماما عما اشترطه "Keynes" في نموذجه؛ مما يعني ضرورة تعديله على مثل تلك الدول.

3- نماذج النمو الاقتصادي

يتم في هذا المبحث التعرف على أهم نماذج التي عالجت موضوع النمو الإقتصادي، وأهم الإقتراحات التي قدمتها في تصميم السياسات المولدة للنمو الاقتصادي في البلدان.

3-1- نموذج هارود – دومار

سيتم التطرق إلى كل من نموذج "دومار" ونموذج "هارود" على حدا، لنأتي أخيرا إلى النموذج المسمى "هارود- دومار".

1- نموذج دومار (1946):

يعتبر "دومار" أن مشكل الرأسمالية يتمثل أساسًا في أزمة البطالة، وأن نظريته كانت تنص على التأثير المزدوج للاستثمار على الاقتصاد، إذن للاستثمار أثرين أثر الدخل (جانب الطلب) وأثر سعة الإنتاج أو حجم الطاقة الإنتاجية (جانب العرض).

أ- أثر الاستثمار على الدخل (مدى قصير):

- يتحدد التغير في الاستثمار عبر المضاعف الكينزي (الطلب)، إذن يتأثر الدخل بزيادة الاستثمار مع العلم أن وهي على التوالي الميل الحدي للاستهلاك والادخار، ونكتب العلاقة كما يلي:

ب- أثر الاستثمار على حجم الطاقة الإنتاجية (مدى طويل)

- يزيد الاستثمار في حجم الطاقة الإنتاجية (العرض) وهذا التأثير في الحجم مفاده أن الاستثمار يحفز حجم الإنتاج من خلال آلية المعجل.

- يعرف الاستثمار بأنه التغيير في رصيد رأس المال، ويمكن تقديمه كالتالي:

- والرصيد الكلي لرأس المال له علاقة مباشرة بالدخل القومي الإجمالي فأنه يأخذ الشكل التالي:

$$K = v.Y \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (03)$$

إذن:

$$\Delta K = v\Delta Y \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (04)$$

– ثم نستخرج ΔY بدلالة الأشياء الأخرى:

$$\Delta Y = \frac{\Delta K}{v} = \frac{I}{v} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (05)$$

إذن الاستثمارات تزيد حجم الطاقة الإنتاجية بنسبة $\left(\frac{1}{v}\right)$، حيث (v) هو معامل رأسمال وهو مقلوب الإنتاجية المتوسطة لرأسمال $\left(v = \frac{K}{Y}\right)$ و K هو مخزون رأسمال ويمثل Y الدخل، ومنه المشكل عند دومار يأخذ الشكل التالي: تحت أي الشروط تكون زيادة الطلب الناتجة من التغير في الاستثمار متوافقة مع الزيادة في الطاقة الإنتاجية الناتجة من الاستثمار؟ ليكون النمو متوازنا، يجب أن يتساوى تأثير كل من الدخل مع تأثير الطاقة الإنتاجية، ويتحقق هذا الشرط إذا زاد الاستثمار بمعدل ثابت يساوي النسبة بين الميل الحدي للادخار ومعامل رأسمال:

$$\text{الطلب } (\Delta Y) = \text{العرض } (\Delta Y) \quad \frac{I}{v} = \frac{\Delta I}{s} \Leftarrow \frac{s}{v} = \frac{\Delta I}{I} \ (H)$$

وللمحافظة على التوازن الكلي في عملية النمو الاقتصادي، يتوجب أن ينمو الاستثمار بمعدل $\left(\frac{s}{v}\right)$ وهذا هو الشرط الأساسي لوجود حالة النمو المتوازن.

وبعد إدخال توقعات النمو في محددات الاستثمار، استخلص دومار في الأخير كنتيجة ختامية، أن العلاقة التي تحدد معدل النمو من خلال النسبة بين معدل الادخار ومعامل رأسمال (معدل النمو المضمون) هو في الأساس غير مستقر ونادرا ما يتحقق، وسبب عدم الاستقرار يعود إلى:

– إذا كان أثر الدخل أصغر من أثر حجم الطاقة الإنتاجية أي $\frac{I}{v} \succ \frac{\Delta I}{s}$ في هذه الحالة، يؤدي في المدى الطويل إلى الركود الاقتصادي وهي الحالة الأكثر احتمالا للوقوع.

– إذا كان أثر الدخل أكبر من أثر حجم الطاقة الإنتاجية $\frac{I}{v} \prec \frac{\Delta I}{s}$ وتؤدي هذه الحالة إلى التض

2 – نموذج "هارود": (1939)

كانت المشكلة المركزية لدى "هارود" البحث في ذلك المعدل الذي يتعين أن ينمو به الدخل القومي على المدى الطويل، حتى يمكن المحافظة على مستوى التشغيل الكامل وتجنب حدوث البطالة والكساد، حيث يعتقد أن الاقتصاد الرأسمالي المتقدم لا يحقق نمواً مستقراً إلا بالصدفة، وإذا حدث ذلك فإنه يستحيل أن يحافظ على استقراره في المدى طويل، لهذا سلط "هارود" الضوء على ثلاث معدلات للنمو[12]:

– معدل النمو المضمون (g_w) أو المعدل المرغوب فيه والمستخدم لكامل مخزون رأسمال، أي الذي يضمن التوازن بين الادخار والاستثمار وأن الاستثمار المرغوب فيه (I^*) مرتبط بالأرباح المتوقعة وزيادة الإنتاج أي:

$$I^* = f(\Delta Y) \quad \text{.....(06)}$$

– معدل النمو الطبيعي الذي يصل إلى أقصى نمو له، نتيجة للزيادة في عدد العمالة النشيطة (إذ يتفادى حدوث بطالة) والتقدم التقني، والتراكم رأسمال، وشرط النمو المتوازن عند التشغيل الكامل هو:

$$g = g_w = n \quad \text{.....(07)}$$

– معدل النمو الفعلي للناتج (g) خلال فترة زمنية محددة والذي يحقق في الواقع الشرط التالي:

$$g = \frac{\Delta Y}{Y} \quad \text{.....(08)}$$

حيث: يمثل Y الدخل الوطني و ΔY التغير في الدخل.

– يتطلب استمرار التشغيل الكامل، أن ينمو الإنتاج بمعدل طبيعي (g_n)، مما يتطلب على معدل النمو الفعلي(g) للاقتصاد أن يساوي كل من معدل النمو المضمون (g_w)ومعدل النمو الطبيعي (g_n)،ومنه

[12]- Arrous, J.(1999). *Les théories de la croissance: La pensée économique contemporaine*, éditions du seuil, pp. 48-51.

فإن الاستقرار يتحقق في الاقتصاد عند تساوي المعدلات السابقة للنمو، وفي هذه الحالة يجمع الاقتصاد بين النمو المستقر والتوظف الكامل:

$$g_n = g_W = g \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (09)$$

- من خلال مقارنة معدلات النمو يطرح "هارود" مشكلتين، أولهما في المدى القصير تخص استقرار النمو، أما الثانية ففي المدى الطويل والتي تخص إمكانية الوصول إلى التشغيل الكامل.[13]

1. **المدى القصير**: أي المقارنة بين النمو الفعلي والمضمون ونكون أمام حالتين:

- الحالة الأولى $g_W \rangle g \Leftarrow$ يتم ملأ هذه الفجوة بكل ما هو مخزن، وحتى تعوض الشركات، يجب عليها الزيادة في الاستثمارات (تأثير المعجل) وفي نفس الوقت تؤدي الزيادة في الاستثمارات إلى الزيادة في الطلب ومعدل النمو (المضاعف)، مما يؤدي للاقتصاد إلى حالة التضخم.

- الحالة الثانية $g \rangle g_W \Leftarrow$ هذه الحالة تؤدي بالمنتجين إلى تخزين الإنتاج الذي لم يتمكنوا من تصريفه، مما سيؤدي بهم إلى تخفيض استثماراتهم في المستقبل لعدم تطابق توقعاتهم مع الحقيقة، ومنه الاتجاه نحو الكساد يبقى بصفة مستمرة مادام (g) اقل من (g_W).

2. **المدى الطويل**: يتم المقارنة بين النمو المضمون (الذي يوازن بين العرض والطلب في سوق السلع) والنمو الطبيعي (الذي يوازن العرض والطلب في سوق العمل).

- الحالة الأولى $g_W \succ g_n \Leftarrow$ النمو المتوازن عند التشغيل الكامل غير ممكن أو غير متحقق وأن الاقتصاد في حالة كساد.

- الحالة الثانية[14] $g_W \prec g_n \Leftarrow$ فإن قوى السوق تؤدي بدفع (g) إلى أخذ قيم أكبر من (g_W)وبالرغم من اقتراب معدل النمو الفعلي من المعدل النمو الطبيعي عن طريق التضخم، هذا ما يؤدي إلى وقوع الاقتصاد في حالة البطالة الهيكلية المتزايدة.

---

[13] - عبد الحكيم سعيد، (2001)، الناتج الوطني والنمو الاقتصادي دراسة اقتصاد- قياسية للنمو- حالة الجزائر (1974-1999) ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر، ص. 50-51.

[14]- Arrous, J. Op.cit, p. 53.

3. تقييم نموذجي "هارود– دومار":

فقد تم جمع كلا النموذجين في نموذج واحد وتحت اسم نموذج"هارود– دومار" وذلك لتوصلهما تقريبا إلى نفس النتائج، ونلخص أهم الفرضيات التي بني عليها النموذج:[15]

- ثبات الميل الحدي للاستهلاك، وثبات الميل الحدي للادخار (يساوي الميل المتوسط للادخار).
- الاقتصاد مغلق (عدم وجود فجوة بين الادخار والاستثمار)، ولا توجد تجارة خارجية، مع غياب التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي.
- تحقق فرضية ثبات معاملات الإنتاج، وعدم إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج.
- ثبات المستوى العام للأسعار، وأسعار الفائدة.

وقد صاغا نتيجة بحثهما في شكل علاقة رياضية:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{s}{v} \quad \text{.....(10)}$$

- وفي حالة إدخال معدل نمو السكان يصبح النموذج من الشكل:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{s}{v} - n \quad \text{.....(11)}$$

نستنتج من المعادلة رقم (11) أن: معدل النمو الاقتصادي تربطه علاقة طردية بمعدل الادخار والاستثمار، وعلاقة عكسية بكل من معامل رأس المال، ومعدلات النمو السكاني المرتفعة، ومنه نستنتج أن سبب تأخر وتخلف الدول المتخلفة يرجع إلى: إما لضعف معدلات الادخار والاستثمار القومي وإما لارتفاع معامل رأس المال (رأس المال/ الناتج)، وذلك بسبب ضعف التقدم التكنولوجي، أو بسبب ارتفاع معدلات النمو السكاني، والحقيقة أن جميع هذه الظروف متوفرة في الدول المتخلفة، وأصبحت حجر عثرة أمام خططها التنموية، بالإضافة أن كلا النموذجين مشتركة لإظهار أن فرص النمو المتوازن والتي تضمن العمالة الكاملة منخفضة جدا، وان حدث التوازن فإنه يحدث من باب الصدفة فقط، مع صعوبة

[15] - القريشي محمد،وصالح تركي، مرجع سبق ذكره،، ص ص. 74- 75.

تقبل بعض الفرضيات القاضية بتثبيت بعض المتغيرات في النموذج، مثل تثبيت ميل الادخار والمستوى العام للأسعار، بالإضافة إلى افتراض ثبات أسعار الفائدة، وفرضية عدم الإحلال بين عناصر الإنتاج هي خاصية بعيدة كل البعد عن الحياة الواقعية، وأن المساواة بين الادخار والاستثمار نادرا ما يتحقق لأن الادخار يعتمد أو يرتبط على الدخل، والتوقعات الاستثمار من رجال الأعمال، ويؤكد أن قرارات الاقتصاديين غير منسقة، لذلك هناك فرصة ضئيلة و النقطة المهمة والتي تجدر الإشارة إليها أن حدود هذه النظرية قد استخدمت لرفع معدلات النمو الاقتصادي للدول الأوروبية فقط، إلا أن الوضع بين هذه الدول والدول المتخلفة يختلف اختلاف كبير، وما انطبق عليها قد لا ينطبق على هذه الأخيرة، فيلاحظ أن محددات النمو طبقا لنموذج "هارود– دومار" لا تتوافر في البلاد الأكثر فقرًا، والتي تتضاءل فيها نسبة ما يوجه للادخار ومن ثم للاستثمار من دخلها القومي، ولحل هذه المشكلة والمتمثلة في ضعف القدرة الادخارية هو تعبئة الفجوة الادخارية عن طريق التمويل الأجنبي (القروض الأجنبية أو الاستثمارات الأجنبية)، وقد شجع هذا النموذج على زيادة الاقتراض من طرف الدول المتخلفة، مما أسقطهم في مشكل المديونية، وهذه السلبيات أفقدت هذا النموذج أهميته وخصوصاً في الدول النامية.

3-2-: نموذج سولو

بعد سنوات قليلة من الاستنتاجات التي قدمها نموذج "هارود- دومار" حول تفسيرهما للنمو الاقتصادي، والمشكلة التي صادفتهم المتمثلة في عدم استقرار النمو المتوازن، أخذت نظرية النمو الاقتصادي بعدا جديد المتمثل في ظهور نموذج أكثر تحليلا، وهو ما يعرف بنموذج "سولو" أو نموذج النمو النيوكلاسيكي، والذي يعتبر حجر الزاوية لهذه النظريات.

حاول سولو أن يجيب على التوقعات التشاؤمية لـ"هارود – دومار"، وكان هدفه تقديم حل للمشكلة التي واجهت هذا النموذج، فقد لاحظ أن الخاصية القاضية بميل الاقتصاد للتقلب بين حالة البطالة وحالة التوظيف الزائدة، قد تكون ناجمة عن الجمود المفترض في معامل رأس المال (v)، حيث اقترحوا أن هذا المعدل (رأسمال/الناتج) هو عبارة عن معدل التعديل الهيكلي، إذن(v) يتحرك لإعادة $\left(\frac{s}{v}\right)$ لكي يتساوى مع معدل النمو الطبيعي.

يدرس نموذج "سولو" حركية النمو المتوازن، حيث تطلب صياغته مجموعة من المعادلات التي ربطت بين الإنتاج والعمل وتراكم رأسمال والتقدم التقني، وبهذا التوجه أصبح للتقدم التقني دورا هاما في نظرية النمو الاقتصادي.

اعتمد نموذج "سولو" على الفرضيات التالية[16]:

- الاقتصاد يتكون من قطاع واحد بمعنى أن البلدان تنتج وتستهلك سلعة واحدة متجانسة (المنتج Y)؛
- يتم الإنتاج في اقتصاد مغلق تسود أسواقه المنافسة التامة.
- التقدم التقني (التكنولوجيا) هي متغير خارجي.
- الاستهلاك يأخذ شكل دالة كينز:

$$C = c.Y \Rightarrow S = (1-c)Y = sY \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (12)$$

- نسبة مساهمة السكان في العمل ثابتة، إذا زاد السكان بمعدل ثابت (n) فان عرض العمل (L) يزيد بنفس النسبة (n):

$$\frac{d\log L}{dt} = \frac{\frac{dL}{dt}}{L} = \frac{\dot{L}}{L} = n \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (13)$$

- يهتلك رأسمال الحالي بنسبة ثابتة (δ) أي أن جزء من رأسمال الثابت يفقد كاهتلاك (تناقص قيمة الاستثمارات الثابتة كالآلات والمعدات).[17]
- تعرف دالة الإنتاج بدالة الإنتاج النيوكلاسيكية، والتي يطلق عليها دالة "كوب دوغلاس " والتي تنص على إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج: رأس المال (K) والعمل (L).
- في ظل النظرية النيوكلاسيكية فان دالة الإنتاج "كوب دوغلاس" تتميز بالخصائص التالية:

تناقص الإنتاجية الحدية:

[16] -Yıldızoglu, M.(2011).Sources de la croissance économique, Université Bordeaux, France, Vol. 3.5, p. 16.

[17]– مناضل عباس حسين الجواري.(2011)، تقييم نقدي لمادة الاقتصاد الرياضي: **استعراض الفكر الاقتصادي الأكاديمي المعاصر حول مادة الاقتصاد الرياضي**، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء العراقية، مجلد 257، العدد 4، ص. 88.

$$\forall K\rangle 0, L\rangle 0 \begin{cases} \frac{\partial F}{\partial K}\rangle 0, \frac{\partial^2 F}{\partial K^2}\langle 0 \\ \\ \frac{\partial F}{\partial L}\rangle 0, \frac{\partial^2 F}{\partial L^2}\langle 0 \end{cases} .....(14)$$

ثبات غلة الحجم:

$$F(\lambda K, \lambda L) = \lambda F(K, L) = \lambda Y, ...\forall \lambda\rangle 0.....(15)$$

(F متجانسة من الدرجة الأولى).

شرط Inada (1963):

من خصوصيات دالة الإنتاج، أن الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تؤول إلى ما لا نهاية لما كل من رأس المال والعمل يؤولان إلى الصفر، وتؤول إلى الصفر لما يؤولا العمل ورأسمال إلى ما لا نهاية كالآتي:

$$\begin{cases} Lim_{K\to 0}(F_K) = Lim_{L\to 0}(F_L) = \infty \\ Lim_{K\to \infty}(F_K) = Lim_{L\to \infty}(F_L) = 0 \end{cases} .....(16)$$

يمكننا كتابة دالة "كوب دوغلاس" ذات غلة حجم ثابتة $(\alpha + (1-\alpha) = 1)$ بالشكل التالي:

$$Y = F(K, L) = K^{\alpha} L^{1-\alpha}, ...\alpha \in (0,1).....(17)$$

- في سوق المنافسة التامة تكون المؤسسات آخذة للسعر حيث يكون هدفها تعظيم الأرباح:

$$\max F(K, L) - rK - wL.....(18)$$

حيث تمثل كل من (r) و (w) معدل الفائدة الحقيقي وأجر العمل الحقيقي على التوالي، بعد تعظيم الربح يتساوى هذين الآخرين مع الإنتاجية الحدية لكل من رأسمال والعمل:

$$\begin{cases} w = \frac{\partial F}{\partial L} = (1-\alpha)\frac{Y}{L}, r = \frac{\partial F}{\partial K} = \alpha \frac{Y}{K} \\ wL + rK = Y \end{cases} .....(19)$$

- بعد تعريف كل من (k) ، (y) على الشكل الآتي :

$$k = \frac{K}{L}\left(avec \frac{L}{L} = 1 \right).....(20)$$

ويمكن كتابة دالة الإنتاج على أساس حصة الفرد من العمل أو دالة الإنتاج الفردية كما يلي:

$$y = \frac{Y}{L} = F\left(\frac{K}{L},1\right) = f(k) \quad \ldots\ldots(21)$$

- يمكن إعادة ك$$f(k) = \frac{F(K,L)}{L} = \frac{K^{\alpha}L^{(1-\alpha)}}{L} = \left(\frac{K}{L}\right)^{\alpha} = k^{\alpha} \quad \ldots\ldots(22)$$

ومنه نستنتج أن:

$$y = f(k) = k^{\alpha} \quad \ldots\ldots(23)$$

وتقول هذه الصيغة أن حصة الناتج للعامل (y) هي دالة في حصة العامل من رأسمال (k)، أي أن الناتج يعتمد فقط على رأسمال، وهي ما تسمى بدالة الإنتاج الفردية[18].

- والمعادلة الرئيسية الثانية لنموذج "سولو" تتعلق بتراكم رأسمال كالتالي:

$$\dot{K} = \frac{dK}{dt} = I - \delta K \quad \ldots\ldots(24)$$

ومنه فإن التغير النسبي في رأس المال يساوي الفرق بين الاستثمار ومخصصات اهتلاك رأس مال (بمعدل ثابت (δ)).

- وفي ظل الاقتصاد المغلق فان الاستثمار يساوي الادخار (التوازن في سوق السلع والخدمات):

$$\begin{cases} I = S \Rightarrow I = s.Y \\ \dot{K} = s.Y - \delta K \end{cases} \quad \ldots\ldots(25)$$

- ومن جهة أخرى لدينا:

$$k = \frac{K}{L} \Rightarrow \log(k) = \log(K) - \log(L) \Rightarrow \frac{d\log(k)}{dt} = \frac{\dot{k}}{k} = \frac{\dot{K}}{K} - \frac{\dot{L}}{L}$$

$$= \frac{sY - \delta K}{K} - \frac{\dot{L}}{L} \quad \ldots\ldots(26)$$

- يتم إعادة كتابة المعادلة رقم (26) كما يلي:

[18] - Yıldızoglu,M. Op.cit, pp. 17- 18.

$$\frac{\dot{k}}{k}=\frac{sY}{K}-\frac{\delta K}{K}-n=\frac{sy}{k}-\delta-n$$
$$\Rightarrow \dot{k}=\left(\frac{sy}{k}-\delta-n\right)k$$
$$\Rightarrow \dot{k}=s.y-(\delta+n)k.....(27)$$

وهو ما يعطينا المعادلة الديناميكية الأساسية لنمو معدل رأسمال الفردي، والذي يكتب على الشكل التالي[19]:

$$\dot{k}=sf(k)-(\delta+n)k.....(28)$$

والتي تعني اقتصاديا، أن التغير في حصة العامل من رأسمال $\left(\dot{k}\right)$ يتحدد على أساس عاملين: حصة العامل من الاستثمار $sf(k)$، وذلك الاستثمار الذي يجب أن يستثمر للمحافظة على حصة العامل الحالية من رأس المال أو نقطة تعادل الاستثمار $[(\delta+n)k]$، والتي يتم الاستنتاج بأن التغير في حصة العامل من رأس المال تتغير عبر الزمن نتيجة لثلاث عوامل رئيسية:

- زيادة حصة العامل من الاستثمار والتي تؤدي إلى زيادة حصة العامل من رأسمال (العلاقة طردية).
- زيادة معدل اهتلاك رأسمال الفردي والذي يؤدي إلى انخفاض حصة العامل من رأسمال (العلاقة عكسية).
- زيادة النمو السكاني يؤدي إلى انخفاض حصة العامل من رأسمال (العلاقة عكسية) نتيجة توسع رأسمال اللازم للعمال الجدد الداخلين في القوى العاملة.

يتم شرح ميكانيزمات عمل المعادلة الرئيسية للنمو وفق النموذج النيوكلاسيكي عبر الشكل أدناه،[20] والذي يبين الحالة المستقرة الذي يؤول إليها الاقتصاد في المدى الطويل، بحيث يلخص لنا هذا التمثيل البياني بطريقة بسيطة ومختصرة كل معطيات الاقتصاد باستعمال رأس المال الفردي، حيث تعطى نسبة التغير في (k) بالفرق بين المنحنيين $sf(k)$ و $[(\delta+n)k]$، وعند تقاطع هذين المنحنيين يعطياننا الحالة التوازنية.

[19] - Mankiw,G .(2003).*Macroéconomie*, 3e édition, De Boeck Universités A.S, p. 236.
[20]-.Barro, R.and Sala-i-Martin,x.
29..2nd Edition, The Mit Press, Cambridge, England, p (2004), *Economic Growth*,

- إذا كان $(k = k^*)$ فإن $[sf(k) = (\delta + n)k]$ و $\left(\dot{k} = 0\right)$ وهذه هي الحالة المنتظمة أو الحالة التوازنية فالاقتصاد هنا يتبع مسار نمو متوازن.

- إذا كان $(k \succ k^*)$ هذا يعني أن $[sf(k) \prec (\delta + n)k]$ و $\left(\dot{k} \prec 0\right)$ وهذا يعني أن الاستثمار غير كافي لمواجهة النمو السكاني والاهتلاك، أي أن الاستثمارات الفعلية تستعمل بصفة كاملة.

- إذا كان $(k \prec k^*)$ فإن $[sf(k) \succ (\delta + n)k]$ و $\left(\dot{k} \succ 0\right)$ ومنه في هذه الحالة يجب تركيم وتجميع رأس المال (k) من أجل الحصول على القيمة $\left(\dot{k}\right)$ وهذا مهما كان حجم المخزون الأولي لرأس مال لكل فرد.

إذن في كلتا الحالتين الخارجة عن الحالة التوازنية (حالة زيادة أو انخفاض حصة العامل من رأسمال الفعلية عن نقطة تعادل الاستثمار) فان حصة العامل من رأسمال ترتفع أو تنخفض إلي حين وصولها لنقطة الاستقرار.

الشكل(2.1): الحالة المستقرة في نموذج سولو– صوان

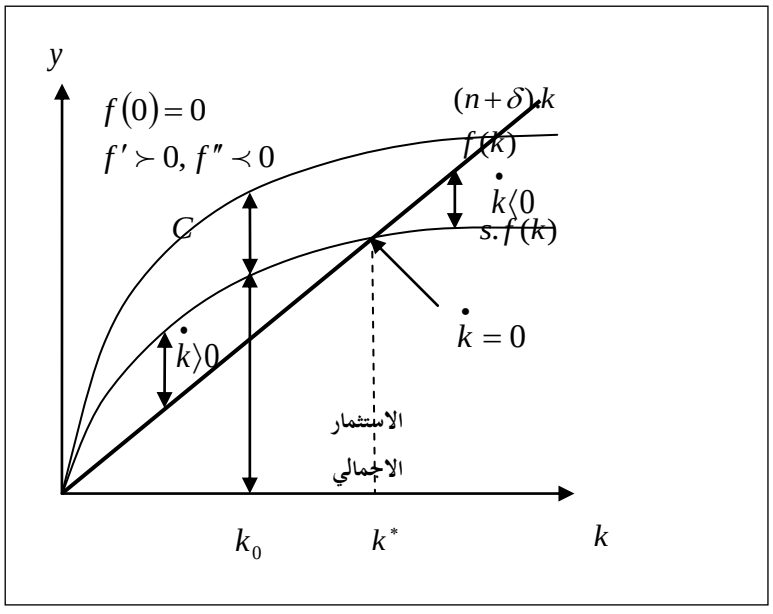

Op.cit,p. 29. **Sources:** Barro and Sala-i- Martin,

ومن أجل توضيح نموذج "سولو– صوان" للحالة التوازنية رياضيا، يتم استخدام دالة الإنتاج النيوكلاسيكية المقترحة من طرف سولو دالة "كوب دوغلاس"، حيث (α) هي مرونة الإنتاج لرأسمال في هذه الحالة فإن المعادلة الرئيسية (28) ستأخذ الشكل التالي:

$$\dot{k} = sk^{\alpha} - (\delta - n)k \quad \ldots\ldots(29)$$

– في الأجل الطويل، عند الحالة المستقرة $\left(\dot{k} = 0\right)$ يمكننا الحصول على القيمة التوازنية لرأسمال $\left(k^*\right)$ و$\left(y^*\right)$ على النحو التالي:[21]

ومن أجل توضيح نموذج "سولو– صوان" للحالة التوازنية رياضيا، يتم استخدام دالة الإنتاج النيوكلاسيكية المقترحة من طرف سولو دالة "كوب دوغلاس"، حيث (α) هي مرونة الإنتاج لرأسمال في هذه الحالة فإن المعادلة الرئيسية (28) ستأخذ الشكل التالي:

$$\dot{k} = sk^{\alpha} - (\delta - n)k \quad \ldots\ldots(29)$$

– في الأجل الطويل، عند الحالة المستقرة $\left(\dot{k} = 0\right)$ يمكننا الحصول على القيمة التوازنية لرأسمال $\left(k^*\right)$ و$\left(y^*\right)$ على النحو التالي:[22]

$$\dot{k} = sk^{\alpha} - (\delta - n)k = 0 \Rightarrow sk^{\alpha} = (\delta - n)k$$

$$\Rightarrow \frac{sk^{\alpha}}{k} = (\delta - n) \Rightarrow \frac{s}{k.k^{-\alpha}} = (\delta - n)$$

$$\Rightarrow \frac{s}{k^{1-\alpha}} = (\delta - n) \Rightarrow k^{1-\alpha} = \frac{s}{(\delta - n)}$$

$$\Rightarrow k^* = \left[\frac{s}{\delta - n}\right]^{\frac{1}{(1-\alpha)}} \quad \ldots\ldots(30)$$

– وبتعويض هذه القيمة في دالة الإنتاج، فإننا نحصل على دخل الفرد في الأجل الطويل على النحو التالي:

[21]- Fève, P.and Ortega,J. (2004).Macroéconomie: Approche pratique contemporaine, Dunod, Paris, p. 23.

[22]- Fève, P.and Ortega,J. (2004).Macroéconomie: Approche pratique contemporaine, Dunod, Paris, p. 23.

$$y = f(k) \Rightarrow y^* = f(k^*)$$

$$\Rightarrow y^* = k^{*\alpha} = \left[\left(\frac{s}{\delta - n}\right)^{\frac{1}{1-\alpha}}\right]^{\alpha}$$

$$\Rightarrow y^* = \left(\frac{s}{\delta - n}\right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}} \quad \text{.....(31)}$$

تسمح لنا المعادلتين (30) و(31) بدراسة تطور رأس المال الفردي، انطلاقًا من حالة التوازن والتفاوت في الدخل، وذلك إثر صدمات ناتجة عن تغير في البيئة الاقتصادية، حيث نلاحظ أنه:

- في حالة الزيادة في معدلات الادخار انطلاقًا من حالة التوازن، فإن هذا يؤدي بالضرورة إلى زيادة معدل الاستثمار في الاقتصاد، فإن ذلك من شأنه أن يرفع معدلات الزيادة في الإنتاج والدخل، وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي في بلد ما.
- في حالة زيادة معدلات النمو السكاني، يتولد ضغوط قوية على تراكم رأسمال نتيجة الزيادة في عرض العمالة، والذي يتولد عنها آثار سلبية على معدل زيادة الناتج والدخل، وبالتالي على النمو الاقتصادي.

هذا ما يعطينا الجواب للسؤال الذي طرحه "سولو" وهو لماذا هناك بعض الدول غنية والبعض الآخر فقيرة؟

الجواب هو أن الدول التي لها معدل ادخار- استثمار أكثر تتصف بالغنى، أما الدول التي تكون فيها معدلات نمو سكانية كبيرة فتعتبر من الدول الفقيرة.

خاتمة الفصل:

يركز النمو الاقتصادي على كمية السلع والخدمات المنتجة داخل البلد والتي يحصل عليها الفرد بغض النظر على جودتها أو على كيفية تقسيم ثمرات الزيادة في الدخل الوطني الإجمالي على الشرائح المختلفة للمجتمع، وهو يحدث بصورة تلقائية وبدون تدخل السلطات الحكومية فيه ،فإن التنمية الاقتصادية تهتم – زيادة على النمو الذي يحدث بصفة مترابطة من خطة حكومية رشيدة، واستغلال عقلاني أمثل للموارد، وإعادة تشغيل الطاقات المعطلة –بالكيفية التي تسمح بحدوث تغيرات إيجابية في حياة الأفراد ونوعية السلع والخدمات التي يحصلون عليها، بما يضمن استمرارية النمو الذي يعتبر شرطا ضروريا لها.

وقد ركزت البلدان النامية منذ بداية التسعينيات على تحقيق التنمية من خلال تخفيض أعداد الفقراء ورفع مستويات المعيشة، وطبقت من أجل ذلك السياسة المعروفة بـ "توافق آراء واشنطن" التي تضمنت الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي والاندماج في الاقتصاد العالمي وخلق مناخ أعمال سليم ،فكانت النتائج على مستوى العالم متنوعة وغير متشابهة نظرا لأن السياسة الناجحة في بلد ما قد تكون لها آثار ضعيفة أو سلبية في بلدان أخرى.

وعليه، فإذا كان النمو الاقتصادي يهدف إلى زيادة الناتج الوطني الإجمالي بالقدر الذي يؤدي إلى حدوث تحسينات في مستويات معيشة الأفراد بغض النظر عن انتمائهم الطبقي مما يحقق أهداف التنمية ،والتي تتطلب في أحد جوانبها حدوث التغيير الهيكلي للناتج الوطني الإجمالي بتبادل الأماكن بين الزراعة والصناعة والخدمات، وهو ما يعني تغير مساهمة عوامل الإنتاج في تحقيقه، فإنه لا بد من البحث عن سياسات التشغيل لتحقيق جانب من جوانب النمو الاقتصادي، مما يعني ضمنيا البحث عن الفئات التي تستفيد بدرجة أكبر نتيجة امتلاكها لكل عوامل الإنتاج أو بعضا منها، وكذا الفئات التي تستفيد جزئيا، وهو ما يكشفه الفصل الثاني الذي يتعرض لنظرية مهمة جدا في علم الاقتصاد، ألا وهي نظرية سياسة التشغيل.

مقدمة الفصل:

لقد أثارت قضية التشغيل والنمو الاقتصادي فضول علماء الاقتصاد، ومنظري الفكر الاقتصادي منذ القدم من خلال انتهاج دراسات وأبحاث في العديد من الدول نظرا لكون التشغيل والبطالة وجهان لعملة واحدة الذي يرجع بالأساس إلى تزايد مستوى الطلب على العمل بوتيرة تفوق جانب العرض وهذا ما يدعى بتحليل احتياجات سوق العمل من جهة ودارسة معدلات النمو الاقتصادي ومدى ارتباطها بكفاءة التشغيل من جهة أخرى.

لذا سنتطرق في الفصل الثانيإلى مايلي:

- ✓ ماهية سياسة التشغيل
- ✓ مقومات سياسة التشغيل
- ✓ سوق العمل والبطالة وعلاقتهما بالتشغيل.

1: ماهية التشغيل

لقد كانت وما تزال معضلة التشغيل من بين القضايا الإجتماعية الهامة التي حركت أقدام المفكرين والإقتصاديين والفلاسفة، ولم تعد قضية التشغيل في الوقت الراهن من بين إهتمامات الدولة فحسب، بل إمتدت إلى الجماعات المحلية، وسنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم التشغيل وبرامجه.

1-1: مفهوم التشغيل وأنواعه

أولا- مفهومالتشغيل:

1 -المفهوم التقليدي للتشغيل:

ينظر إلى التشغيل بمفهومه التقليدي على أنه: تمكين الشخص من الحصول على العمل والإشتغال به في مختلف الأنشطة الإقتصادية بعد حصوله على قدر معين من التدريب، التأهيل والتكوين، إلا أن هذا التعريف غير دقيق بالشكل الكافي،بإعتباره لا يميز بين الإختصاصات والشروط التي يجب أن تتوفر في العامل، كما أنه لا يحدد المؤسسات المستخدمة والمكونة لليد العاملة المؤهلة، ولا عدد مناصب العمل المناسب له.

2 - المفهوم الحديث للتشغيل:

لا يعني التشغيل بمفهومه الحديث أنه عكس البطالة، كما أنه لا يعني العمل فقط، بل يشتمل الإستمرارية في العمل و ضمان التعيين المرتب للعامل تبعا لإختصاصه ومؤهلاته، كما أن التشغيل يعطي الحق للعامل في المشاركة والتشغيل في التنظيمات الجماعية وحقه في الخدمات الإجتماعية، وعلى هذا الأساس فإن لهذا المفهوم أهمية بالغة في العمل لكونه أساس تطوير وترقية العمل، ولقد حدد (Marc Olivier) مفهومها دقيقا للتشغيل والذي يعني حسب تحليله عدة مفاهيم أهمها:

إستعمال جزء من عمل إجتماعي يقوم به الفرد، وهذا مناسب لمنصب عمل، وأيضا إستخدام قوة العمل التي تتعارض مع البطالة والإستخدامالغير كامل والجزئي لقوة العمل، وبالتالي فإن التشغيل يتعلق بتنظيم إستخدام قوة العمل في مختلف الأنشطة الإقتصادية ،حيث يشترط أنيشارك الشخصالمشغل في العمل، أن يكون له الحق في رفع مستوى مؤهلاته عن طريق التكوين والتدريب، وكذاحقه فيالإمتيازات

التي تترتب عن مساره الوظيفي، بما في ذلك الترقية وحق الإستفادة من الخدمات الإجتماعية والتأمين والتقاعد حسب الشروط التي يحددها القانون. [1]

كما يعرف بأنه ممارسة نشاط مأجور أو هو منصب عمل في حد ذاته وما يلاحظ أن الشغل له علاقة وطيدة بعنصر الأجر سواء الأمر بالنشاط أو منصب العمل،وإنطلاقا من تعريف العمل يمكن إستخلاص تعريف الشغل على أنه "كل جهد فكري أو جسماني يبذله العامل لقاء أجر كان بشكل دائم أو عرضي".

– كما يشير مفهوم التشغيل إلى الطرق والكيفيات وكذا الشروط التي تمكن من الدخول إلى سوق العمل أو الخروج منه، بالإضافة إلى المكانة المصاحبة والملازمة لمضمون وطبيعة العمل الممنوح، وكذلك يعني كافة عمليات التأثير التي يحكمها الإنسان من نشاط بدني أو جسدي يشغل بها وقته لقاء أجر.[2]

ثانيا– أنواع التشغيل

– **التشغيل المباشر**: والذي يعني قيام المنشآت بشغل الوظائف الحالية مباشرة دون الإلتجاء إلى مكتب التوظيف للترشيح لهذه الوظائف.

– **التشغيل المؤقت**: أحد أشكال الإستخدام المؤقت يحق بمقتضاه العامل لمدة محددة، كأن يشغل خلال توصل الصيف ليحل محل العمال المتغيبين في الإجازات السنوية، أو يشغل بموجب عقد يربط بينه وبين الهيئة المستخدمة، وقد تزايد الإتجاه نحو هذا النوع من العمل تزامن مع جملة من التغيرات التي حدثت في السنوات الأخيرة في شروط أسواق العمل الدولية، ويهدف التشغيل المؤقت إلى مواجهة ثلاث أصناف من الوضعيات هي:

- نمو إستثنائي أو مفاجئ للعمل.
- تعويض عامل غائب.
- تشغيل فئات قليلا ما يتم تشغيلها من بين طالبي العمل.

---

[1] عبد الرحمان العايب، **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد**، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2010، ص36

[2] دحماني محمد أدريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر، أطروحة دكتورة في إقتصاد تنمية، غير منشور، جامعة تلمسان، 2012-2013، ص 42 - 43.

وبهذا يكون هدف التشغيل التعديل بين الطلب والعرض لليد العاملة، وعلى هذا الأساس يرتبط أيضًا مفهوم التشغيل بظاهرة البطالة التي يجب أن تتكفل بها إقتصاديات الدول، ولأن ضرورة التشغيل تمثل شرطًا حاسمًا لرفع المستوى المعيشي لجميع أفراد المجتمع، ولتحقيق تنمية شاملة.

وعملية التشغيل هي "مجموعة من الفعاليات التي تستخدمها المنظمة لإستقطاب مرشحين للعمل والذين لديهم الكفاءة والتميز والقدرة على المساهمة في تحقيق أهداف المنظمة".[3]

1-2: التشغيل حسب بعض المدارس الاقتصادية:

اكتسحت مسألة التشغيل القسط الوافر من البحث والتنظير من طرف المدارس الاقتصادية فلا بد من تحليل هذا الموضوع وفق هذه الاتجاهات الفكرية.

1-2-1- التشغيل عند اتباع المدرسة الكلاسيكية:[4]

تعود جذور هذه المدرسة إلى القرن 18، وقد تزامن انتشار أفكارها مع اتساع أفكار ومبادئ الثورة الصناعية وما ميزها من توجهات رأسمالية وانتاج واسع وأهم ما جاءت به مسألة التقسيم العميق للعمل ،تستند هذه المدرسة على مجموعة من الأفكار التي أسس أصولها "آدم سميث" كما يرجع الفضل في تطوير أفكارها إلى "دافيد ريكاردو"، "مارشال" و "مالتوس"، ومن أبرز انتاجا م الفكرية "ثروة الأمم" و "محاولة في قانون السكان" ترتبط معظم أفكار هذه المدرسة حول مسألة التشغيل بشكل خاص بمجموعة من المفاهيم الأخرى كمفهوم الثروة التي ينظر إليها سميث على أ ا ذلك الدخل المادي التي تصلح لإشباع الحاجات البشرية التي يحصل الانسان من عمله بشكل مباشر أو من خلال المبادلة، فالعمل هو المصدر الرئيسي للثروة ومصدر الربح يتمثل في العمل أو قوة عملالعامل المبذولة، وهذا عبر استثمار الفائض الاقتصادي، كما أشار سميث إلى الأجور وقال أن ارتفاعها يفضي إلى ارخاء الاقتصاديوالاجتماعي مماسينتج عنه ارتفاع في الطلب على العمل، فتوصل إلى أن نقطة انطلاق التنمية هي "التشغيل الكامل" وقد يتضح ذلك في ازدياد الطلب الكلي على اليد العاملة و رأس المال مما يؤدي إلى زيادة فرص

---

[3] واعة حنان، إصلاح السياسة العامة في الجزائر قطاع التشغيل، مذكرة ماستر في علم السياسة، غير منشور، جامعة خيضر، بسكرة، 2015/2014، ص 48.

[4] فاطمة الزهراء بوكابوس، سياسة التشغيل وتوجه الشباب نحو النشاط الاقتصادي غير الرسمي، دراسة ميدانية لعينة من شباب ولاية البويرة من ممارسي الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص علم الاجتماع تنظيم وعمل، كلية العلوم الاجتماعية ،منشورة ،جامعة العقيد آكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر ،2011، ص 43-44.

الاستثمار فينبثق عن ذلك تقسيم أعمق للعمل، أي كلما زاد معدل الاستثمار ارتفع الطلب على اليد العاملة، كمافسر "جون باتيستساي" أراء "سميث" ورأى أن مستوى التشغيل لا يتوقف على الطلب وإنما على الموارد الطبيعية واليد العاملة وحجم الادخار، وترتكز اهتمامات المدرسة الكلاسيكية على نقاط أساسية تتمثل في:

أ. العرض يخلق الطلب المساوي له.

ب. .العرض يتجه نحو التشغيل الكامل.

كما يفترض رواد هذه النظرية "التشغيل الكامل"، والمقصود هنا ليس أن البطالة تساوي الصفر، إذ عادة ما يعاني سوق العمل من وجود بعض العاطلين عن العمل، وإلى جانب البطالة توجد بعض ثغرات العمل، لذلك ليس من قبيل التناقض القول بوجود توازن في سوق العمل رغم وجود طلبات العمل وإلى جانبها فراغ في سوق العمل طالما يتطلب من العمال العاطلين العمل البحث عن فرص العمل كما يتطلب ذاك وقتا من أصحاب العمل للتمكن من توظيف عمال جدد، وعلى ضوء ما سبق ذكره فإن ما يمكن ملاحظته على أفكار هذه المدرسة أ ا ترتكز في تحليلها على المدى البعيد حيث تربط المشكلة السكانية بتراكم رأس المال والنمو الاقتصادي، ولعل أهم نقد يمكن توجيهه لهذه المدرسة يتمثل في إغفالها البعد الانساني في عملية الانتاج وكذا الجانب الاجتماعي المؤثر في العمل، فمجمل أفكارها تمحورت حول الانتاج والاستهلاك وتحقيق الثروة، فهي بذلك تدعو إلى استغلال الطاقة المادية والبشرية في سبيل تحقيق الثروة مما ينتج عنه من فروقات اجتماعية تزول معها كل الاعتبارات للقيم والأخلاق أمام مبدأ الربح والعائد المادي.

1-2-2:التشغيل عند الفكر الماركسي:[5]

من أهم مبادئ المدرسة الماركسية التي تعود جذورها إلى القرن 19 فكرة فلسفية ترى في المادة حقيقة أو واقعيا وحيدا يجعل من الفكر ظاهرة مادية تنطبق عليه نفس المبادئ المعتمدة في التمييز بينمفهومي العمل وقوة العمل، وتعد هذه ميزة أساسية في فكر ماركس ويميز الظواهر الأخرى الرأسمالي "فالرأسمالي يعطي العامل أجرا مقابل قدرته أو قوته على العمل على العمل وليس مقابل العمل أو

[5]فاطمة الزهراء بوكابوس، مرجع سبق ذكره ص ص44 - 45.

قوةالعملوقد واكبت تحليلات ماركس خطوات النظام الرأسمالي حيث أن "انخفاض معدل الربح يفضي إلىنقص الاستهلاك، أما في حالة زيادة الآلات فان ذلك يؤدي إلى عدم كفاية الطلب الفعلي أو نقس في مستوى التشغيل الكلي أو الاستخدام المحق في النظرية الكلاسيكية والذي لم يعطي أهمية كبيرة للأزمات ذات المدى الطويل.

ان ارتفاع رأس المال يؤدي إلى انخفاض حجم التشغيل وعدم استغلال العمال، وذلك معناه انخفاض القيمة المضافة والتي يتمثل مصدرها الأساسي في قوة العمال وحسب علاقة معدل الربح فان انخفاض القيمة المضافة وارتفاع رأس المال يؤدي إلى انخفاض الأرباح وبالتالي انخفاض "حجم التشغيل" وهي حالة عدم التوازن التي تكلم عنها ماركس "ان اليد العاملة تعني في الاقتصاد السياسي الماركسي مجموعة القابليات البدنية والفكرية التي يحتاج إليها الانسان في عملية الانتاج الخيرات المادية أي أن اليد العاملة تملك قيمة وتحدد هذه القيمة بمجموع الحاجات الحيوية الضرورية لتعويض الطاقة التي يصرفها العامل (كالتغذية، الل باس، السكن) وبالحاجات الحيوية الضرورية للعناية بالأسرة. العامل وتربية أبنائه وتعليمهم لضمان تجديد اليد العاملة في ا تمع تجديدا دائما ومستمرا، اذ تعد اليد العاملة ينبوعا لإنتاج قيم جديدة لا يدفع عنها الرأسمالي "المستغل" أي مقابل ويستعملها على شكل أن السلع تركيب للقيم الاستعمالية والقيم التبادلية.[6]

ويمكن زيادة استخدام اليد العاملة بطريقة تقليص العمل اللازم أي ساعات العمل اللازمة لتجديد اليد العاملة وهذا ما يسمى "فضل القيمة النسبية" إن تراكم رأس المال أي إضافة قسم من فضل القيمة إلى رأس المال هو الشرط الممهد للتكرار الموسع للإنتاج وهذه الظاهرة "ظاهرة التراكم" تكون مصحوبة بانخفاض نسبي في الطلب على اليد العاملة على الرغم من التكاثر العددي لفئة العاطلين الذي يزداد مع نمو الرأسمالية فلا تجد اليد العاملة فرصة لكي تعمل، وينشأ جيش احتياطي للصناعة، جيش العاطلين الذين يتركهم النظام الرأسمالي بانتظار فترات النهوض من الازمات لكي تتوفر لديهمأيد قليلة كما يؤدي إلى استفحال الاستغلال، البطالة، البؤس لدى ا لعديد الأكبر من أبناء ا تمع، فالعمل في ظل الرأسمالية يصنع القصورللأغنياء والأكواخ للعمال تحمل النظرية الاقتصادية لماركس في طيا ا بعدا ايدلوجيا جعل منها قائمةعلىأنقاض نظريته الرأسمالية، فالدراسات والواقع يثبتان أن أي مجتمع يعيش ظاهرة البطالة

[6] فاطمة الزهراء بوكابوس ،مرجع سبق ذكره ص ص45- 46.

بشكل أو بآخر، كما أن كل المؤشرات تنفي فكرته التي مفادها أنه كلما زاد الرأسمالي في الاستثمار أدى ذلك إلى انخفاض معدل التشغيل، في أن الواقع يثبت أن العكس هو الصحيح، إذ أن الاستثمار يعد أحد الدعائم الاقتصادية التي تعمل كل الدول على الرفع من وتيرته سواءا بتهيئة الظروف الاقتصادية والمادية وحتى عن طريق استحداث منظومة قانونية من شأ ا استقطاب الاستثمارات بشتى، إضافة إلى أن معظم ان لم تقل كل النظريات الاقتصادية وعلى اختلاف توجها ا ترجع الفضل ارتفاع معدلات التشغيل إلى الاستثمار ومن جهة أخرى فإن ما قد يعاب على "نظرية ماركس" عدم تسليطها الضوء على عامل جوهري في العملية الانتاجية يتمثل في رضا العامل عن العمل الذي يلعب دورا كبيرا في تفعيل العملية الانتاجية وكذا الاستثمارية، فمال الغاية من المساواة بين الجهد المبذول والأجر المدفوع في حين أن العامل غير راضي عن ظروف العمل وعلاقاته مع الآخرين، وباختصار فانه قد أغفل البعد الانساني "شعور العمال بالانتماء والوجود" في هذا، وهذا ما قد يجد مبررا له في الظروف الاقتصادية وحتى الاجتماعية المتسمة بالخص وصية التي ولدت فيها هذه النظرية.[7]

1-2-3- التشغيل عند المدارس الادارية:[8]

ان الجهود التي بدلت من اجل اكتشف القواعد التي يمكن أن تحكم الإدارة والأبحاث والمحاولات التي استهدفت توضيح أسسها العلمية، ترجع إلى منتصف القرن 18 تقريبا، على اثر اختراع الآلات المختلفة وتطور وسائل النقل، التي فتحت أسواق جديدة أما المنتجين والتحول من نظام الانتاج الأسري إلى المصانع الكبيرة، وبدأ فصل الملكية عن الإدارة و ما ترتب عن ذلك من مشكلات وتعقيدات وخلافات تطلبه ضرورة إيجاد حلول علمية وعملية حتى يمكن التغلب عليها بما يحقق الزيادة الانتاجية من خلال اتباعالطريقة المثلى في الأداء للحد من ضياع الجهد والوقت والمال.

وتعتبر المدرسة الكلاسيكية من أبرز المدارس التي تناولت التنظيم الاداري، حيث يركز النموذج البيروقراطي على أهمية تقسيم العمل ومركزية السلطة، واتباع سياسات رشيدة فيما يتعلق بشؤون الأفراد،

[7] فاطمة الزهراء بوكابوس، مرجع سبق ذكره، ص 46.

[8] بوجمعة كوسة، سياسات التشغيل في الجزائر "عقود ما قبل التشغيل كاجراء مؤقت للحد من البطالة – دراسة ميدانية بمديرية التعمير والبناء لولاية سطيف- "، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير، تخصص تنمية الموارد البشرية ، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر ،2005، ص 28.

في البيروقراطيات يتم وضع المعايير الموضوعية للعمل بحيث يتم اختيار من تنطبق عليهم هذه المعايير، وفي ذلك يجب استبعاد التحيز للجنس أو الدين أو الطبقة الاجتماعية في الاختيار.

أما حركة الادارة العلمية باعتبارها النموذج الثاني للمدرسة الكلاسيكية فيرجع ظهورها إلى زيادة الانتاجية، ففي بداية القرن كان هناك نقص في العمالة الماهرة في الولايات المتحدة الأمريكية ولكي تزداد الانتاجية كان لابد من البحث عن طرق لزيادة كفاءة العمال. وكمحالة لإيجاد لهذه المشكلة وضع "فريدريك تايلور" "1856- 1915" مجموعة المبادئ التي تكون جوهر ما يعرف بالإدارة العلمية وارتكزت أفكارها على:[9]

1) التطوير العلمي للإدارة، بحيث يمكن تحديد أفضل طريقة لأدار كل نوع من العمل.

2) الاختيار العلمي للعمال.

3) تدريب وتنمية العمال بطريقة علمية.

4) الاخلاص والصداقة بين الادارة وقوة العمل.

فبالرغم من أن تايلور ركز على وجوب إحداث ثورة فكرية كاملة من الادارة والعمال لزيادة الانتاج والأرباح، إلا أنه لقي معارضة شديدة من العمال وأرباب العمل، لأن طريقته تؤدي إلى تسريح العمال.

كما تعتبر المدرسة السلوكية من المدارس البارزة كذلك في التنظيم الإداري ويرجع ظهورها إلى عدم نجاعة المنهج الكلاسيكي في الكفاءة الانتاجية والاستقرار والانسجام في أماكن العمل بدرجة كافية، ومن أبرز نماذج هذه المدرسة "حركة العلاقات الانسانية" ومجمل آراء هذه الحركة هو انتقادها لفكرة القوة المركزيةالتي نادت المدرسة الكلاسيكية ركزت على القوة المشتركة فهي تبين أعلى درجات الكفاءة، والاهتمامبالجوانب الانسانية للعمال والاستقطاب الفعال والتدريب.

ان النظرة التحليلية لهذه المدارس والحركات الفكرية كانت منحصرة في مناطق معينة من العالم .وكانت أفكارها ودراسا ا تقوم على هدف زيادة الانتاج والأرباح في حين أن الكثير من د ول العالم الأخرى كانت تحت السيطرة والاستغلال من جهة واختلاف الثقافات والذهنيات والوعي الطبقي والعمالي من

[9] بوجمعة كوسة، مرجع سبق ذكره، ص 28.

جهة أخرى، ورغم تركيز التيار الكلاسيكي على الدور التقني والعلمي وإهمال الجانب الانساني، وتركيز التيار الثاني على الجانب الانساني، إلا أن المعطيات الحالية في جميع ا الات التيار الثاني من هذ الأفكار عاجزة عن مواكبة التطورات الحاصلة في جميع الميادين.[10]

2: مقومات سياسة التشغيل

تقوم سياسة التشغيل في كل بلد على مجموعة من العوامل والمحددات التي تعتبر ركائز أساسية كو ا ما دامت تتسم بالموضوعية والواقعية والقابلية للتحقيق من أجل بناء مقومات تحقق توازن بين ما هو متاح و ما هو مستهدف.

2-1: عوامل ومحددات سياسة التشغيل:

ان تحقيق أعلى مستويات التشغيل مرتبط لدراسة أهم العوامل المؤثرة في سياسة التشغيل مع ذكر المحددات التي تندرج ضمن هذه السياسة.

2-1-1: العوامل المؤثرة في سياسة التشغيل

1. العوامل الاجتماعية المؤثرة في حجم التشغيل:

من بين العوامل المؤثرة على مستوى التشغيل الكلي التي لها علاقة بالسكان، أو مقدار ما توفره مختلف القطاعات الاقتصادية من مناصب عمل عن طريق عامل الاستثمار وما يرتبط به من متغيرات ،إضافة إلى سياسة التشغيل التي هي بمثابة إحدى الأدوات الرئيسية لتحديد مستقبل الشغل وسيتم التطرق إلى ذلك من خلال ما يلي:

أ. **تطور النمو الديمغرافي:** ان معدلات النمو الديمغرافي له تأثير كبير على سوق العمل، باعتباره المحدد لحجم وكمية اليد العاملة التي تعرض قوة عملها في السوق، ويتعلق الأمر بالفئة النشيطة الاشارة فان حجم السكان النشيطين له علاقة وطيدة بعامل الهجرة الداخلية والخارجية ولقد

[10] بوجمعة كوسة ،مرجع سبق ذكره، ص 29.

عرف النمو الديمغرافي[11] للجزائر معدلات مرتفعة قبل بداية برنامج التعديل الهيكلي، اذ تميز معدل النمو السكاني بثلاثة مراحل أساسية هي:

1) مرحلة النمو البطيء.

2) مرحلة النمو السريع.

3) مرحلة النمو المتوازن.

ب. **تطور الفئة النشيطة:** ان أي تحليل للفئة النشيطة والتي تم تعريفها، ترتكز أساس على ثلاثة عناصر تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من حيث تحديد حجمها وهيكلها، ويتعلق الأمر بمدى تطور عدد السكان ودى فعالية النظام التعليمي والتكويني، الذي من شأنه التخفيف من التشرب المدرسي قصد تخفي الضغط على سوق العمل، وأخيرا مستوى تطور الاقتصاد الوطني من خلال طاقاته ومدى قدر ا على خلق مناصب عمل لمواجهة الطلب الاضافي المتزايد من سنة لأخرى.

2. العوامل الاقتصادية في حجم التشغيل:

ترتبط هذه العوامل أساسا بعنصري الاستثمار والانتاجية، بالإضافة إلى فعالية سياسة التشغيل ،فمن بين أهم هذه العوامل ما يلي:

أ.قرارات الاستثمار:

ان هدف أي وحدة انتاجية اقتصادية هو انتاج السلع والخدمات قصد بيعها وضمان مكانتها في السوق ولعل أهم معايير تقييم[12] المشاريع هو تكلفة القرض (معدل الفائدة) باعتبار أن انخفاضهما يشجع على الاستثمار أما قرارات الاستثمار فتكون من خلال مزج عوامل الانتاج(آلات، مواد أولية، اليد العاملة...) مع مراعاة جانب التكاليف خاصة الأجور التي يحددها سوق العمل في الاقتصاد الحر، وبالتالي فان قرارات زيادة أو تخفيض حجم التشغيل مرتبط السلوك الاستهلاكي للسلع والخدمات، وكذا قرارات المؤولين عن الاستثمار لكبح أو وتيرة ديناميكية النشاط الاقتصادي

[11] الناصر دادي العايب، واشكالية من خلال الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 157.

[12] الناصر دادي العايب، وإشكالية من خلال الجزائر، المرجع نفسه، ص 158.

في إطار السياسة الاقتصادية المتبعة (السياسة النقدية، الموازنة، السياسة الجبائية) فالتطور الذي سجله التشغيل منذ 1967 سمح بخلق ديناميكية جديدة بفضل الغلاف المالي المعتمد الذي بدأ بمتوسط سنوي 3ملايير دينار جزائري لينتقل إلى أكثر من 30 مليار دج للمخطط الرباعي الثاني ثم إلى 74 مليار دج، حيث ركزت هذه الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية الحيوية مما سمح باتساع حجم في قطاعي الصناعة، البناء والاشغال، وتقدر المناصب

التي تم انشاؤها بفضل هذه ا هودات الاستثمارية بـ 500114 منصب عمل، في حين كان المتوسط السنوي لحجم الاستثمار 2.42 مليار دج، وبالتالي فالعلاقة طردية بين الاستثمار والتشغيل، إلا أ ا تتميز بتكاليفها المالية المرتفعة لأن خلق منصب عمل واحد كلف خلال الفترة أكثر من 0006003 دج.[13]

ب . مستويات الانتاج والانتاجية:

يعتبر الانتاج بمثابة عملية تقنية تجتمع فيها عوامل الانتاج المختلفة، يقوم المنظم من خلالها بإيجاد التوليفة المناسبة للوصول إلى أفضل أداء اقتصادي وبالتالي فانه يحدد ما إذا كان الاستعمال الأكثر لرأس المال أو لليد العاملة لتحقيق أفضل النتائج والعوائد الممكنة على اعتبار أن الانتاج سيصل إلى أعلى مستوياته عندما يتحقق التشغيل الكامل للطاقات المتاحة، بما في ذلك عنصر العمل، والذي يمكن رفعه بسرعة عند الضرورة عن طريق توظيف عمال جدد، أو عند تقرير ساعاتإضافية للعمال الموجودين، في حين أن الانتاجية تعبر عن حجم الانتاج مقارنة بعوامله مع التمييز بين انتاجية كل عنصر انتاجي علىحدى لتحديد مدى فعاليته، فإنتاجية العمل تعبر عن حجم الانتاج مقارنة بالتكلفة الناتجة عنه من الناحية العينية أما من الناحية النقدية فإ ا تقاس برقم أعمال المؤسسة أو القيمة المضافة مقارنة بكتلة الأجور أو بعدد العمال.

ج .الأجور والتضخم:

قام فيليبس سنة 1958 بإيجاد علاقة بين معدل البطالة والتغير في الأجور الاسمية حيث اعتبر العمل سلعة بمعنى أنه إذا كان الطلب عليها ضعيفا فان البطالة تكون منخفضة، ومنثم يقوم المستثمرون برفع مستويات الأجور للحصول على اليد العاملة التي يحتاجو ا، والعكس فاذا كان معدل البطالة مرتفعا

[13] الناصر دادي العايب، واشكاليةص159.

يقوم العمال بعرض قوة عملهم بأجور منخفضة في تلك السائدة في سوق العمل، وبالتالي فإن العلاقة بينهما ليست خطية وتطورت هذه للعلاقة لكي تشمل معدل البطالة والتضخم بافتراض أن الأسعار

والاجور تتزايد بنفس الوتيرة، إلا أن الاقتصاديات الحديثة أثبتت أنه يمكن أ، تتزامن البطالة والتضخم في نفس الوقت.[14]

2-1-2: محددات سياسة التشغيل

تعمل كل جولة من خلال سياستها التنموية على رفع معدلات النمو الاقتصادي لضمان مستوى تشغيل ملائم لاستيعاب مخزون اليد العاملة، حيث تضم سياسة التشغيل عدة محددات يمكن إيجازها فيما يلي:

1. مستوى التنمية لكل بلد:

يشمل ذلك ا الين الاقتصادي والاجتماعي فالأول يركز على طبيعة الأنشطة الاقتصادية والقدرات المتوفرة لديه من خلال ايجاد تكامل بين مردودية أدائها الاقتصادي وامكانية تكثيفها لليد العاملة، أما الثاني فيهتم بطبيعة العلاقات بين مختلف العمال والنقابات والمؤسسات المستخدمة والدولة فاذا كان تقليص عدد العمال لدى الهيئات المستخدمة مرده إلى ارتفاع مستويات التكاليف خاصة الاجور منها فان طبيعة العلاقة بين العامل والمؤسسة التي تشغله قد تدفعه للتضحية للحفاظعلى منصب عمله من جهة أخرى، هذا الاجراء من شأنه أن يمنع معدلات البطالة على الأقل من الارتفاع.

2. قدرة الدولة على تنمية الموارد البشرية:

من حيث الحجم، النمو، ومستويات التأهيل والتكوين واكتساب الخبرات.

3. توفير نظام دقيق ومتكامل للمعلومات:

يقصد ا المعلومات المرتبطة بالتشغيل وحجم القوى العاملة من حيث مستويات التأهيل ا ،تصنيفها حسب الجنس نظام التخطيط المستقبلي والتنبؤ بتطور مستويات التشغيل قصد توفير مناصب العمل الضرورية لتجنب الضغوطات الاجتماعية التي قد تنشأ في المستقبل.[15]

---

[14] الناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، **البطالة واشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 160.

2-2: أبعاد وأسس سياسة التشغيل:

2-2-1: أبعاد سياسة التشغيل

لقد كانت سياسات التشغيل ومكافحة البطالة دوما ولا زالت جزءا من سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر باعتبار أنه لا يمكن الاهتمام بالجوانب المادية دون الجوانب البشرية، بما أن الهدف من التنمية في النهاية هو توفير المستوى المعيشي الرفيع وسلبه للمواطن وهذا لا يأتي إلا بتوفير فرص عمل لكل القادرين على العمل والباحثين عنه، ووضع البرامج والآليات الناجعة للتكفل بالقادمين إلى سوق العمل من الجامعات ومعاهد التكوين المختلفة.

ان ابعاد سياسة التشغيل تؤول إلى جوانب والتي يحكمها ظروف وعوامل تختلف حسب الاهداف الرامية فمنها ما هي أبعاد اقتصادية ومنها ما هي أبعاد اجتماعية ومنها ما هي تنظيمية وهيكلية.

1. البعد الاقتصادي:

يركز على ضرورة استثمار القدرات البشرية لاسيما المؤهلة منها في خلق الثروة الاقتصادية عن طريق توظيفها في مختلف ا الات وقطاعات النشاط بما يسمح بإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، وتطوير أنماط الانتاج، وتحسين النوعية والمردودية ومنافسة المنتوج الأجنبي ومواكبة التكنولوجيا السريعة التطور.

2. البعد الاجتماعي:

يركز على ضرورة القضاء على مختلف الآفات الاجتماعية الناتجة عن آفة البطالة، لا سيما بالنسبة للشباب عامة، وذوي المؤهلات الجامعية والمتوسطة خاصة، والعمل على توفير الظروف المناسبة لإدماج هؤلاء الشباب في ا تمع وإبعادهم عن كل ما يجعلهم عرضة لليأس والتهميش والاقصاء، وما يترتب عن ذلك من أفكار[16] وتصرفات أقل ما يقال عنها تضر ؤلاء الشباب أولا، وبالبلاد ثانيا، ونقصد

---

[15] الناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، مرجع نفسه ،ص ص161-164.

[16] حمزة عايب ،عبد الحميد قومي، سياسة التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 16/15 نوفمبر 2011، ص ص04-05.

بذلك اللجوء إلى الهجرة السرية نحو الضفة الأخرى من البحر الأبيض المتوسط والتمرد على قيم وتقاليد وقوانين البلد، وما إلى الهجرة السرية نحو الضفة الأخرى من البحر الأبيض المتوسط والتمرد على قيم وتقاليد وقوانين البلد، وما إلى ذلك من الانعكاسات السلبية المتعددة المظاهر التي تفرزها ظاهرة البطالة.[17]

3.الأبعاد التنظيمية والهيكلية:

ترمي الأبعاد التنظيمية الهيكلية لسياسة التشغيل إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن استخلصها من وثيقة المخطط الوطني لترقية التشغيل ومحاربة البطالة المعتمد من طرف الحكومة، والتي تسعى في ذلك إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المتعددة الأبعاد يمكن ايجاز أهمها يما يلي:

- الوصول إلى تنظيم أحسن لسوق العمل وبالتالي رفع مستوى عروض العمل، تحسين المؤهلات المهنية بغرض ايجاد التوازن بين العرض والطلب في مجال التشغيل.
- تكييف الطلب على التشغيل وبالتالي المؤهلات مع حاجيات سوق العمل، للوصول تدريجيا على توافق بين مخرجات التكوين وسوق الشغل.
- العمل على تصحيح الاختلالات الواقعة في سوق العمل، وتوفير الشروط المناسبة للتقريب بين حجم عرض العمل وحجم الطلب عليه بغرض ايجاد التوازن بين العرض والطلب في مجال التشغيل.
- تحسين المؤهلات المهنية دف تحقيق قابلية التشغيل لدى طالبي العمل.
- دعم الاستثمار في القطاع الاقتصادي لخلق مناصب شغل دائمة.
- ترقية التكوين المؤهل، لا سيما في موقع العمل وفي الوسط المهني، لتسيير الادماج في عا لم الشغل.
- ترقية سياسة تحفيزية باتجاه المؤسسات تشجع على خلق مناصب الشغل.
- تنمية روح المقاولة لا سيما لدى الشباب.

[17] حمزة عايب، عبد الحميد قومي، مرجع سبق ذكره، ص 06.

- ترقية اليد العاملة المؤهلة على المدى القصير والمتوسط وتكييف فروع وتخصصات التكوين حسب حاجيات سوق العمل، ودعم التنسيق المتدخلين على مستوى سوق العمل.
- دعم الاستثمار الخلاق لفرص ومناصب العمل، ودعم ترقية تشغيل الشباب وتحسين نسبة التوظيف الدائم.
- مراعاة الطلب الاضافي للتشغيل، وعصرنة آليات المتابعة والمراقبة والتقييم، وانشاء هيئات قطاعية لتنسيق جهود مختلف المتدخلين في مجال التشغيل.
- العمل على التحكم في مختلف العناصر الأساسية التي تتحكم في تسيير سوق العمل ومعرفته أحسن عن طريق نظام المعلومات والاحصائيات وبنوك المعطيات ومختلف الأدوات الضرورية لإدخال التصحيحات والتعديلات اللازمة على مخطط العمل.
- محاربة البطالة عن طريق المقاربة الاقتصادية إلى أدنى مستوى ممكن.[18]

ويتضح مما سبق أن سياسة التشغيل في الجزائر في السنوات الأخيرة، أصبحت تقوم على مجموعة من الأبعاد المتعددة الجوانب، ترمي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، والتنظيمية والهيكلية، الأمر الذي يجعلها تعتمد في تحقيق هذه الأهداف على مجموعة من الآليات القانونية والتنظيمية والبرامج والمخططات العملية.[19]

2-2-2: أسس سياسة التشغيل

تتمثل أسس سياسة التشغيل فيما يلي:

1. التشغيل الكامل

حدد الميثاق الوطني المقصود بالتشغيل الكامل فيما يلي :"التشغيل الكامل بمعنى انتهاج سياسة متواصلة لإحداث مناصب العمل وتكوين العمال، ان المطلوب ليس توفير العمل لأفواججديدة منالعمال يتطابق مع النمو الديمغرافي، وليس تأهيلهم للقيام بمهام في الانتاج فحسب بل المطلوب كذلك هو

[18] أحمد قايد نور الدين، مداخلة بعنوان السياسة العامة في سياسة التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة بسكرة، الجزائر، ص 03.

[19] أحمد قايد نور الدين ،مرجع سبق ذكره، ص 04.

الاستجابة لمقتضيات الانتاجية التي يؤدي ارتفاعها إلى توفير فائض على قوى العمل، وأن يعاد تشغيلها بكيفية أنجع" وبالفعل فإن الهدف هو توفير مناصب عمل لتوقيد التنمية الاقتصادية ويتضح من خلال النص أن المعنى المقصود بالتشغيل الكامل في الجزائر يتمثل في:

أ. استخدام القوى العاملة المتوفرة بأكملها والقضاء على البطالة.

ب. عملية استخدام مستمرة ومتواصلة يتم بواسطة إحداث مناصب عمل وتكوين العمال.

ج. توفير مناصب عمل وفق ما تحتاجه عملية التنمية الاقتصادية.

2. التشغيل الانتاجي

لقد قرر الميثاق الوطني 1986 ما يلي: "أن الهدف هو توفير مناصب عمل منتجة تفيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية فائدة ملموسة ولا يتعلق الأمر بإحداث مناصب عمل بمجرد التشغيل. والعمل المنتج هو اساس عملية التنمية الاقتصادية، إلا أنه يؤدي إلى زيادة الثروة المادية للمجتمع وارتفاع مستوى المعيشة فيه، ومن هنا جاء التركيز على ضرورة توجه التشغيل نحو الأعمال المنتجة، وقدم الميثاق الوطني نوعية العمل الذي ينبغي توفيره للعاطلين وبين نوع ومستويات الأعمال التي تتناسب مع تلقين الأجيال الحديثة من علم وتكوين يمكنها من المشاركة في عمل أحسن.[20]

3. التشغيل المستمد من حرية الاختيار:

يتعلق بحرية الانسان في اختيار العمل الذي يؤديه بدون ارغام وقد تم الاتفاق عليه من قبل الهيئات العالمية، فقد أكد تصريح "فيلادلفيا" على مسؤولية منظمة العمل الدولية نحو فحص ومراعاة آثار السياسات العالمية في ضوء الهدف الأساسي الذي يقرر كما نص الميثاق العالمي لحقوق الانسان على أنه "من حق كل فرد الحصول على عمل، وأن يختاره بحرية وفي ظروف عمل عادية ومرضية وفي حماية ضد البطالة."

[20] عبد اللاوي سمية ،دراسة تحليلية لسياسة التشغيل في ظل برامج الانعاش الاقتصادي" 2001-2014"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد عمومي وتسيير مؤسسات، كلية علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الج زائر ،2014، ص 18.

4. كفالة الاستقرار:

ينص مؤتمر منظمة العمل الدولية على أن سياسة التشغيل ينبغي أن تتولى ضمان الاستمرار في حجم الاستخدام لكل عامل بقدر الإمكان، وذلك بحصر التغيرات غير المناسبة للعمل إلى أدنى حد مستطاع، وضمان الاستقرار في العمل يتطلب:

أ. التحكم في البطالة التكنولوجية أو الانتقائية: وهذا يتجلى في الحاق العاطلين عن العمل بسبب التكنولوجيا المستوردة بمعاهد التكوين (التدريب) أو بدورات التطوير.

ب. اختيار التكنولوجيا المناسبة عند استيرادها: لأ ا تلعب دورا كبيرا في استمرارية التشغيل واستقراره خاصة إذا رافق عملية إدخال التكنول وجيا المتطورة في عملية التدريب والتطوير، كما يمكن أن تؤثر سلبا على حجم التشغيل.

ج. إحداث التوازن في نوعية القوى العاملة في القطاعات الانتاجية وتوزيع القوى العاملة في مختلف مناطق البلاد.

د. وضع قوانين وترتيبات وفرض اجراءات تمنع أرباب العمل من القيام بالفصل التعسفي أو القيام بعمليات الفصل الجماعي دون مبرر.[21]

2-3: أهداف وأهمية سياسة التشغيل

2-3-1: أهداف سياسة التشغيل:

يمكن أن نحدد الأهداف الأساسية لسياسة التشغيل التي تتمثل في:

- **توفير فرص عمل:** تخضع هذه العملية إلى عنصر تخطيط القوى العاملة من أجل تحديد الاحتياجات الكمية والنوعية لليد العاملة وكيفية توزيعها على القطاعات الاقتصادية.

[21] عبد اللاوي سمية ،مرجع سبق ذكره،، ص 19.

تكوين وإعداد القوى العاملة: أن عملية التدريب تمثل كل عملية يتم عن طريقها تنمية أو زيادة المهارة والمعرفة لدى العاملين من أجل تحقيق هدف معين يتمثل في تحقيق تأهيل مهي ومهارة عالية من الدقة والأداء حيث الاقتصاد في الجهد في الوقت، وكذا في الأداء.

- **تنظيم علاقات العمل:** وتتم من خلال الاطار القانوني والتشريعي الذي يحدده المراسيم وتشريعات العمل لكل دولة، من أجل تنظيم علاقة أرباب العمل بقوة ضمن إطار قانوني يضمن الحقوق والواجبات.
- اشراك كل فرد في الحياة الاقتصادية للمجتمع.
- رفع مناصب الشغل عن طريق زيادة حجم الناتج الق ومي ورفع مستوى الفعالية الصناعية والاقتصادية.
- القضاء على البطالة وبالتالي ما يصاحبها من آفات اجتماعية خطيرة كالفقر والتخلف والأمية.
- خلق مناصب أكثر انتاجية مما يحقق زيادة في مداخيل ا موعات المحرومة.
- التعديل بين الطلب والعرض لليد العاملة.[22]

2-3-2:أهمية سياسة التشغيل:

يعتبر النهوض بسياسة التشغيل ضرورة حتمية وإدراك أهميتها وسيلة جوهرية من أجل الوصول إلى التحديد الدقيق لمتطلبات وأساليب القضاء على البطالة في ظل انتهاج استراتيجية بناءة تسعى إلى تطوير عالم الشغل ومن هنا يمكن التعريج حول مدى أهمية سياسة التشغيل حيث تتمثل في:

أ. زيادة عدد السلع والخدمات التي ينتجها ا تمع ويستمتع لها وذلك بزيادة القوى الانتاجية.

ب. تأمين الفرد ضد العوز ودعم الثقة في المستقبل ،وهذا هو الذي يكمن وراء النصر الخاص، وراء حق العمل، والذي تتضمنه دساتير بعض البلدان.

ج. العمل يمهد الطريق للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أو الطريق الذي يمكن فيه تحقيق العمالة والدخل.

[22] واعة حنان ،مرجع سبق ذكره، ص ص54-55.

التشغيل يسمح للجميع بإمكانية الوصول إلى الوظائف والدخول وذلك من أجل الحد من الفقر ومن أجل الاستفادة التامة من القدرات البشرة في مجال فرص الدخل والثروة.[23]

2-3-3: العلاقة بين أنواع سياسات التشغيل:

بصفة عامة تعتبر تدابير دعم الدخل و التقليل من إمدادات العمال سياسات سلبية بينما تعتبر البرامج الزامية إلى تشجيع الخلق المباشر للوظائف و تعزيز الاستخدام أو تحسين قابلية التوظيف لدى الباحثين عن عمل إيجابية، غير أنه يصعب أحيانا التميز و الفصل بين السياسات الإيجابية و السلبية للتشغيل، بسبب الاتجاه الجديد الذي يتطلب ممن يحصلون على إعانة اجتماعية أن يكونوا مشاركين في برامج الاستخدام حتى يحصلوا على الإعانات المقررة، و قد أصبحت هذه الإعانات أقل سخاء مما كانت عليه و مشروطة بتقديم ما يثبت السعي للحصول على عمل و الاستعداد للمشاركة في البرامج الإيجابية و من شأن ذلك تحويل الإعانات التي كانت تعتبر سلبية إلى تدابير إيجابية و من جهة أخرى فإن سياسات مثل الأشغال العامة كثيرا ما تقلل من احتمالات العثور على عمل منتظم مما يجعلهم يعتمدون على نظام الضمان الاجتماعي و يحيلهم بذلك إلى سلبين[24]، وكمثال آخر على هذا التداخل نجد من بين وسائل السياسات النشطة للتشغيل اعتماد عمليات التكوين لليد العاملة من أجل ضمان حظوظ أوفر لتشغيل هذه الأخيرة و ملائمة العرض وفق طلب المؤسسات لكن في نفس الوقت نجد سياسة التكوين النشطة المعتمدة في هذا الباب تلعب دورا آخر، كونها تمتص جزءا من عرض العمالة في سوق العمل لتصبح بذلك عبارة عن سياسة تراجع عن عمليات التشغيل، و نفس الشيء بالنسبة لبعض سياسات التراجع عن عمليات التشغيل كما هو الحال بالنسبة لمنحة البطالة التي تعمل على استقرار سوق العمل بشكل أساسي لكن في نفس الوقت تعتبر كإعانة البطال تساعده في مصاريفالبحث عن عمل يلائمه و يوافق

---

[23] رحيم حسين وفاطمة حاجي، **مداخلة بعنوان اشكالية البطالة والتشغيل في الجزائر في إطار اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية**، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير ،جامعة برج بوعريريج، الجزائر ،2000، ص ص02-03.

[24] – سامي العوادي، "التدريب النقابي حول سياسات التشغيل و استراتيجيات الحد من الفقر"، المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية، تورينو 19-23 سبتمبر 2005 شوهد يوم 2012/06/14 على الرابط:
http:trainingitaloit/actrau/courses/2005/A5-00399web/resourse/AUDI/cours/20arabe-turin doc

قدراتهالعملية و بذلك يصبح هذا النوع من سياسات التراجع عن عملية التشغيل، تعتبر كسياسة نشطة لتشجيع التشغيل[25].

كثيرا ما تستخدم السياسات الإيجابية لسوق كتكملة السياسات السلبية كما هو الشأن في البلدان التي تمر حديثا بمرحلة انتقالية، ففي بلدان منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OCDE) يخصص جزء كبير من الميزانية للأدوات السلبية مثل إعانات البطالة و المعاش المبكر و إعانات الإعاقة، و هذه السياسات تعتبر سياسات وسطية و تحصل على تمويل أكبر لذا فإنه في كثير من البلدان التي تميل سياسيا نحو الآخذ بالسياسات السلبية لا تكون لسياسات سوق العمل الإيجابية إلا دور ثانوي و ينعكس ذلك في قلة مخصصاتها المالية غير أنه و في السنوات الأخيرة دعت العديد من المؤسسات و من بينها (OCDE) إلى زيادة استعمال السياسات الإيجابية لسوق العمل، و يرجع ذلك إلى اعتبارات تتعلق بالإنصافو الكفاءة، فالعلاقة المباشرة بين الفقر و البطالة هي الأساس الذي تقوم عليه حجة الإنصاف، كون أفقر العمال و أقلهم حظا هم عادة الذين يتعطلون عن العمل لمدة طويلة و تكون مهارتهم محدودة، و يؤخذ بالسياسات الإيجابية لسوق العمل كذلك لأسباب تتعلق بالكفاءة لأنها قادرة على تصحيح أوجه الاختلال المفترضة في سوق العمل، و ذلك أنه من الممكن أن تحول هذه السياسات دون الضغوط السلبية التي تفرضها عوامل خارجية على الأجور و الناجمة عن ارتفاع نسبة البطالة طويلة الأجل.

3: سوق العمل والبطالة وعلاقتها بالتشغيل

تعتبر البطالة من أكبر المشكلات التي تواجه الإقتصاد بصفة عامة، وسوق العمل بصفة خاصة، لذلك وجب التطرق في هذا المبحث عن سوق العمل (عوامله ومؤشراته) والتحدث عن البطالة وعلاقتها بالتشغيل.

3-1: سوق العمل

3-1-1 -مفهوم سوق العمل:

[25]- رشيد شباح، "ميزانية الدولة و إشكالية التشغيل في الجزائر دراسة حالة لولاية تيارت"، مذكرة ماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان، 2012، ص 107.

من الضروري التطرق إلى مفهوم سوق العمل الذي يعرف بأنه الوسط الذي يبحث فيه العاملون بهدف بيع خدماتهم لأصحاب العمل الذين يقومون بإستئجارها مقابل شروط وظروف يتفق عليها، كما يعرف على أنه "المؤسسة التنظيمية الإقتصادية التي يتفاعل فيها عرض العمل والطلب عليه".[26]

ويعرف أيضا أنه نوع من أنواع الأسواق الإقتصادية يجتمع كل فيه طالبي الشغل الذين يبحثون عن وظائف مناسبة مع عارضي التشغيل (الشركات والمؤسسات المختلفة) حيث يعتبر هذا السوق حلقة وصل بين الطرفين، ويمكن تعريف سوق العمل إقتصاديا بأنه الآلية التي تتحدد من خلالها مستويات الأجور والتوظيف، أي تفاعل أقوى للطلب والعرض على خدمات العمل، ومن أهم ما يميز سوق العمل عن غيره من الأسواق ما يلي:

- **غياب المنافسة الكاملة:** يعني عدم وجود أجر واحد للسوق مقابل الأعمال المشابهة، ومن أسباب غياب المنافسة الكاملة هو نقص المعلومات عن فرص التوظيف ذات الأجور العالية بالنسبة للعمال، كذلك هناك بعض العمال ليست لديهم رغبة في الشغل الجغرافي والمهني.
- **سهولة التمييز بين خدمات العمل:** ولو تشابهت سواءلأسباب عنصرية كالجنس واللون والدين ولأسباب إختلاف السن والثقافة.
- **تأثير عرض العمل:** وذلك بسلوك العمل وتفضيلاتهم المختلفة (كمية وقت الفراغ ،مستوى الدخل، نوعية العلاقات الإنسانية داخل المؤسسة).
- **تأثر سوق العمل وإرتباطه بالتقدم التكنولوجي:** سوق العمل كأي سوق آخر يتطلب توافر عنصر الطلب والعرض حتى يصبح سوق بالمعنى الإقتصادي.

[26] محمد صالي، النمو الديموقراطي وخصائص سوق العمل في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد 17 ديسمبر 2014، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 124.

الشكل رقم1: هيكل سوق العمل في الجزائر

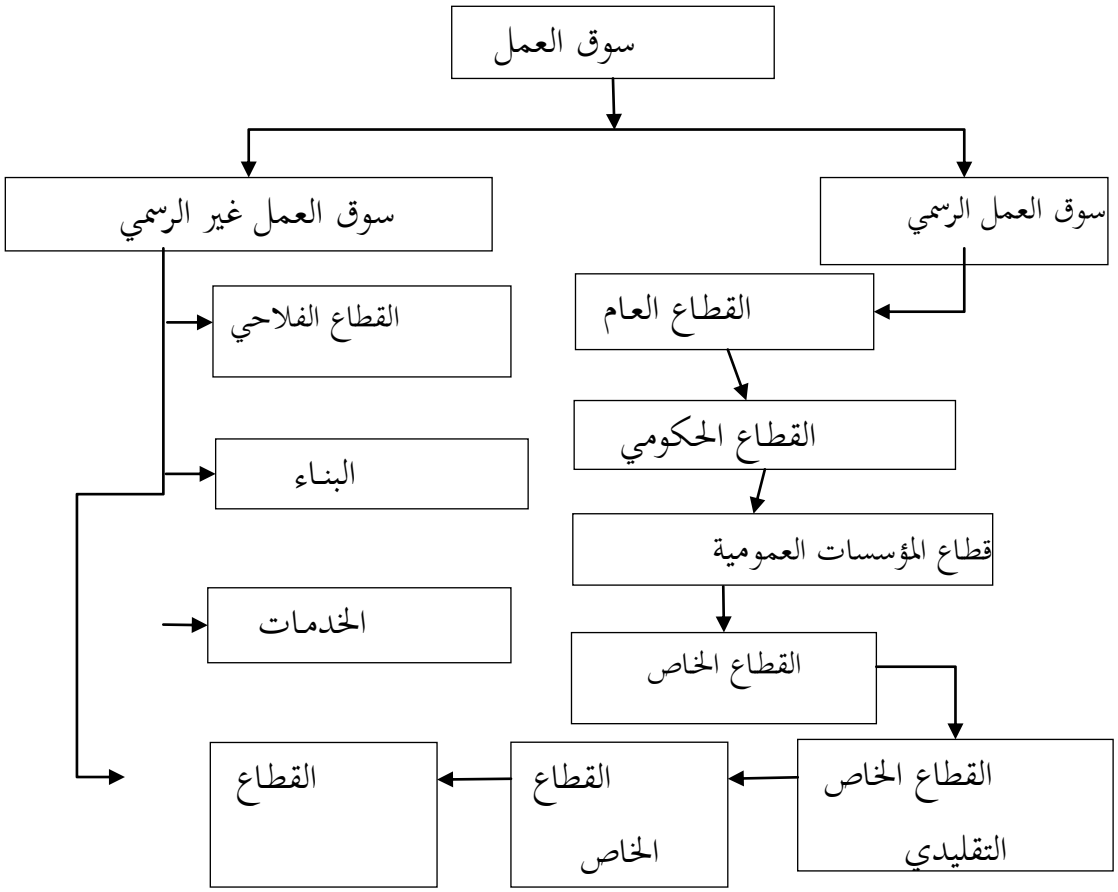

يمثل الشكل السابق هيكل سوق العمل في الجزائر بحيث يتكون سوق العمل من سوق العمل الرسمي وسوق عمل غير رسمي، حيث يتشكل العمل الرسمي من مجموعة من القطاعات أهمها: القطاع العام والقطاع الحكومي وقطاع المؤسسات والقطاع الخاص، وهوبدوره يتكون من قطاع خاص وقطاع خاص تقليدي، وينقسم النوع الأخر من سوق العمل وهو الغير رسمي إلى القطاع الفلاحي، أي يرتكز على الفلاحة وقطاع البناء وقطاع الخدمات.

3-1-2-العوامل المؤثرة في سوق العمل

يمر تسيير قوة العمل بالتحكم في سوق العمل أو معرفة المجال الإجتماعي الذي تتحدد على مستواه الشروط العامة لتنفيذه في المستقبل وهناك عوامل أساسية ومؤشرات على تسيير سوق العمل منها:

1 –معدل النمو السكاني:

يؤدي زيادة عدد السكان إلى وجود عرض متزايد في سوق العمل مما يؤدي إلى إرتفاع معدل الإعالة الديمغرافي.

2– مستوى مهارة وكفاءة قوة العمل:

إن مهارة قوة العمل ترتبط بالمستوى التعليمي ومدى تطوره، وأصبح التعليم أداة لتطور المجتمعات وميدان لخلق الثروات، وأن التقدم الإقتصادي في العالم مصدره التطور العلمي، فالفئة الحاصلة على مؤهلات متوسطة لا تملك مواهب وأدوات التعامل مع سوق العمل.

2 –معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي:

يمثل معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي العامل الرئيسي للطلب على قوة العمل، وبالتالي إنخفاض معدلات البطالة:

أ/ الإستثمار: إن تطور معدلات الإستثمار يؤثر على جانب الطلب لسوق العمل حيث يعتبر معدل الإستثمار هو المتغير الرئيسي الذي يحدد معدل النمو في الإقتصاد، ومن ثم هو الذي يحدد الطلب على اليد العاملة.

ب/ أساليب الإنتاج: إن أساليب الإنتاج لها تأثير على جانب الطلب في سوق العمل فإذا كانت وسائل الإنتاج كثيفة العمل أو رأس المال قد يؤثر في خلق فرص العمل ويترتب على ذلك زيادة في معامل رأس المال.(27)

---

(27) قويجل منير، سياسة التكوين المهني وسوق العمل في الجزائر، مذكرة ماجستير في علم الإجتماع، غير منشور، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2014، ص 84.

3-1-3- مؤشرات سوق العمل:

1-معدلات النشاط:

يمكن تحديد معدل النشاط الإجمالي بقيمة عدد السكان النشطين على حجم السكان الإجمالي وهو يعبر عن حجم القوى العاملة من كل 100 ساكن، إلا أن هذا المعدل لا يعبر عن النشاط الحقيقي للسكان لأننا أدمجنا أفراد لا يسمح لهم القانون بمزاولة العمل في حساب هذا المعدل، لهذا نلجأ إلى مقياس أكثر دقة وهو معدل النشاط الصافي والذي يعبر عن حجم القوى العاملة من كل 100 فرد من السكان الذين هم في سن العمل.

2-معدلات الشغل ومعدل العمالة:

إن معدل الشغل عبارة عن مقياس يبين لنا عدد المشتغلين من كل 100 فرد مقيم ومقلوبه عبارة عن معدل الإعالة، والذي يبين عدد الأفراد الذين يعيلهم شخص واحد بالمتوسط، وتظهر أهمية هذا المؤشر في كون أن توفير منصب شغل واحد هو توفير لقمة العيش لعيال هذا الشخص، أما معدل العمالة فهو نسبة السكان المشتغلين من السكان في سن العمل ويعكس مدى قدرة الإقتصاد على إستخدام اليد العاملة الموجودة، وضعف هذا المعدل دلالة على هدر الموارد البشرية التي تعتبر من أهم الموارد.

3-معدلات البطالة:

يعرف معدل البطالة كنسبة بين عدد العمال العاطلين إلى العدد الكلي للعمال المشاركين في القوى العاملة، إذا كان هذا المعدل صغيرا فهذا دلالة قريب من التشغيل الكامل، وإذا كان كبير فمعناه أن سوق العمل في حالة إختلال وعدم الإستقرار، وأن مناصب العمل الشاغرة تملأ بسهولة، إن هذا المعدل يعكس نسبة المجموعة التي تكون في وقت معين راغبة في العمل لكنها لا تجد الفرصة، لكنها بالضرورة لا تعطي أي فكرة عند الضيق الإقتصادي الذي يعانيه أفراد هذه المجموعة.[28]

[28] رماش هاجر، إتفاق الشراكة الأورو الجزائرية وسوق العمل في الجزائر، أطروحة الدكتوره في ع الإقتصادية، غير منشور، جامعة قسنطينة، 2013، ص 130.

3-2: البطالة

هناك صعوبة بين الإقتصاديين تتعلق بأمر الوصول إلى مفهوم للحد من البطالة، حيث تعددت التعاريف التي تناولتها، لذلك سندرس في هذ المطلب مفهوم البطالة ومعدلها وأسبابها وأثارها.

3-2-1- مفهوم البطالة وأنواعها:

1 -مفهوم البطالة:

أ/ **التعريف الرسمي للبطالة**:وهو ما إعتمدته الهيئات العالمية على غرار المكتب الدولي للعمل، وحسب تعريف المكتب الدولي للعمل والمعهد الوطني للإحصائيات والدراسات الإقتصادية هي حالة أفراد قادرين على العمل ليس لهم شغل ويبحثون عن منصب عمل، حيث يقومون بإجراءات لهدف الحصول عليه في أقل مدة زمنية ممكنة.[29]

كما نجدتعريف آخر للمكتب الدولي للعمل بأن العاطل عن العمل هو كل من هو قادر على العمل وراغب ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى.[30]

كما تعرف بأنها "حالة وجود أشخاص راغبين في العمل وقادرين عليه وباحثين عنه ولكن لم يجدوه".[31]

ب/ **التعريف العلمي**: وتعرف البطالة وفقا للمفهوم العلمي بأنها الحالة التي لا يستخدم فيها المجتمع قوة العمل إستخداما كاملا وأمثلا، مما يؤدي إلى تدني مستوى رفاهية أفراد المجتمع عما كان يمكن الوصول إليه، إذ يمكن القول أن تعريف البطالة أو التعطل المتفق عليه دوليا تستند إلى ثلاثة معايير ينبغي أن تتوفر في الوقت ذاته لكي يكون الشخص متعطلا بالفعل، بحيث عبارةالعاطلين عن العمل ينطبق على كل من هم في سن العمل طبقا لما هو محدد في الوضع المعين أي النشطين إقتصاديا.[32]

2-أنواع البطالة:

تختلف أنواع البطالة التي تعاني منها المجتمعات وكذلك تسميات هذه الأنواع بين الباحثين، ولكننا نذكر أهم أنواع البطالة فيما يلي:

---

[29] شوام بوشامة، مدخل في الإقتصاد العام الجزء الثاني، الطبعة الرابعة، دار الغرب للنشر والتوزيع وهران 2000، ص 439.

[30] عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية ودراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص 37.

[31] مدحت القريشي، إقتصاديات العمل، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص 183.

[32] أحمد حويتي وآخرون، البطالة وعلاقتها بالجريمة و الإنحراف في الوطن العربي، أكادمية نايف العربية العلوم الأمنية، الرياض، 1998، ص 21.

أ/ **البطالة الإحتكاكية**:تنشأ نتيجة تعطل بعض الأفراد أثناء بحثهم عن وظائف أفضل، وقد يقرر بعض الأفراد ترك العمل مؤقتا لممارسة أنشطة أخرى (رعاية الأطفال، السفر، الدراسة) وعندما يقرر هؤلاء الأفراد العودة مرة أخرى لسوق العمل فإن ذلك يتطلب مرور بعض الوقت حتى يتمكنوا من إيجاد الوظائف المناسبة.

ب/ **البطالة الهيكلة**: تنتج من عدم التوافق في سوق العمل بين الخصائص الوظيفية للعمل المطلوب من جهة والخصائص الوظيفية للعمل المعروض من جهة أخرى.

ج/ **البطالة المقنعة**: تحدث البطالة المقنعة عندما يكون هناك عدد كبير من العاملين في مرفق لا يتحمل هذا العدد وتعرف أيضا بأنه الوضع الذي تنخفض فيه الإنتاجية الحدية إلى الصفر أو أقل (تصبح سالبة).[33]

د/ **البطالة الدورية (بطالة قصور الطلب)**: جاءت هذه التسمية من إرتباط هذه البطالة بالدور الإقتصادي، ويكون السبب الرئيسي فيها التحول من الإزدهار والرواج إلى حالة الركود والكساد، ويوصف هذا النوع من البطالة بالبطالة الكينزيةأوبطالة العجز في الطلب أو النقص.

و/ **البطالة السافرة (الصريحة)**: يمكن أن تكون البطالة السافرة بطالة إحتكاكية ودورية هيكلية، ومدتها الزمنية قد تطول أو تقصر حسب طبيعة نوع البطالة وظروف الاقتصاد الوطني ، وفي البلدان الصناعية يتزايد حجم ومعدل البطالة السافرة في مرحلة الكساد الدولي.

ه/ **البطالة الموسمية**: والتي تحدث بسبب موسمية بعض النشاطات والقطاعات الإقتصاية ،فهناك قطاعات يزداد الطلب لديها على الأيدي العاملة في موسمها مثل القطاع السياحي والزراعيويقل الطلب على اليد العاملة في هذه القطاعات خارج مواسمها فيرتفع معدل البطالة تبعا لذلك.[34]

3-2-2-قياس البطالة:

يعد معدل البطالة أحد المؤشرات الإقتصادية الكلية ذات الدلالة البالغة في رسم السياسات الإقتصادية وتقييم فعالياتها، ولا يمكن علاج ممكن للبطالة ما لم يكن هناك تصور حقيقي لها.

---

(33) سميرة العابد، زاهية عباز، ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات، مجالة الباحث عدد 11، 2012، جامعة باتنة، الجزائر، ص 75.

(34) مداني بن شهرة، الإصلاح الإقتصادي والسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، ط 1، عمان دار الحامد للنشروالتوزيع 2008، ص 235.

تقوم الدول خاصة المتقدمة بحساب معدلات البطالة لصفة دورية ومنتظمة كأن تكون شهرية أو فصلية أو سنوية وذلك بإتباع أسلوب العينات وليس الإحصاء العام نظرا لما يتطلبه ذلك من وقت طويل وتكاليف باهظة،يتم أخذ عينة ممثلة من الفئة النشطة من السكان ويقدر من خلالها عدد العاطلين عن العمل ثم يحدد معدل البطالة، عادة ما يقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية[35]، كنسبة عدد العاطلين عن العمل إلى القوة العاملة بالمجتمع (الفئة النشطة) عند نقطة زمنية معينة وذلك بإستخدام الصيغة التالية:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{الفئة النشطة}} \times 100$$

تتكون الفئة النشطة من الأفراد الذين هم في سن العمل القادرين والراغبين فيه سواءا كانوا يعملون أو لا يعملون إذا:

الفئة النشطة = العاملون + العاطلون

يقصد بالعاملون كل من يشتغل عملا بدوام كامل أو جزئي وحتى إن كان يعمل ساعة أو ساعتين باليوم مقابل أجر عند الغير أو في المؤسسة، أما العاطلون فهم الأفراد القادريين على العمل الراغبين فيه والباحثين عنه ولا يجدون فرص عمل متاحة أما الأفراد الذين يستبعدون من الفئة النشطة هم الأفراد دون السن القانوني للعمل (15 – 16سنة) والأفراد فوق سن العمل مثل سن التقاعد أو المعاش وفئات المرض والعجزة وطلبة المدارس.[36]

3-2-3-آثارالبطالة:

للبطالةآثار يمكن إيجازها فيما يلي:

1- الآثارالإقتصادية:

إن أهم الآثار الإقتصادية للبطالة هو تباطن النمو الإقتصادي وزيادة حجم الفقر وقلة فرص العمل وإنخفاض الأجور ومستويات المعيشة وتخفيض حجم الإنتاج المحلي الإجمالي بما يوازي حجم الناتج

[35] دحماني محمد إيدريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2006، ص 64.

[36] سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الإقتصادية على معدل البطالة، مذكرة ماجستير في ع التسيير، غير منشور، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010، ص 15.

الذي كان يمكن إنتاجه لو تم تشغيل العاطلين عن اللعمل، ويمكن تحديد حجم تكلفة البطالة بالفرق بين الناتج المحلي الإجمالي الفعلي والناتج المحلي الإجمالي الممكن تحقيقه عند مستوى العمالة الكاملة.[37]

2 – الآثارالنفسية والإجتماعية:

تبين الإحصاءات العلمية أن للبطالة أثارها السيئة على الصحة النفسية كما لها آثارها على الصحة الجسدية، إن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل يفتقدون تقدير الذات، ويشعرون بالفشل، وأن يقضتهم العقلية والجسدية منخفضة وأن البطالة تعيق عملية النمو النفسي بالنسبة للشباب وتزايد المشاكل العائليةحدة، وعند الأشخاص الذين يفتقدون الوازع الديني يقدم بعضهم على شرب الخمر وتعاطي المخدرات، ووجد أن نسبة 69% ممن يقدمون على الانتحار بسبب البطالة، وتزداد نسبة الجريمة كالقتل والاعتداء والانحراف والسرقة والتكتل الاسري والاحباط إضافة الى ضعف الانتماء للوطن وكراهية المجتمع.

3– الآثارالأمنية والسياسية:

إن سياسة العنف في مقابل حركة العاطلين لا تخلق إلا المزيد من العنف والإضطراب وتفاقم الأزمة، فهناك حاجة إلى التغفل وضبط الموقف والنظر إلى القضايا من منظور واسع، حيث أن مبدأ إرساء أركان الحكم الصالح والعدالة الإجتماعية تملي على الجميع تكريس حق إبداء الرأي بالوسائل السلمية المشروعة، لأن المواطن في نهاية المطاف لا يطالب إلا بحق العيش الكريم والحفاظ على كرامته وإنسانيته في وطنه.

4: العلاقة بين سوق العمل والبطالة والتشغيل:

هناك علاقة تربط بين معدل البطالة والعمالة ومعدل الشغل لتحليل العلاقة الموجودة بين معدل البطالة ومعدل الشغل من جهة ومعدل البطالة ومعدل العمالة من جهة أخرى.

1- إن العلاقة العكسية بين معدل البطالة ومعدل العمالة تدل على أن البطالة تشخص مستقبلاً إذا كان للإقتصاد القدرة على خلق مناصب شغل.

2- إن العلاقة العكسية بين معدل البطالة ومعدل الشغل تظهر للوهلة الأولى، أي أن زيادة معدل الشغل تخفض من معدل البطالة، مما يوحي أن العلاقة الحقيقية بين معدل البطالة والشغل هي

[37] أحمد سليمان خصامنة، إقتصاديات العمل والبطالة، الطبعة الأولى، دار الياقوت للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 364 – 365.

علاقة طردية وليست عكسية، وكلما كان معدل العمالة متزايد كانت العلاقة عكسية، وهذا يدل على أن معدل العمالة يؤثر بالايجاب على معدل البطالة في حين أن معدل الشغل يؤثر بالسلب.

3-إذا كان الفرق بين معدلات البطالة أكثر من نقطتين يظهر لنا نوع من التناقض إذ كيف ينخفض معدل بأكثر من نقطتين مع العلم أن الاقتصاد بقي على ماهو عليه من حيث قدرته على توفير مناصب الشغل، ونحن نعلم في السابق أن العلاقة بين معدل البطالة ومعدل العمالة هي علاقة عكسية فأين الخلل وأي المعدلين أكثر مصداقية للتعبير عن فعالية سوق الشغل.

إن معدل العمالة يتحسن بمجرد تحول الأفراد من التعطل إلى الشغل أو من خارج القوى العاملة إلى الشغل، وبالتالي فإن هذا المعدل يعبر بالفعل عن مدى إستخداماالإقتصاد لليد العاملة، أما معدل البطالة فينخفض بمجرد إنخفاض الأفراد العاطلين، ولا يعني هذا أنهم تحولوا بالضرورة إلى أفراد مشتغلين، من المحتمل أن يتحول جزء منهم إلى خارج القوى العاملة، وعليه فإن إنخفاض معدل البطالة لا يعني إنتعاشالإقتصاد، من التحليل السابق يظهر جليًا أن إنخفاظ معدلات البطالة أحيانًا لا تدل على تحسن الإقتصاد إن لم تكن مصحوبة بإرتفاع معدلات العمالة، وبالتالي فإن الإعتماد على هذا المؤشر يكون مضلك.[38]

أما تحسن معدلات العمالة يؤدي حتما إلى إنخفاض معدل البطالة ويعكس بالفعل الحالة الجيدة للإقتصاد والتي يقترب فيها من التشغيل الكامل وتنخفض فيها فجوة أكيون، إذن يكون منالأولىإستخدام معدل العمالة للدلالة على فعالية سوق العمالة وسياسات التشغيل بدلاً من معدل البطالة.[39]

وتظهر العلاقة بين التشغيل وسوق العمل والبطالة من خلال الشكل التالي:

[38] بشير عبد الكريم، دلالات **معدل البطالة والعمالة ومصداقيتها في تفسير فعالية سوق العمل**،جامعة شلف، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد6، 2010، ص 188.

[39] المرجع نفسه، ص 189.

الشكل رقم 02: حركة الأفراد بين مجالات التشغيل والبطالة وسوق العمل

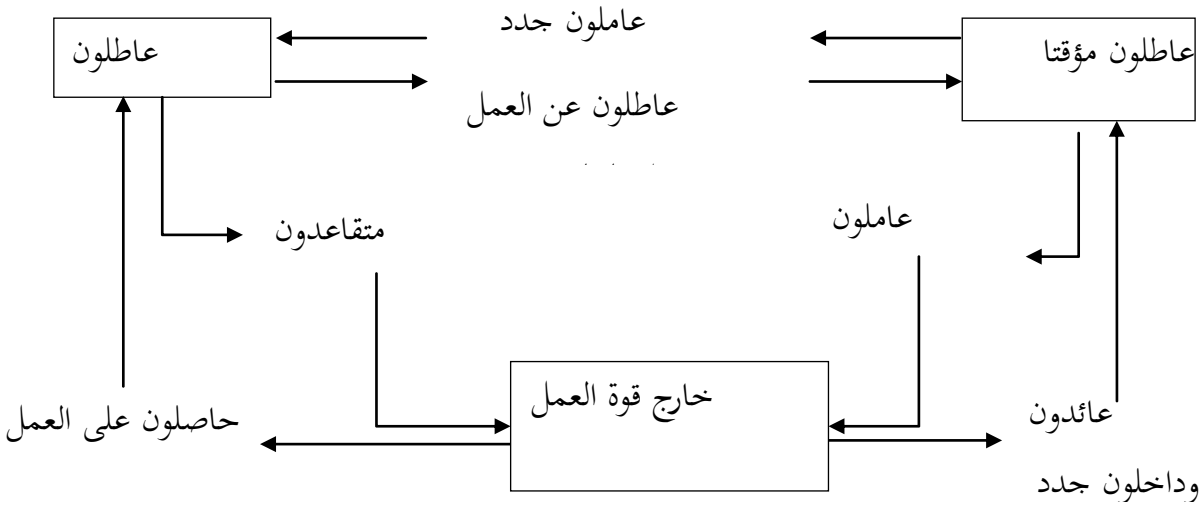

المصدر: بن عزة محمد، شليل عبد اللطيف، دور السياسات العمومية في ترقية قطاع التشغيل والقضاء على البطالة في الجزائر خلال فترة 1990 – 2010 مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول إستراتيجية الدولة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة 15 – 16 أفريل 2011، ص 3.

يمثل الشكل حركة الأفراد بين مجالات التشغيل والبطالة وسوق العمل، حيث يوجد عدد من العمال عاطلون مؤقتا بمعنى وجود عاملون جدد كما هو موضح في الشكل، أي أن الأشخاص عاطلون بصفة مؤقتة فقط، وما يقابلها عاملون فعلاً أي بصفة رسمية الحاصلون عن العمل، منهمالمتقاعدون ومنهمالعاطلون الذين يعتبرون الخارجين عن قوة العمل ومنهم من هم عاملون محبطون وعائدون وداخلون جدد،حيث يبين الشكل الأشخاص العاطلون العاملون خارج قوة العمل (الأملون محبطون ومتقاعدون وعاطلون) ومنهم عاطلون عن العمل بصفة إجبارية.[40]

[40] بن عزة محمد، شليل عبد اللطيف، دور السياسات العمومية في ترقية قطاع التشغيل والقضاء على البطالة في الجزائر خلال فترة 1990 – 2010، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول إستراتيجية الدولة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة 15 – 16أفريل2011، ص 4.

خاتمة الفصل:

تأتي أهمية العمل من كونه يلعب ادوار مختلفة في الحياة الاقتصادية، سواء في مجال الإنتاج أو كمصدر للدخل كونه موردا بشريا إلى جانب مساهمته في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية، ولا شك أن الأيدي العاملة تمثل احد أهم عوامل الإنتاج الأربعة، إلى جانب الأرض ورأس المال والتنظيم ، حيث يعتبر العمل العنصر الجوهري والأساسي في إنتاج السلع والخدمات فمنا المعلوم أن العامل يقدم خدمات العمل للآخرين من اجل إنتاج السلع والخدمات لقاء اجر معين، أما التشغيل هو عكس البطالة، فهو يعرف بأنه تمكين الشخص من الحصول على العمل مقابل اجر يرضى به وللحصول على العمل يجب أن يكون هناك فضاء أو إطار يتوفر على عرض العمل والطلب المتمثل في سوق العمل.

مقدمة الفصل:

إن المتتبع للأوضاع الاقتصادية التي تشهدها الجزائر منذ بداية العقد الأول من القرن الحالي يدرك أن البلاد بصدد خوض تجربة تنموية جديدة(2010-2019) اتضحت معالمها من خلال شروع الحكومة في تنفيذ سياسة اقتصادية جديدة تختلف عن تلك التي طبقت سابقا، هذه السياسة التي يمكن تسميتها بسياسة الإنعاش الاقتصادي ذات التوجه الكينزي تهدف أساسا إلىرفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري، وقد تم تجسيد هذه السياسة من خلال تنفيذ برامج تنموية.

و يعتبر التشغيل من أهم المواضيع التي إهتمت بها الجزائر، وذلك من أجل الوصول إلى توظيف أكبر قدر ممكن من العمالة وإستغلالها أحسن إستغلال من جهة، ومكافحة مشكل البطالة والحفاظ على أمن المجتمع من جهة أخرى، فقد حاولت الجزائر مواجهة هذه المشكلة من خلال وضع إستراتيجية ومجموعة من الأجهزة لتعميمها على كامل التراب الوطني، والتي سعت من خلالها إلى توفير مناصب شغل كافية لطالبي العمل والتخفيف من حدة البطالة وذلك بالتنسيق بين التعليم وسوق العمل.

ونهدف من خلال هذا الفصل إلى إبراز الجوانب الهيكلية لسياسات التشغيل التي انتهجتها الجزائر من أجل تحقيق معدلات ايجابية للنمو الاقتصادي .

1: الآليات والأجهزة المعتمدة في سياسة التشغيل في الجزائر

إن الحديث عن سياسة التشغيل نجده موضوع يتضمن عدة محاور يصعب الإلمام بها، لذلك كان إهتمامنا في هذا المطلب يقتصر على أهم برامج وأجهزة التشغيل، منها أجهزة التشغيل التي تدعم العمل المأجور وأجهزة أخرى تدعم المبادرات الفردية والحرة، نتطرق إليها فيما يلي:

1-1- وكالةالتنمية الإجتماعية(ADS):

وهي مؤسسة عمومية أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96 – 232 المؤرخ في 13 صفر عام 1417هـ الموافق لـ 29 يوليو 1996م، بحيث تعتبر محاربة الفقر والتهميش الإجتماعي إحدى أهدافها الرئيسية، ونجد أن الوكالة تشرف على مجموعة من البرامج منها الموجهة للأفراد ومنها البرامج الموجهة للجماعات السكانية.

1-1-1:برامج الدعم والمساعدة الإجتماعية:

أ/ **جهاز الشبكة الإجتماعية**:يتمثل هذا الجهاز في كل من:

- **المنحة الجغرافية للتضامن (AFS)**: وضعت هذه المنحة من قبل السلطات العمومية إبتداءا من نهاية عام 1994 وتسيرها وكالة التنمية الإجتماعية منذ سنة 1997 وهي عبارة عن إعانة مباشرة تدفع للفئات المعوزة الغير قادرة على العمل، قيمة المنحة 3000دج.
- **منحة التعويض عن النشطات ذات المنفعة العامة (IAIG)**: وضع برنامج التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة في نهاية سنة 1994، وتقوم وكالة التنمية الإجتماعية بتسييره منذ سنة 1997 بهدف الإدماج الإجتماعي للفئات المعوزة والقادرة على العمل.[1]

ب/ **برنامج الخلايا الجوارية**:الخلية الجوارية التضامنية تتدخل على مستوى مجموعة من البلديات وهي تنصب بقرار من المدير العام لوكالة التنمية الإجتماعية، وهي وحدة متحركة مكونة من طبيب، أخصائية إجتماعية، وأخصائية نفسانية، مهمتها المساهمة في مكافحة الفقر والتهميش الإجتماعي.

---

[1] ليلى، دور وكالة التنمية الإجتماعية في تحسين ظروف الأسرة الجزائرية، رسالة ماجستير في علم الإجتماع، غير منشور،جامعةالحاجلخضر،باتنة،ص 58-61.

1-1-2-برامج التهميش والإدماج:

أ/ **برنامج عقود ما قبل التشغيل (CPE):** يتوجه هذا البرنامج إلى الشباب الجامعي البطال، والتقنيين السامين العاطلين عن العمل والباحثين عن منصب شغل، خاصة الذين ليست لديهم خبرة مهنية ويطالبون بالعمل لأول مرة، والبالغين من العمر 19 إلى 35 سنة.

ب/ **برنامج مناصب الشغل المأجورة ذات المبادرة المحلية (ESIL):** يتوجه هذا البرنامج إلى الشباب البطال الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة، حيث يقترح عليهم مناصب شغل تدعيمية موجهة لتعزيز قدرات الجماعات المحلية والوحدات الإقتصادية المحلية.

ج/ **برنامج أشغال المنفعة العمومية ذات إستعمال مكثف لليد العاملة (TUP-HIMO):** يندرج هذا البرنامج ضمن الأجهزة الجديدة المطبقة في الجزائر في إطار محاربة الفقر وكل أشكال الإقصاء الإجتماعي، تم وضعه منذ عام 1997 للتكثيف من مناصب الشغل في إطار السعي لمكافحة البطالة.

د/ **برنامج الجزائر البيضاء:** والذي يستهدف الفئات العمرية من 18 إلى 40سنة،يهدف إلى تدريب الأفراد على المقاولاتية وتسيير ورشات العمل، والمستفيد من هذه البرامج له الحق في الإستفادة من4 عقود، قيمة كل عقد 850000 دج، ومن جهة أخرى يستفيد أفراد آخرين بصفتهم عمال من تقاضي أجر يعادل SNMG لمدة 12 شهر.

جهازالمساعدة على الإدماج المهني:

كان وضع الجهاز الجديد "جهاز المساعدة على الإدماج المهني (DAIP) طبقا للمرسوم التنفيذي الذي أنشأه رقم 08 – 126 المؤرخ في 19أفريل2008 يتخذ أشكال العقود التالية:[2]

- عقود إدماج ما يلي الشهادات (CID)
- عقود الإدماج المهني (CIP)
- عقود تكوين/إدماج (CFI)

[2] آيت عيسى عيسى، سياسة التشغيل في ظل التحولات الإقتصادية بالجزائر(إنعكاسات وآفاق إقتصاديةوإجتماعية)، رسالة دكتوراه، تخصص تسيير، غير منشور، الجزائر، 2010، ص 245.

وقد تم تحديد سقف للإستفادة من هذه العقود لكل مستخدم حيث لا تتجاوز 15% من عدد العمال المشتغلين بالمؤسسة المعنية، والذي يشترط في نفس الوقت على المؤسسات التي لم تبادر توظيف 25% على الأقل من الشباب المستفيدين من عقود الإدماج، لا يمكننا الإستفادة من تخصيص مناصب جديدة في إطار هذا الجهاز.

1-2- الصندوق الوطني لتأمين على البطالة CNAC:

لم يعرف هذا التأمين إلا في ثلاث دول وهي مصر 1994 تونس سنة 1972 والجزائر سنة 1994 فنجد التأمين على البطالة ظهر لأول مرة في الجزائر وفقا للمرسوم التنفيذي 88/94 المؤرخ في 26 محرم 1415هـ الموافق لـ6جويلية1994م الذي تضمن القانون الأساسي لهيئة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، حيث أصبح هذا الصندوق يتكفل بكل البطالين الذين فقدوا مناصب عملهم بصفة لاإدارية لأسباب، بالإضافة إلى ذلك فإن هذا الصندوق طور المساعدة وفق فلسفة الإدماج عبر التكوين المستمر لهؤلاء العمال، بإيجاد مراكز البحث عن الشغل (CRE) ومراكز المساعدة على العمل الحر (CATI)، كما أن هذا الصندوق ينفذ برامج مساعدة المؤسسات الموجودة في وضعيات صعبة.[3]

1-3- الوكالةالوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:

تم إنشاؤها بموجب الرئاسي رقم 96/234 المؤرخ في 02 جويلية 1996 المتعلق بدعم تشغيل الشباب، وقد عرف هذا الجهاز العديد من المراسيم والقرانين التي تحدد شروط التأهيل ومستويات الدعم المالي وكذا الامتيازات الجبائية وشبه الجبائية الممنوحة للشباب أصحاب المشاريع، كالمرسوم التنفيذي رقم 96/297 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، والذي ألغاه المرسوم التنفيذي رقم 03/290 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003، والذي بدوره عدل وتتم بالمرسوم التنفيذي رقم 11/103 المؤرخ في 06 مارس 2011 والمتعلق بتحديد مستوى الإعانات المالية الممنوحة للشباب أصحاب المشاريع، من مهام الوكالة:

- التحسين ونشر الثقافة المقاولتية.
- تقديم النصح والدعم المالي لحاملي المشاريع.
- مرافقة الشباب حاملي فكرة مؤسسة حتى تجسيدهم الفعلي لمشاريعهم.

[3] الرجوع إلى الموقع الرسمي www.cnac.dz

- ضمان المتابعة الدورية للمؤسسات المصغرة من أجل ديمومتها.

- تقديم تكوين لأصحاب المشاريع وفق منهجية المكتب الدولي للعمل.

- من خصائص المؤسسة المصغرة التي تنشأ في إطار جهاز الوكالة نجد:[4]

- يمكن أن تنشأ من طرف شباب بمفرده أو مجموعة من الشباب.

- الحد الأقصى لمبلغ استثمار الإنشاء أو التوسيع هو عشرة (10) مليون دج.

- قابلية المشروع تقوم على أساس دراسة تقنو-اقتصادية تقوم بها الوكالة بمشاركة صاحب المشروع والتي يتم عرضها من طرف صاحب المشروع أمام لجنة انتقاء واعتماد وتمويل المشاريع CSVE.

1-4- الوكالةالوطنية لتسيير القرض المصغر ANGM:

يمثل آداة فعالة في المعالجة الإجتماعية للإقصاء الإقتصادي وبروز نشاطات إقتصادية صغيرة (تشغيل ذاتي، عمل بالمنزل، نشاطات حرفية وخدماتية...)، ولذلك تم إنشاء الوكالة بموجب تم إنشاءها بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 04/13 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المتعلقة بآلية القرض المصغر، والمرسوم التنفيذي رقم 04/14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 والمتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أين تم استحداث الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05/414 المؤرخ في 25 أكتوبر 2005، ليتم تحويل تسيير شؤون هذه الوكالة من الوزارة المكلفة بالتشغيل إلى الوزارة المكلفة بالتضامن الوطني بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 08/10 المؤرخ في 27 جانفي 2008، كان الهدف الرئيسي من هذه الوكالة هو محاربة الفقر والتهميش، وكذا مساعدة الفئات المحرومة عن طريق دعم التشغيل الذاتي وتشجيع العمل من المنزل (المرأة الماكثة في البيت) بالإضافة إلى إعادة إدماج المسجونين في الحياة العملية، وبذل التقليل من حصة العمالة غير الرسمية وإدماجها في سوق العمل الرسمي، من خلال تشجيع روح المبادرة الفردية لخلق مؤسسات مصغرة كما تمنحهم تكوين مجاني في تسيير المؤسسات إلى جانب تنظيم صالونات عرض وبيع لمنتجاتهم.

---

[4]- المرسوم التنفيذي رقم 03/290، المؤرخ في 06 سبتمبر 2003، المادة رقم 02، الجريدة الرسمية، العدد 54، الصادر بتاريخ: 2003/09/10، ص 10.

2-دور سياسات التشغيل في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر:

انتهجت الجزائر سياسة الانعاش التنموية لتحسين صورة الدولة الجزائرية على المستوى الداخلي والخارجي وجعلها أكثر جاذبية، والهدف من هذا التوجه هو النهوض بالاقتصاد الوطني نحو تحقيق نمو قوي ومستديم يأخذ في طياته أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقليص السلبيات التي ما زالت عالقة.

وعلى هذا الأساس تم وضع مرتكزات لتحقيق التنمية المنشودة وضمان استمرار تطور معدلات النمو والتشغيل والتخفيف من حدة البطالة في ظل نمذجة حوصلة شاملة حول النتائج المحققة من المخططات الاقتصادية والبرامج التنمويةوأثرها على الاقتصاد الجزائري بشكل عام وسياسة التشغيل بشكل خاص.

2-1: تقييم برنامج التنمية الخماسي(2010-2014)

ان دراسة مدى مساهمة برنامج التنمية الخماسي الفترة(2010-2014) في تطور معدلات النمو الاقتصادي يكشف لنا عدة مفارقات نظرا لمعدلات النمو المتواضع والتي شهدها الاقتصاد الوطني طيلة فترة البرامج التنموية(2001 -2014) نظرا لعدم وصولها إلى المستوى المطلوب.

2-1-1: أثر برنامج التنمية الخماسي على المؤشرات الاقتصادية

ان تطور بعض المؤشرات الاقتصادية موضوع الدراسة طيلة فترة تطبيق البرامج التنموية تؤكد أن الجزائر تعاني من مشكل هيكلي اذ أ ا تعتمد على منتوجات منجمية (قطاع المحروقات) دون التخطيط لإرساء سياسات بديلة وفعالة أدى إلى وجود الاقتصاد الجزائري في خطر محدق يؤول إلى عدم تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال الاحصائيات المتواضعة الخاصة بالمؤشرات الاقتصادية.

أولا: تحليل أثر برنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي(2010-2014)

من الأمور التي نرى ضرورة مناقشتها، هي مدى مساهمة البرنامج الخماسي في تحقيق معدلات مهمة من النمو الاقتصادي لذلك سوف نتطرق إلى تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة تطبيق برنامج التنمية الخماسي(2010-2014)

الجدول رقم 03-13: تطور معدلات النمو الاقتصادي(2010-2014)

المؤشر / السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل نمو قطاع المحروقات	-2,2	-3,4	-5,5	-5,5	-0,6
معدل نمو خارج قطاع المحروقات	6,1	6,3	5,6	7,1	7,1
معدل نمو الناتج الداخلي الخام	3,6	2,8	3,3	2,8	3,8

Source : Banque d'Algérie, rapport annuel de la banque d'Algérie, 2014, P 151

التحليل:

لقد شهد معدل نمو الناتج الداخلي الخام تحسن منذ بداية 2010 حيث أنه انتقل من 1,6% سنة 2009 إلى معدل نمو 3,6% سنة 2010 ليبقى على هذه الوتيرة إلى غاية سنة 2014، حيث يبقى تأثير نمو قطاع المحروقات واضحا جدا على معدل النمو العام الذي عرف انخفاض بفعل تراجع أسعار النفط ليعرف تحسن سنة 2014 بمعدل نمو 0,6- % في حين يبقى معدل النمو خارج قطاع المحروقات متمسكا بنفس المستوى الذي سجله خلال الفترة السابقة.

الشكل 03 –08: تطور معدلات النمو خلال الفترة(2010–2014)

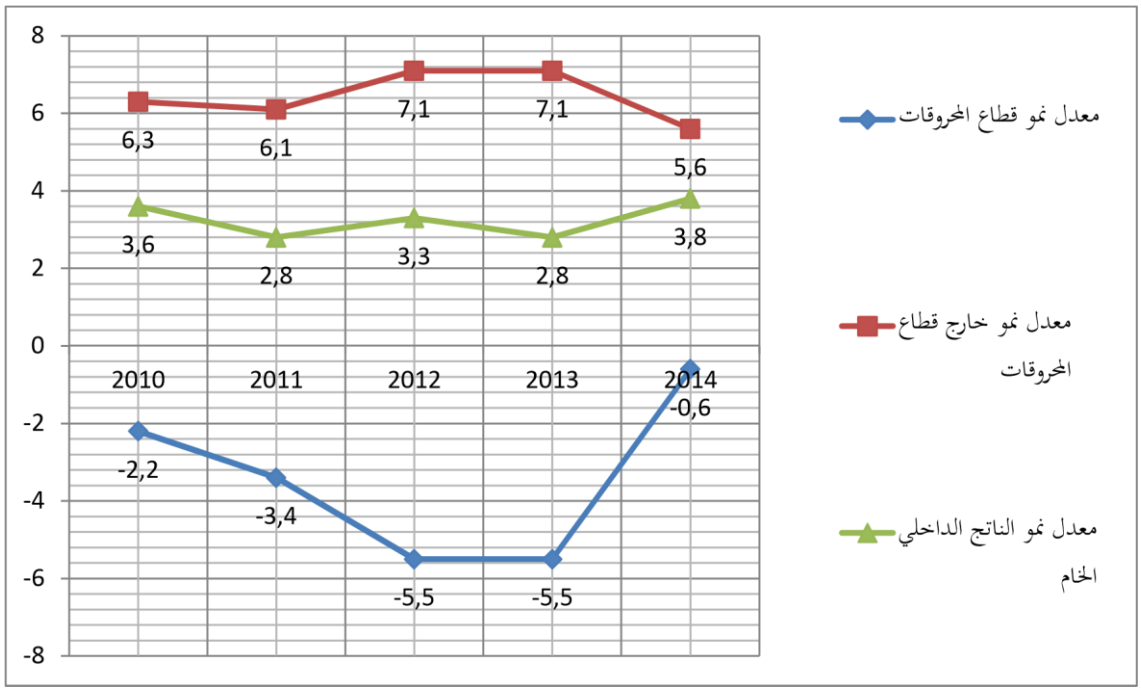

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول

تطور معدلات النمو حسب القطاعات الاقتصادية خلال(2010–2013)

وفق تقرير وزارة المالية وتقديرالسنة 2014، فان معدلات النمو في بالقطاعات الاقتصادية للبلد هي على النحو التالي:

الجدول رقم 03-14: تطور معدلات النمو القطاعية خلال الفترة (2010-2013)

السنوات / القطاعات	2010	2011	2012	2013
المحروقات	-2,6	-3,2	-3,4	-3,8
الفلاحة	6	8,5	2,7	10
الصناعات المصنعة	0,9	2,2	5,1	4,5
بناء الأشغال العامة	6,9	5,3	6,4	6,4

Source : Ministère des finances direction générale de la prévision et des politiques 2014, P .60

من خلال الجدول نلاحظ:

بالنسبة لقطاع الفلاحة: نلاحظ أنه في السنتين الأولى(2010 -2011) شهد تحسنا حيث ارتفع معدل النمو من 6% إلى 8,5% ولكنه عاود الانخفاض بالنسبة 7,2% ولكنه سجل قفزة نوعية بثلاث نقاط في سنة 2013 بنسبة 10% وذلك بسبب اهتمام الجزائر بقطاع الفلاحة.

قطاع المحروقات: لم يشهد قطاع المحروقات تحسنا من فترة(2010 -2013) حيث كانت معدلات النمو سالبة.

قطاع الصناعات المصنعة: شهد تحسنا من 2010 إلى 2012 وصلت أعلى نسبة سجلها في 5,20121% ولكنه انخفض في سنة 2013 نسبة 4,5%.

قطاع البناء والأشغال العمومية: عرف معدلات متذبذبة بين الصعود والنزول في سنتين 2010 -

2011 وكانت نسبته على التوالي 6,9% و 5,3% ولكنه استقر في سنتي 2012-2013 بنسبة 6,4% غير أن النتائج لديها المصداقية الكافية في النمو الاقتصادي للحكم على طبيعة النمو الاقتصادي في الجزائر بالرغم من عدم انتهاء مدة آجال تنفيذ هذا البرنامج.[5]

ثانيا: تحليل أثر برنامج التنمية الخماسي على البطالة

تعتبر البطالة من أهم المؤشرات الاقتصادية التي يجب دراستها نظرا لارتباطها الوثيق بمعدل النمو الاقتصادي ومعدلات التشغيل لذلك سوف نتطرق إلى دراسة ذلك من خلال تحليل أثر برنامج التنمية الخماسي على البطالة.

الجدول رقم 03-15: تطور معدلات البطالة من خلال فترة تطبيق برنامج التنمية الخماسي

الوحدة:%

السنوات / المؤشر	2010	2011	2012	2013	2014
معدل البطالة	10	10,7	9,7	9,3	10,6

المصدر: استنادا على بيانات وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي والديوان الوطني للإحصائيات

التحليل: شهدت الجزائر استقرار نسبي خلال فترة تطبيق برنامج التنمية الخماسي(2010-2014) وفي حدود معقولة بمعدل 10,6% سنة 2014 وهذا يدل على الأثر الايجابي لبرنامج التنمية الخماسي على تراجع معدلات ال بطالة مما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات التشغيل باعتبارها مؤشرات اقتصادية مرتبطة ببعضها البعض.

[5] مشتة كريمة، أثر برامج الانفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(2001-2014)، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ،تخصص مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر ،2015/2014، ص 64.

الشكل رقم 03– 09: تطور معدلات البطالة خلال فترة تطبيق برنامج التنمية الخماسي

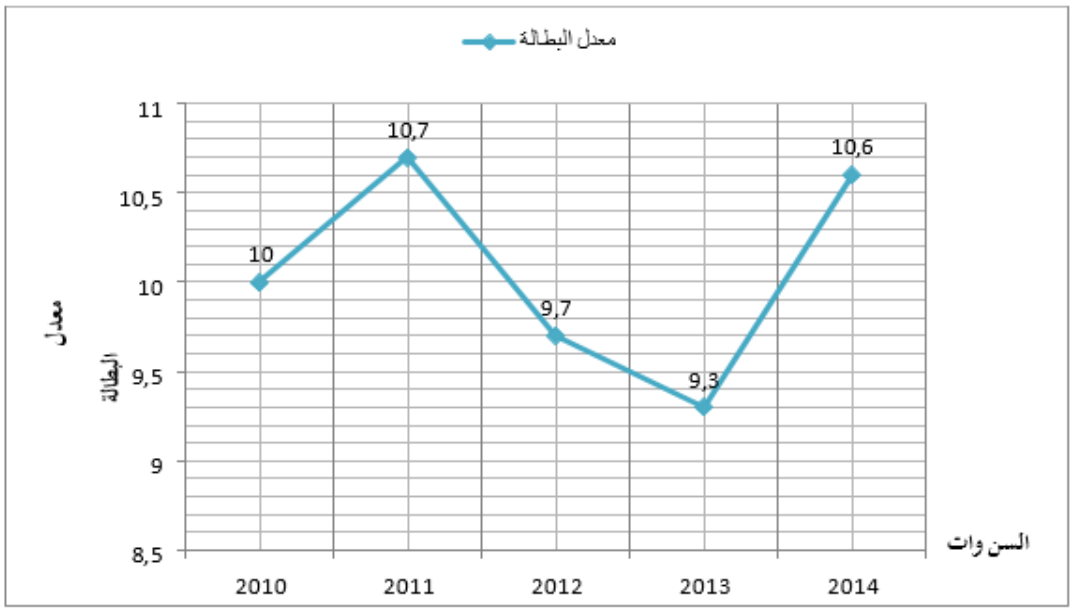

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الجدول (03- 15)

ثالثا: تحليل أثر برنامج التنمية الخماسي على التشغيل(2010–2014)

ان مجرد معرفة مستويات البطالة والتشغيل لا يسمح بإجراء تحليل نوعي ولا قطاعي اذ أنه لا يقدم صورة حول اتجاهات التشغيل وديناميكية القطاعات لذلك ينبغي متابعة تطور معدلات التشغيل حسب القطاعات خلال فترة تطبيق برنامج التنمية الخماسي(2010- 2014).

الجدول رقم 03–16: تطور معدلات التشغيل حسب القطاعات(2010-2013)

القطاعات / السنوات	2010	2011	2012	2013
الفلاحة	13,7	11,7	9	10,6
الصناعة	11,7	14,2	13,1	13
بناء وأشغال عمومية	19,4	16,6	16,6	16,6
تجارة وخدمات	55,2	58,4	61,6	59,8

المصدر: المنشورات السنوية للديوان الوطني للإحصائيات

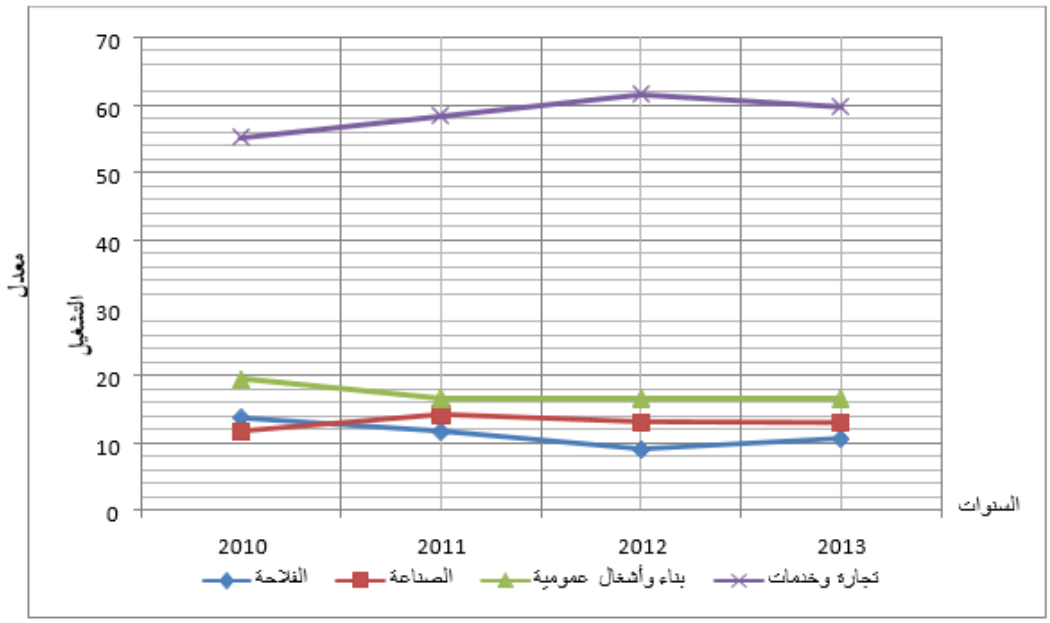

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الجدول (03- 16)

التحليل:

ان السياسة التنموية التي تبنتها الجزائر مع بداية تنفيذ برامج دعم النمو الاقتصادي أدت إلى انكماش لبعض القطاعات والتوسع في قطاعات أخرى فمن الوضاح أن قطاع التجارة والخدمات تتضمن النقل، الاتصالات السياحة وهو الأكثر استقطابا للعمالة خلا فترة تطبيق البرنامج ولكن يجب التنبيه إلى أن قطاع النقل ثم الاتصالات هما المبرران لهذا الاستقطاب بينما لا تزال السياحة تعاني من التدهور، ويأتي في المرتبة الثانية قطاع البناء والأشغال العمومية، فقد أصبحت الجزائر منذ سنة 2000 بمثابة ورشة كبيرة، إما في مجال تشييد البنى التحتية أو في مجال البناء وبالمقابل يشهد كل من القطاع

الأول والثاني (الفلاحة ،الصناعة) تراجعا مستمرا خلال الفترة نفسها وهو ما يدل على ضعف الجاذبية في هذين القطاعين وتناقص نموهما.[6]

الجدول رقم 03-17:

تطور معدلات التشغيل خلال فترة تطبيق برنامج التنمية الخماسي(2010-2013)

الوحدة:%

السنوات / المؤشر	2010	2011	2012	2013
معدل التشغيل TE	27,2	26	27	28

المصدر: بيانات مجمعة من الديوان الوطني للإحصائيات، بنك الجزائر، وزارة المالية 2014/04/03.

2-1-2: انعكاس البرنامج الخماسي(2010-2014) على مستوى التشغيل والبطالة

بما أن الحكومة الجزائرية ترى نجاعة سياسا ا التشغيلية وترى أثرها في تقليص معدل البطالة فإ ا قررت استمرار هذه الآليات والسياسات والتدابير، حيث يتمثل ذلك في استحداث مناصب الشغل عن طريق الأجهزة العمومية لترقية التشغيل.

أولا: الآثار المترتبة عن البرنامج الخماسي(2010-2014) على مستوى التشغيل والبطالة

انه لجدير بالذكر في أن الهدف المعلن في برنامج السيد رئيس الجمهورية والذي تتكفل الحكومة بتجسيده يتمثل بالنسبة لهذه السنوات الخمس في استحداث ثلاثة ملايين منصب شغل جديد لآفاق 2014 منها 0005001 منصب في إطار البرامج العمومية لدعم التشغيل، وفي هذا الاطار فان

[6] بريش عبد القادر، بغداوي جميلة، تحليل وضعية التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر في ظل الانفتاح القاري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 14، المدرسة العليا للتجارة، جامعة شلف، الجزائر، ص ص170-172.

برامج دعم استحداث مناصب الشغل من غلاف قدره(350 مليار دج) لمرافقة الادماج المهني لخريجي التعليم

العالي والتكوين المهني، ودعم استحداث المنشآت المصغرة وبرامج التشغيل الانتظاري، ونتائج الدعم العمومي للتشغيل ستضاف لحجم التوظيفات التي تتم في إطار تنفيذ البرنامج الخماسي إلى جانب تلك التي يفرزها النمو الاقتصادي.

وعلى هذا الأساس فان النتائج المحققة خلال الفترة 2010-2014 تفيد بما يلي:

-متوسط استحداث سنوي قدره 000100 منصب شغل في إطار أجهزة دعم استحداث المنشآت المسيرة من قبل الوكالة لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ) والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة(CNAC).

-تنصيب 000300 طالب عمل سنويا في إطار جهز دعم الادماج المهني(DAIP).

في هذا الإطار تجدر الاشارة إلى أن الجوانب المتصلة بتثمين الموارد البشرية تشكل محورا مهما في مخطط العمل لترقية ومكافحة البطالة الذي شرع في تنفيذه ابتداءا من شهر جوان 2008 وقد كان لهذا الهدف أو الأثر عدة مبررات منها:[7]

- السعي لبلوغ نسبة نمو اقتصادي سنوي يقدر بمعدل 6%.

-تخصيص هام لموارد مالية للقطاعات ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة (البناء والأشغال العمومية والري والسكن والنقل)، القطاعات المولدة لمناصب الشغل.

-دعم مالي هام لفائدة قطاعي الصناعة(0002 مليار دج) والفلاحة(0001 مليار دج) وتنمية الموارد البشرية (تربية وتكوين)، عامل حاسم في الادماج المهني.

-جهد مالي معتبر لدعم تشغيل الشباب 350 مليار دج.

[7]مداخلة السيد طيب لوح، وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي ملتقى جهوي وسط إطارات قطاع التشغيل، وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، الأربعاء 09 جوان 2010، ص 01.

وبخصوص الهدف المتمثل في إحداث مناصب شغل في إطار الأجهزة المس يرة من طرف وزارة العمل والضمان الاجتماعي بالنسبة للفترة الخاصة بالمخطط الخماسي فقد ترتب عنها:

التنصيب الكلاسيكي (الوكالة الوطنية للتشغيل: 000200 منصب شغل في السنة جهاز المساعدة على الإدماج المهني 000300 خلال السنة.

-أجهزة إحداث النشاطات (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب الصندوق الوطني للتأمين على البطالة) 000100 منصب شغل خلال السنة.

في ا موع وخلال الفترة 2010-2014 يجب إحداث معدل 000600 منصب شغل سنويا وبالتالي تخفيض نسبة البطالة إلى أقل من 10%لسنة 2014.

والملاحظ أن المخطط شمل كل القطاعات تقريبا، فقد ترتب عن قطاع الأشغال العمومية خلق 90 ألف منصب في الفترة 2010 -2014، كما ان قطاع السياحة هو أيضا أوكلت له مهمة خلق مناصب شغل خصوصا وأنه قطاعه اقتصادي رئيسي لتوفير أعداد لا يستهان ا من فرص العمل الجديدة، فطبقا لتقديرات المنظمة العالمية للسياحة المتعلقة بالشغل، فان انجاز سريرين يؤدي إلى خلق منصب شغل واحد مباشر، وثلاثة مناصب غير مباشرة متعلقة بالنشاطات الملحقة وقياسا على ذلك، وفي ظل المعطيات والتوقعات المبرمجة ضمن المخطط الخماسي 2010 -2014 فانه من المتوقع الوصول إلى طاقة استيعابية اضافية تقدر بـ 000115 سرير أي أن المناصب المحتمل خلقها تقدر بـ 50057 منصب عمل مباشر و 500172 منصب غير مباشر أي بمجموع 000230 منصب شغل جديد في آفاق 2013.[1]

ثانيا: تقييم انعكاسات البرنامج الخماسي(2010-2014) على مستوى التشغيل والبطالة

يمكن تقييم انعكاسات البرنامج الخماسي 2010-2014 على مستوى التشغيل والبطالة من خلال العدد المعتبر لمناصب الشغل التي تستحدثه مختلف القطاعات الاقتصادية سنويا وهي حركية ستتواصل بنفس الوتيرة وستتنامى أكثر مع انعاش الاستثمار ومردودية التراتيب الخاصة بالقروض المصغرة لاستحداث النشاطات التي بلغت مستوى معتبر وهذا حسب البيانات الاحصائية الموجودة خلال سنة 2011.

الجدول رقم 03-18: مناصب الشغل المستحدثة خلال سنة 2011

التعيين	مناصبالشغل المستحدثة 2011
أ- مناصب الشغل المستحدثة من قبل الإدارات العمومية و المؤسسات في إطار الاستثمارات	
1- مناصب الشغل المستحدثة من قبل المؤسسات العمومية(المؤسسات العمومية الاقتصادية، المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي و التجاري، مؤسسات أخرى)	135.248
2- مناصب الشغل المستحدثة من طرف الادارات العمومية (الوظيف العمومي -خارج DAIP)	162.764
3- مناصب الشغل المستحدثة في إطار الاستثمارات المنجزة في القطاع الفلاحي	213.848
4- مناصب الشغل المستحدثة في إطار الاستثمارات الممولة من قبل البنوك(خارج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و خارج إطار الفلاحة)	25.666
5- مناصب الشغل المستحدثة في إطار ترتيب عقود ما قبل التشغيل	48.784
6- ترتيب المساعدة على اندماج المهني	810.660
7- مناصب الشغل المستحدثة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب	128.810
8 - مناصب الشغل المستحدثة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة	162.648
المجموع أ	1.538.235
ب - مناصب الشغل الدائمة المستحدثة، سنويا، في إطار الورشات ذات اليد العاملة الكثيفة	
1- مناصب الشغل المستحدثة في إطار تراتيب التعويضات عن النشاطات ذات المنفعة العامة، الأشغال ذات المنفعة العامة ذات اليد العاملة الكثيفة، مناصب الشغل المأجورة ذات المبادرة المحلية	396.796
المجموع ب	396.796
المجموع أ+ب	1.935.031

المصدر: مصالح الوزير الأول، حصيلة الانجازات الاقتصادية الاجتماعية لسنة 2011، 15 مارس 2012، ص 06.

تؤكد هذه النتائج الاولية على مدى حركية التشغيل التي طبعت سنة 2011، وتوحي بتراجع أكثر لنسبة البطالة وتحقيق الالتزام الرئاسي بخلق 3 ملايين منصب عمل في آفاق 2014 وهذا مع استحداث 0319351 منصب شغل منها 2355381 منصب شغل عن طريق التوظيف في الادارات ومختلف القطاعات الاقتصادية و796396 منصب معادل لمناصب عمل دائمة في إطار أشغال المنفعة العامة وذات اليد العاملة الكثيفة.

ولكن الجدير بالذكر أن سياسة الانعاش التي تشرع فيها بداية 2001 والتي تعتمد على سياسة انفاقية توسعية تتعرض حاليا إلى عقبتين رئيستين:

- عدم كفاية العرض للطلب المعبر عنه ذه القدرات التي توجد في حالة خمول.
- تحرير الاقتصاد واء الحماية الاقتصادية، وبالضرورة أضحت المؤسسة الجزائرية اجزة عن حماية نفسها وحصتها حتى داخل السوق المحلية والفوز بحصص جديدة.

هذه العقبات التي يمكن أن تحد من فعالية البرامج التنموية من التأثير في النشاط الاقتصادي وسياسة التشغيل بصفة خاصة ومنه ينبغي لسياسة العرض المنتظرة من السلطات أن تستهدف تحرير المؤسسة من كل القيود والمعيقات، وتبني استراتيجية واضحة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفي الأخير يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري يعيش جملة من التناقضات الهيكلية فمن جهة هناك وفرة في الموارد الانتاجية، إلا أنه في الجهة الأخرى هناك أزمة اقتصادية واجتماعية يعيشها الاقتصاد الجزائري عامة وا تمع بصفة خاصة ومتمثلة في تفاقم مشكلة البطالة.

3: نتائج البرنامج الخماسي(2010-2014)

لقد نتج مخطط التنمية الخماسي العديد من التطورات التي شملت القطاعات الاقتصادية ومعدلات النمو الاقتصادي والبطالة وكذا التطور الملحوظ الذي شهدته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في توفير مناصب عمل.

ويمكن استخلاص تلك النتائج فيما يلي:

-كنتيجة للجهود المبذولة خلال الفترة الاولى للبرنامج فقد سجل استمرار الانخفاض في معدلات البطالة التي بلغت 10% سنة 2010 و 9,7% سنة 2011. أما فيما يخص الناتج المحلي الخام

فإننا لا زلنا نسجل سيطرة مساهمة قطاع المحروقات الذي ساهم سنة 2010 بنسبة 37% في تكوين الثروة الداخلية. وهنا لا بد من الاشارة إلى أنه منذ وضع المخططات التنموية(2001 -2014) فان النمو الاقتصادي مستند بشكل كبير على الطلب وبصفة على الاستثمار الذي يمثل سنة 2010 حوالي 26,1% من الناتج الداخلي الخام.[8]

-تطور ملحوظ شهدته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي انتقل عددها من 348245 مؤسسة سنة 2001 إلى 309659 مؤسسة سنة 2011، والتي تتواجد مجملها في 7 قطاعات رئيسية يحتل قطاع البناء والأشغال العمومية الصدارة فيها.

تساهم هذه المؤسسات في توفير مناصب الشغل أين ساهمت سنة 2011 بتوفير 19772412 منصب عمل وتساهم المؤسسات الخاصة منها في الناتج الداخلي الخام أين مثلت حوالي 83,80% من القيمة الاجمالية له.

إلى جانب كل هذا فقد ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التحقيق من حدة البطالة مما يساهم وبشكل فعال في تفادي الآفات الاجتماعية، وعملت أيضا على تحقيق نوع من التوازن الجهوي.

كما قد نتج على مخطط التنمية الخماسي العديد من التطورات فعلى صعيد نمو الناتج المحلي 56916 مليار دج سنة 2013 مقارنة بسنة 2010 حيث بلغت 611,991 مليار دج وكانت مساهمة كلا القطاعات في الناتج المحلي طوال هذه الفترة كما يبينه الجدول التالي:

[8] معطى الله خير الدين ،بزازي سمية، مرجع سبق ذكره، ص 131.

التوزيع الاجمالي الناتج الداخلي بالأسعار (مليار دج):**الجدول رقم 03-19**

السنوات / القطاعات	2010	2011	2012	2013
المحروقات	4180.4	5242.1	5536.4	968.0
القطاعات الأخرى	7063.4	8423.1	9501.5	10365.4
الفلاحة	1015.3	1183.2	1421.7	1627.8
الصناعة خارج المحروقات	617.4	63.8	728.6	765.5
بناء وأشغال عمومية+ خدمات المحروقات	1257.4	1333.3	1491.2	1620.2
خدمات خارج الادارة العمومية	2586.3	3827.4	3205.6	2862.6
خدمات الادارة العمومية	1587.1	2386.6	2654.4	2524.5
حقوق ورسوم على الواردات	747.7	854.6	10774.4	1235.9
اجمالي الناتج المحلي	11991.6	14526.6	16115.4	16569.3

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2013، ص 214.

بناءا على معطيات الجدول فان اجمالي الناتج المحلي في تزايد، باستثناء قطاع المحروقات الذي عاش مرحلة ركود بالإضافة إلى كل القطاعات الأخرى حققت نموا ايجابيا كما انخفضت نسبة التضخم إلى 33% سنة 2013 مقارنة بـ 5,7% أواخر 2009، ومع ذلك فان النمو يبقى هشا ولا يعول عليه كثيرا في مجال التشغيل والتنمية الشاملة حيث أن نقطة الضعف الرئيسية لأداء الاقتصاد الوطني خارج المحروقات تبقى متمثلة في القطاع الصناعي الذي كانت نسبة نموه المتوسطة ضعيفة، وبذلك تبقى مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام متذبذبة وضعيفة نسبيا على الرغم من أن القطاع يعتبر المحرك الرئيسي للنمو المستخدم في مختلف الاقتصاديات المعاصرة.[9]

إن تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي لم تكن كافية للارتقاء بالاقتصاد الوطني إلى المستوى المطلوب لذا وجب علينا طرح استراتيجية فعالة لتفعيل أداء السياسة الاقتصادية.

4-برنامج الحكومة المطبق خلال الفترة(2015 -2019) والبرامج المقترحة:

جاءت أهم محاوره الأساسية في:

- التخلص من التبعية لقطاع المحروقات و ضمان نمو اقتصادي متين.
- الاعتماد على المشاريع الاستثمارية المنتجة أولا.
- مواصلة مكافحة الإرهاب والجريمة وتعزيز المصالحة الوطنية.
- خلال هذه المحاور تسعى الدولة إلى بناء اقتصاد يعول عليه مستقبلا ومنافس لاقتصاديات الدول المتقدمة.
- بلغت نسبة البطالة في الجزائر 11,1 بالمائة في ابريل 2018, مقابل 11,7 بالمائة في سبتمبر 2017, ما يمثل تراجعا ب 0,6 نقطة بين الفترتين, حسب الديوان الوطني للإحصائيات.
- أما عدد السكان البطالين, فقد بلغ 1,378 مليون شخص (مقابل 1,440 مليون شخص في سبتمبر 2017 و 1,508 مليون شخص في ابريل 2017).

[9] عبد اللاوي سمية، مرجع سبق ذكره، ص 64.

- و بلغت نسبة البطالة 9 بالمائة عند الرجال و 19,5 بالمائة عند النساء, في حين تم ملاحظة تباينات محسوسة في معدلات البطالة بالنظر لعوامل السن و المستوى التعليمي والشهادة المحصل عليها.

- و بلغت نسبة البطالة لدى فئة الشباب الذين يتراوح عمرهم بين 16 و24 سنة 26,4 بالمائة, مقابل 28,3 بالمائة في سبتمبر 2017, ما يمثل تراجعا ب 1,9 نقطة.

- و فيما يتعلق بتوزيع البطالين حسب الشهادة التعليمية المتحصل عليها , فتم تسجيل 680.000 بطال لا يملكون اي شهادة , ما يمثل حوالي نصف إجمالي عدد السكان البطالين (49,4 بالمائة).

- و من إجمالي السكان البطالين, يمثل خريجو التكوين المهني نسبة 25,7 بالمائة , في حين ان خريجي التعليم العالي يمثلون نسبة قدرها 24,9 بالمائة.

- و في المتوسط, فان ستة (6) بطالين من اصل عشرة (10) هم بطالين منذ فترة طويلة, ما يمثل نسبة 59,2 بالمائة و قاموا بمبادرات من اجل الحصول على عمل منذ سنة و اكثر.

- ويعتبر البطال كل شخص ما بين 16 و 59 سنة, بدون عمل و الذين صرحوا بانهم قادرين على العمل والذي يبحث عن عمل في فترة المسح.

- و على صعيد آخر، اشار الديوان الوطني للإحصائيات ان اليد العاملة النشيطة بلغت 12,426 مليون شخص في ابريل 2018 (مقابل 12,298 مليون شخص في سبتمبر 2017).

- لإشارة فان اليد العاملة النشيطة (القوة العاملة) تمثل مجموع الأشخاص الذين بلغوا سن العمل القانوني والمتاحين في سوق العمل سواء تحصلوا على عمل أو في وضعية بطالة.

- وبحسب الديوان الوطني للاحصائيات، تميز سوق العمل في ابريل 2018 بارتفاع حجم اليد العاملة النشيطة مقارنة بسبتمبر 2017 بقدر ايجابي بلغ 128.000 شخص موضحا أن هذهالمؤشرات تعود لإرتفاع محسوس في حجم السكان العاملين (ارتفاع ايجابي ب190.000 شخصا)، مع تراجع لحجم السكان الباحثين عن عمل خلال نفس الفترة (تراجع بـ 62.000 شخص).

– اما فيما يخص عدد السكان المشتغلين (الاشخاص الذين يحوزون على عمل)، فانه قدر ب 11,048 مليون شخص في ابريل الفارط (مقابل 10,858 مليون شخص في سبتمبر 2017).

– كما أظهرت البيانات حول عدد السكان العاملين ارتفاعا محسوسا في اليد العاملة بالنسبة للرجال مقابل 180.000 شخص في سبتمبر 2017، في حين تم تسجيل استقرار فيما يتعلق بالنساء.و مثلت النساء 17,9 بالمائة من عدد السكان العاملين في ابريل 2018، حسب معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

– من جهة أخرى، كشف الديوان عن ارتفاع في عدد الوظائف ذات راتب شهري خصوصا الوظائف الغير دائمة مقارنة بما كانت عليه بسبتمبر 2017 وهو ما يمثل ارتفاعا ايجابيا ب 231.000 منصب، وكذا ارتفاع اقل اهمية في معدل العاملين ذوي راتب شهري و الدائمين مقارنة بسبتمبر 2017 (ارتفاع ب 51.000)، في حين انخفض حجم العمل الذاتي (المشغلين والاحرار) ب 74.000 شخص بالإضافة إلى اقتراح النموذج الاقتصادي الجديد (2016-2030) الذي صادقت عليه الحكومة في 2016 في إطار سياسة تنويع الاقتصاد الوطني وإصلاحه هيكليا على ثلاثة مراحل دف إلى تحقيق معدل نمو 5.6%خارج المحروقات خلال العشرية القادمة حسب ما توضحه الوثيقة الموجزة لهذا البرنامج التي نشرت عبر الموقع الإلكتروني لو زارة المالية حيث تلخصت المراحل الرئيسية لهذا النموذج في:

المرحلة الأولى (2016–2019): تتمحور حول بعث هذه السياسة التنموية الجديدة و ستتميز بنمو تدريجي للقيم المضافة لمختلف القطاعات باتجاه المستويات المستهدفة.

المرحلة الثانية (2020–2025) تعتبر مرحلة انتقالية هدفها تدارك الاقتصاد الوطني.

المرحلة الثالثة (2026–2030) تعد مرحلة الاستقرار والتوافق يكون الاقتصاد في آخرها قد استنفذ قدراته الاستدراكية وتتمكن عندها مختلف متغيراته من الالتقاء عند نقطة التوازن.

خاتمة الفصل:

إن تحليل نتائج البرامج التنموية أسفر عنه ظهور أثر سياسة الانعاش المطبقة على البطالة من خلال ارتقاء معدلات التشغيل إلى المستوى المطلوب في ظل تبني برامج دعم النمو الاقتصادي المطبقة في الجزائر التي أدت نوعا ما إلى توفير مناصب شغل جديدة وتدين نسب البطالة من خلال دعم انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والادماج المهني لخريجي الجامعات ومعاهد التكوين المهني، إلا أن النتائج المحققة كانت متواضعة نسبيا فيما يخص معدلات النمو الاقتصادي والتشغيل مقارنة بحجم الموارد والاعتمادات المالية المخصصة لها.

الخاتمة

إن أثر سياسة التشغيل ظهر من خلال برامج دعم النمو الاقتصادي المعتمدة في الجزائر منذ سنة 2001 وبعد مرور 10 سنوات على بدايتها من(2000 -2015) تبين أن هذه البرامج لعبت دورا حاسما في تحقيق نتائج ايجابية، إذ يمكن القول بأنها أصبحت بمثابة المحرك الرئيسي للقطاعات الاقتصادية و لعل أهم ما يدل على ذلك هو معدلات النمو المقبولة التي تحققت خلال فترة تطبيق البرامج التنموية التي كانت موجبة عبر فترة الدراسة.

كما أن سياسة الإنعاش الاقتصادي ظهرت نتائجها الإيجابية من خلال انعكاسها على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي المتمثلة في ارتفاع معدلات التشغيل، معدلات النمو الاقتصادي، انخفاض معدلات البطالة التي برهنت على مدى نجاح هذه السياسة في تحسين الوضع الاقتصادي نوعا ما خصوصا بعد الإصلاحات الاقتصادية نظرا للوضع المتردي الذي عرفته الجزائر خلال تلك الفترة بالإضافة إلى أن انتهاج هذه السياسة المالية التوسعية كانت نتيجة تحسن الأوضاع المالية الناجمة عن ارتفاع أسعار المحروقات الأمر الذي أدى تخصيص إعتمادات مالية معتبرة للقيام بالبرامج التنموية في إطار سياسة إنفاقية كنزية .

ونشير في الاخير انه كان من الممكن تحقيق نتائج افضل في اداء الاقتصاد الجزائري مقارنة بما تم تحقيقه لو تميز الجهاز الانتاجي بنوع منن المرونة و الحركية في الاداء تزامنا مع المخصصات المالية التي تم اعتمادها كبرامج تنموية تحقق التنمية الاقتصادية الشاملة في الجزائر و التي قاربت حدود 348.5 مليار دولار في إطار القضاء على التناقضات الهيكلية الموجودة على مستوى الاقتصاد الوطني و جعله يواكب اقتصاديات الدول المتقدمة.

1. اختبار صحة الفرضيات:

من خلال ما تم التطرق إليه سابقا ،و قصد الإجابة على الإشكالية الرئيسية تم اختبار صحة الفرضيات ،توصلنا إلى ما يلي:

أ. بخصوص الفرضية الأولى و التي تنص على أن النظرية الكينزية التي أعدت وفقها سياسة الإنعاش الاقتصادي لا تناسب الاقتصاد الجزائري بسبب ضعف الجهاز الإنتاجي لأن تأثير هذه السياسة على النمو الاقتصادي كان ضعيفا و غير مستدام فرضية غير صحيحة تم إثبات صحتها.

ب. . تتمثل برامج دعم النمو الاقتصادي(2001-2019) في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، برنامج دعم النمو الاقتصادي، برنامج التنمية الخماسي، تناولت العديد من المحاور إذ أ ا ركزت على –القطاعات غير الإنتاجية (الخدمية) دون الأخذ بعين الاعتبار القطاعات الإنتاجية(الصناعة، الملاحة) التي تعتبر من أهم روافد إنعاش الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى عدم توافق المخصصات المالية مقارنة بالنتائج المحققة في ظل التوسع في الإنفاق العام ،و بالتالي فإن الفرضية الثانية صحيحة.

ج. .من خلال تقييم أثر برامج دعم النمو الاقتصادي على التشغيل تم التوصل إلى تحسن مؤشرات الاستقرار الاقتصادي (معدلات التشغيل ،البطالة ،النمو الاقتصادي) إذ برهنت انعكاسات البرامج التنموية و نتائجها تحسن الوضع الاقتصادي السائد لكن مع ذلك لم ترقى السياسة الاقتصادية الكلية إلى تحقيق النتائج المطلوبة المرهونة بقطاع المحروقات ،الفرضية الثالثة صحيحة.

2. النتائج:

من خلال هذه الدراسة نخلص بمجموعة من النتائج كالآتي:

- غياب الاستراتيجية الفعالة التي تنص على تنويع مصادر الاقتصاد الوطني والتخلي على قطاع المحروقات مع دعم قطاع الصناعة الذي يعد من أهم روافد الاقتصاد الوطني.

- عدم ترشيد الانفاق العام نظرا لعدم وجود توافق بين المشاريع المبرمجة والمخصصات المالية التي خصصت لها بسبب ضعف الدراسات التقنية مع نقص الخبرة و الكفاءة المهنية للمسؤولين في ظل تخطيط البرامج التنموية.
- عدم وجود مناخ استثماري يعمل على خلق فرص العمل ومناصب الشغل من خلال إنشاء مؤسسات تعمل على خلق القيمة المضافة.
- غياب الرقابة الحكومية أدى إلى ظهور الأداء السلبي للمؤسسات الاقتصادية.

3. التوصيات:

- على الجزائر تنويع إقتصاديات خارج المحروقات خاصة في قطاعات الصناعة والفلاحة.
- يجب على الجزائر توزيع الإنفاق العام على مشاريع استثمارية لأنها تساهم بشكل كبير في تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق التشغيل.
- يجب العمل على تهيئة مناخ استثماري ملائم للقطاع الخاص وزيادة التنافسية بين المؤسساتعلى النحو يسمح بإعطاء دفعة قوية تساهم في زيادة التشغيل وبالتالي رفع معدل النمو الاقتصادي.

4. آفاق الدراسة:

يمكننا القول أن هذه الدراسة ما هي إلا محاولة تبقى لها بعض النقائص من أجل فتح ا المجال لبحوث و دراسات أخرى و في هذا الصدد يمكن أن نقترح بعض المواضيع التي تبينت لنا من خلال هذا البحث:

-دراسة قياسية لسياسة التشغيل المنتهجة في الجزائرفي ظل ترشيد الإنفاق العام.

-النموذج الاقتصادي الجديد لتحقيق النمو الاقتصاديوالنهوض بالاقتصاد الوطني.

المقدمة

الخاتمة

الفهرس

المراجع

الفصل الاول

الاطار النظري ولمفاهيمي للنمو الاقتصادي

الفصل الثاني
ماهية سياسة التشغيل وسوق العمل و البطالة

الفصل الثالث

دور سياسات التشغيل في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر

قائمة المراجع

- أحمد قايد نور الدين، مداخلة بعنوان السياسة العامة في سياسة التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة بسكرة، الجزائر.
- أحمد سليمان خصامنة، **إقتصاديات العمل والبطالة**، الطبعة الأولى، دار الياقوت للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
- أحمد حويتي وآخرون، **البطالة وعلاقتها بالجريمة و الإنحراف في الوطن العربي**، أكاديمية نايف العربية العلوم الأمنية، الرياض.
- الناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، **البطالة واشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد** من خلال حالة الجزائر.
- إبراهيم الأخرس "**التجربة الصينية الحديثة في النمو، هل يمكن الاقتداء بها**"، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى،2005.
- خالد محمد السواعي،"**التجارة والتنمية**"، دار المناهج، عمان، الطبعة الأولى 2006.
- روب موريس، "**النمو الاقتصادي والبلدان المتخلفة** "ترجمة هشام متولي، الطبعة الثانية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت 1979،.
- – سامي العوادي، "**التدريب النقابي حول سياسات التشغيل و استراتيجيات الحد من الفقر**"، المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية، تورينو 19-23 سبتمبر 2005 شوهد يوم 2012/06/14 على الرابط: http:trainingitaloit/actrau/courses/2005/A5-00399web/resourse/AUDI/cours/20arabe-turin doc
- شوام بوشامة، **مدخل في الإقتصاد العام الجزء الثاني**، الطبعة الرابعة، دار الغرب للنشر والتوزيع وهران 2000.
- صلاح الدين نامق ،" **قادة الفكر الاقتصادي** "، دار المعارف ، القاهرة ، 1986.
- عبد الرحمان العايب، **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد**، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر2010
- عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية ودراسة تحليلية تقييمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.
- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف،" **التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية**"، جامعة الإسكندرية 2000
- مناضل عباس حسين الجواري.(2011)، تقييم نقدي لمادة الاقتصاد الرياضي: **استعراض الفكر الاقتصادي الأكاديمي المعاصر حول مادة الاقتصاد الرياضي**، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء العراقية، مجلد 257، العدد 4.
- محمد صالح تركي القريشي ،"**علم اقتصاد التنمية**"،إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2010.
- محمد مصطفى، سمير أحمد ،"**النماذج الرياضية والتنمية الاقتصادية**"، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية،مصر، 1999،

- فاطمة أحمد الشربيني وآخرون "**اقتصاديات الميكنة**"، المكتبة العلمية، الزقازيق، 1998، نقلا عن ابراهيم الأخرس.
- مدحت القريشي، **إقتصاديات العمل**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.
- آيت عيسى عيسى، سياسة التشغيل في ظل التحولات الإقتصادية بالجزائر(إنعكاسات وآفاق إقتصادية وإجتماعية)، رسالة دكتوراه، تخصص تسيير، غير منشور، الجزائر.
- بن عزة محمد، شليل عبد اللطيف، دور السياسات العمومية في ترقية قطاع التشغيل والقضاء على البطالة في الجزائر خلال فترة 1990 – 2010، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول إستراتيجية الدولة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة .
- بوجمعة كوسة، سياسات التشغيل في الجزائر "عقود ما قبل التشغيل كاجراء مؤقت للحد من البطالة– دراسة ميدانية بمديرية التعمير والبناء لولاية سطيف– "، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير، تخصص تنمية الموارد البشرية ، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر
- بشير عبد الكريم، دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتها في تفسير فعالية سوق العمل، جامعة شلف، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 6.
- بريش عبد القادر، بغداوي جميلة، تحليل وضعية التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر في ظل الانفتاح القاري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 14، المدرسة العليا للتجارة، جامعة شلف، الجزائر.

- حمزة عايب ،عبد الحميد قومي، سياسة التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 16/15 نوفمبر 2011.

- دحماني محمد أدريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر، أطروحة دكتورة في إقتصاد تنمية، غير منشور، جامعة تلمسان، 2012-2013،
- دحماني محمد إيدريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2006.
- رشيد شباح، "ميزانية الدولة و إشكالية التشغيل في الجزائر دراسة حالة لولاية تيارت"، مذكرة ماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان، 2012،.
- رماش هاجر، إتفاق الشراكة الأورو الجزائرية وسوق العمل في الجزائر، أطروحة الدكتوره في ع الإقتصادية، غير منشور، جامعة قسنطينة، 2013، .
- رحيم حسين وفاطمة حاجي، مداخلة بعنوان اشكالية البطالة والتشغيل في الجزائر في إطار اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير ،جامعة برج بوعريريج، الجزائر ،2000،
- سميرة العابد، زاهية عباز، ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات، مجلة الباحث عدد 11، 2012، جامعة باتنة، الجزائر.

قائمة المراجع

- سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الإقتصادية على معدل البطالة، مذكرة ماجستير في ع التسيير، غير منشور، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010،
- عبد اللاوي سمية ،دراسة تحليلية لسياسة التشغيل في ظل برامج الانعاش الاقتصادي" 2001-2014"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد عمومي وتسيير مؤسسات، كلية علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر.
- عبد الحكيم سعيد، (2001)، الناتج الوطني والنمو الاقتصادي دراسة اقتصاد- قياسية للنمو- حالة الجزائر (1974-1999) ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر
- قويجل منير، سياسة التكوين المهني وسوق العمل في الجزائر، مذكرة ماجستير في علم الإجتماع، غير منشور، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2014.
- ليلى، دور وكالة التنمية الإجتماعية في تحسين ظروف الأسرة الجزائرية، رسالة ماجستير في علم الإجتماع، غير منشور، جامعة الحاج لخضر، باتنة،
-
- محمد صالي، النمو الديموقراطي وخصائص سوق العمل في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد 17 ديسمبر 2014، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة
- مداني بن شهرة، الإصلاح الإقتصادي والسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، ط 1، عمان دار الحامد للنشر و التوزيع 2008، .
- الموقع الرسمي www.cnac.dz.
- – المرسوم التنفيذي رقم 03/290، المؤرخ في 06 سبتمبر 2003، المادة رقم 02، الجريدة الرسمية، العدد 54، الصادر بتاريخ: 2003/09/10.
- مداخلة السيد طيب لوح، وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي ملتقى جهوي وسط إطارات قطاع التشغيل، وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، الأربعاء 09 جوان 2010.

.

- Fève, P.and Ortega,J. (2004).Macroéconomie: Approche pratique contemporaine, Dunod, Paris.

- Bordeaux Yıldızoglu, M.(2011).Sources de la croissance économique, Université France, Vol16.

- Barro, R.and Sala-i-Martin,x. Mankiw,G .(2003).*Macroéconomie*, 3e édition De Boeck Universités .

- *Economic Growth***,** 2nd Edition, The Mit Press, Cambridge, England,

Arrous,. *Les théories de la croissance: La pensée économique contemporaine*, éditions du seuil, J.(1999) (2004),